

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة النجاح الوطنية

كلية الدراسات العليا

التطور العمراني للتجمعات الواقعة جنوب محافظة جنين واقتراح إقامة مركز خدمات مشترك

إعداد

نهاد محمد أحمد خضر

إشراف

الدكتور علي عبد الحميد

الدكتور عزيز الدويك

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في التخطيط الحضري والإقليمي
بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.

2004م

التطور العمراني للتجمعات الواقعة

جنوب محافظة جنين واقتراح إقامة مركز خدمات مشترك

إعداد

نهاد محمد أحمد خضر



نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ: 2004/02/10 م وأجيزت.

أعضاء اللجنة

1- الدكتور علي عبد الحميد

2- الدكتور عزيز الدويك

3- الدكتور زياد سنان

4- الأستاذ الدكتور كمال عبد الفتاح

التوقيع

(رئيساً ومشرفاً)

(مشرفاً ثانياً)

(ممتحناً داخلياً)

(ممتحناً خارجياً)

الإهداء

إلى شهداء الأقصى المبارك الذين رووا بدمائهم
الزكية ثرى هذا الوطن

الطاهر

إلى أسرانا البواسل القابعين خلف قضبان

الاحتلال

إلى الأم التي تُعلم صغیرها أنشودة الوطن كل

صباح

إلى شعبنا الصامد تحت أنات

الجراح

.....

إلى روح والدي الإنتماء

والدتي العطاء

إلى إخواني

وأخواتي

.....

إلى أساتذتي في جميع مراحل

تعليمي

.....

إلى أصدقائي

وأحبائي

.....

أهدي عملي هذا

نهاد ربایعة

شكر وتقدير

أحمد والشكر لله الذي أعانني على إنجاز هذا العمل المتواضع، وأتقدم بجزيل الشكر والتقدير لمن ساهم في إخراج هذه الدراسة حيز الوجود وأخص بالذكر الإخوة الدكتور: علي عبد الحميد، والدكتور: عزيز الدويك الذين قدموا من جهدهم ووقتهم الكثير وأشكرهم خالص الشكر على ملاحظاتهم وتوجيهاتهم السديدة التي رافقوني بها خلال خطوات إنجاز هذه الدراسة، كما أتقدم بخالص شكري وعمق امتناني إلى إخواني وأخواتي وزوجتي وكل الذين أعانوني على إنجاز هذه الدراسة وعلى رأسهم رؤساء البلديات والمجالس المحلية في إقليم الدراسة لما أبدوه من تعاون خلال العمل الميداني، كما أتقدم بجزيل الشكر إلى السيد محمد نظمي حسين ربابعة وحنان سمير محمد ربابعة لمشاركتهم في طباعة وإخراج هذه الدراسة، وإلى كل الأصدقاء وأخص بالذكر الإخوة إبراهيم جرار، وإبراهيم صادق، ونزار جميل أبو ورده، ورياض أبو شهله، والأخ عصام عويضة، وإلى كل الزملاء في العمل.

فهرس المحتويات

الصفحة

الموضوع

ت	الإهداء	
ث	الشكر والتقدير	
ج	فهرس المحتويات	
د	فهرس الجداول	
ز	فهرس الخرائط	
س	فهرس الأشكال	
ش	فهرس الصور	
ص	فهرس الملاحق	
ض	الملخص بالعربية	
1	الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	
2	1:1 المقدمة	
3	2:1 مشكلة الدراسة	
4	3:1 أهمية الدراسة ومبرراتها	
5	4:1 أهداف الدراسة	
6	5:1 حدود الدراسة	
6	6:1 منهجية الدراسة	
7	7:1 مصادر المعلومات	
8	8:1 الدراسات السابقة	
9	9:1 محتويات الدراسة	
11	الفصل الثاني: العمران الريفي والحضري	
12	1:2 المقدمة	
14	2:2 مفهوم المدينة والقرية	
16	3:2 نشأة التجمعات العمرانية وتطورها	
16	1:3:2 نشأة القرية وتطورها	
19	2:3:2 نشأة المدن وتطورها	
21	4:2 مراحل تطور المدن	
22	5:2 تطور العلاقة الريفية الحضرية	

الصفحة	الموضوع
52	6:2 أسس التصنيف بين الحضر والريف
26	1:6:2 تصنيفات الأمم المتحدة بين الحضر والريف
27	2:6:2 الأسس التي توصل إليها الباحثون للتصنيف بين الريف والحضر
34	7:2 نظريات التخطيط العمراني ونماذجه
35	1:7:2 نظرية القلب والأطراف Core-Periphery
36	2:7:2 نظرية التحيز الحضري Urban Bias
38	3:7:2 نظرية التأثير المتبادل (التفاعل المكاني)
40	4:7:2 نظرية التعادل عند نقطة الانقطاع (نظرية القطع)
42	5:7:2 قانون جاذبية التجارة التجزئة (تجارة المفرد)
43	6:7:2 تحلي الجدار الأقرب Nearest- Neighbors Analysis
46	الفصل الثالث: السمات الطبيعية لإقليم الدراسة
47	1:3 الموقع الجغرافي
47	2:3 تضاريس إقليم الدراسة
50	3:3 المناخ
57	4:3 تربة إقليم الدراسة
61	5:3 التجمعات العمرانية داخل إقليم الدراسة
67	6:3 شبكة طرق إقليم الدراسة
71	الفصل الرابع: خصائص السكانية في إقليم الدراسة
72	1:4 المقدمة
72	2:4 تطور السكان ونموهم من 1922-1997م
74	1:2:4 معدل التغير في حجم السكان
78	2:2:4 معدل النمو السنوي للسكان
84	3:4 المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية

الصفحة	الموضوع
86	4:4 توزيع السكان وكثافتهم
86	1:4:4 توزيع السكان
89	2:4:4 كثافة السكان
93	5:4 تركيب السكان في إقليم الدراسة
93	1:5:4 التركيب العمري
96	2:5:4 تركيب السكان حسب الحالة التعليمية Educational Background
103	3:5:4 تركيب السكان حسب النشاط الاقتصادي
111	6:4 التوقع المستقبلي لحجم السكان في إقليم الدراسة
116	الفصل الخامس: دراسة الملامح العمرانية وتحليلها في إقليم الدراسة
117	1:5 المقدمة
117	2:5 مواقع التجمعات العمرانية في إقليم الدراسة
120	3:5 تطور التجمعات العمرانية ونموها في إقليم الدراسة
122	1:3:5 عدد المباني
125	2:3:5 متوسط حجم المساكن
130	3:3:5 درجة التزاحم
132	4:3:5 عدد الطوابق
133	5:3:5 مواد البناء
136	4:5 خدمات البنية التحتية في اقليم الدراسة (المرافق العامة)
136	1:4:5 مياه الشرب
140	2:4:5 الطاقة الكهربائية
143	3:4:5 خدمات النفايات
144	4:4:5 خدمات الصرف الصحي
147	5:4:5 شبكة الطرق الداخلية في اقليم الدراسة
148	5:5 الخدمات العامة في اقليم الدراسة
149	1:5:5 توزيع الخدمات التعليمية في اقليم الدراسة
154	2:5:5 توزيع الخدمات الصحية في إقليم الدراسة
160	3:5:5 الخدمات الاجتماعية الثقافية
162	4:5:5 الخدمات الإدارية والأمنية في إقليم الدراسة

الصفحة	الموضوع
163	5:5:5 الخدمات الزراعية داخل الإقليم
167	6:5:5 توزيع الخدمات التجارية في إقليم الدراسة
169	7:5:5 التصنيع داخل إقليم الدراسة
171	الفصل السادس: تحليل الوضع الحالي لإقليم الدراسة وتقييمه واقتراح مركز للخدمات
172	1:6 المقدمة
173	2:6 عناصر القوة والضعف في إقليم الدراسة
177	3:6 الإمكانات (الفرص المتاحة) Opportunities
180	4:6 المعوقات والتحديات (Threats)
183	5:6 هيكلية التجمعات العمرانية في الضفة الغربية
188	6:6 أهم المعايير التي تستخدم لتحديد مواقع المرافق العامة
190	7:6 استخدام النظريات العلمية والمعايير التخطيطية في تحديد مركز خدمات الإقليم
190	1:7:6 نمط توزيع التجمعات العمرانية داخل إقليم الدراسة
192	2:7:6 قياس امكانية الوصول (الاتصال) بين التجمعات العمرانية في إقليم الدراسة
195	3:7:6 قياس حجم السكان
196	4:7:6 قياس مستوى الخدمات وعدد المؤسسات التي تقدمها في كل تجمع
197	5:7:6 العلاقة الإقليمية والتفاعل المكاني لبلدة ميثلون
198	6:7:6 قياس درجة التفاعل المكاني بين المركز المقترح والتجمعات العمرانية داخل إقليم الدراسة
203	الفصل السابع: اتجاهات التطور العمراني لبلدة ميثلون كمركز محلي
204	1:7 المقدمة
204	2:7 الموقع والمساحة
205	3:7 نشأة البلدة وتطورها
206	4:7 ملكيات الأراضي
206	5:7 التركيب والتطور السكاني
207	6:7 النشاط الاقتصادي

الصفحة	الموضوع
207	7:7 الخدمات العامة في البلدة
207	1:7:7 الخدمات التعليمية
208	2:7:7 الخدمات الصحية
209	3:7:7 الخدمات الاجتماعية والثقافية
210	4:7:7 الخدمات الإدارية والحكومية
211	8:7 التطور الفيزيائي لبلدة ميتلون
213	9:7 الوضع القائم لمباني البلدة
213	1:9:7 تفاعل المباني
214	2:9:7 مواد البناء
214	3:9:7 حالة المباني
215	4:9:7 استعمالات الطابق الأرضي
215	10:7 حالة الطرق والمواصلات
215	11:7 الاحتياجات السكانية المتوقعة
218	12:7 اتجاهات التطور العمراني المستقبلي لبلدة ميتلون
219	1:12:7 التوسع الأفقي
219	2:12:7 التوسع العمودي
220	3:12:7 إعادة تأهيل البلدة القديمة
228	نتائج الدراسة وتوصياتها
246	مراجع الدراسة
250	قائمة الملاحق
b	المخلص باللغة الإنجليزية

فهرس الجداول

<u>الصفحة</u>	<u>الجدول</u>
53	جدول رقم 1 يوضح بعض المعدلات المناخية الشهرية لاقليم الدراسة
69	جدول رقم 2 يبين اطوال شبكة طرق اقليم الدراسة الداخلية والخارجية
73	جدول رقم 3 يبين عدد سكان تجمعات منطقة الدراسة في عدة سنين مختارة مقارنة مع المدينة جنين
74	جدول رقم 4 يبين معدل تغير حجم سكان منطقة الدراسة مقارنة مع المدينة جنين
76	جدول رقم 5 يوضح تطور ونمو السكان من سنة 1922-1997م
78	جدول رقم 6 يوضح معدلات النمو السنوية لمنطقة الدراسة مقارنة مع المدينة جنين
82	جدول رقم 7 يوضح معدلات النمو السنوية للتجمعات العمرانية في منطقة الدراسة من عام 1922-1997م
85	جدول رقم 8 يبين معدل المواليد والوفيات ومعدل الزيادة الطبيعية في اقليم الدراسة
87	جدول رقم 9 يبين التوزيع النسبي ومعدل التغير للسكان لعام م1961 و 1997م
89	جدول رقم 10 يوضح العلاقة بين توزيع السكان والأراضي في اقليم الدراسة عام 1997م
92	جدول رقم 11 يوضح العلاقة بين توزيع السكان والمساحة في إقليم الدراسة، تعداد 1997م.
94	جدول رقم 12 يبين النسبة المئوية لتوزيع السكان في منطقة الدراسة حسب التجمع وفئات العمر العريضة
96	جدول رقم 13 يبين نسبة الإعالة لسكان إقليم الدراسة في عام 1997م
99	جدول رقم 14 يبين التوزيع النسبي للسكان في إقليم الدراسة حسب الحالة التعليمية 1997م
100	جدول رقم 15 يبين توزيع السكان (10) سنوات فأكثر في منطقة الدراسة حسب التجمع السكاني والجنس والحالة التعليمية
106	جدول رقم 16 يبين التوزيع العددي والنسبي للسكان النشيطين اقتصاديا من سن 10 فما فوق لإقليم الدراسة.
110	جدول رقم 17 يوضح معامل توطن الأنشطة الاقتصادية لتجمعات إقليم الدراسة

<u>الصفحة</u>	<u>الجدول</u>	
114	جدول رقم 18	يبين توقع عدد سكان إقليم الدراسة عام 2020م.
124	جدول رقم 19	يبين التطور والنمو العمراني في إقليم الدراسة 1931-2002م
127	جدول رقم 20	يبين المساكن المأهولة والأسر والأفراد حسب التجمع السكاني وعدد الغرف في المسكن.
130	جدول رقم 21	يبين درجة التزاحم للتجمعات السكانية في منطقة الدراسة وفق تعداد 1997م.
135	جدول رقم 22	يبين التوزيع النسبي للمساكن حسب الطوابق في إقليم الدراسة
135	جدول رقم 23	يبين التوزيع النسبي للمساكن حسب مادة البناء في إقليم الدراسة عام 2002.
138	جدول رقم 24	يبين المساكن المأهولة والأسر والأفراد حسب التجمع السكاني واتصال المسكن بالمياه.
141	جدول رقم 25	يبين المساكن المأهولة والأسر والأفراد حسب التجمع السكاني واتصال المسكن بالكهرباء.
145	جدول رقم 26	يبين المساكن المأهولة والأسر والأفراد حسب التجمع السكاني واتصال المسكن بالصرف الصحي.
148	جدول رقم 27	يبين شبكة الطرق الكلية والمداخل لكل تجمع من تجمعات إقليم الدراسة
150	جدول رقم 28	يبين توزيع دور الحضانة ورياض الأطفال في إقليم الدراسة.
152	جدول رقم 29	يبين التوزيع العددي للمدارس الأساسية والثانوية حسب التجمع والمساحة وعدد الأطفال والمعلمين والكثافة للعام 2002-2003م.
157	جدول رقم 30	يبين توزيع المنشآت الصحية داخل إقليم الدراسة.
162	جدول رقم 31	يبين توزيع الخدمات الاجتماعية والثقافية في إقليم الدراسة.
165	جدول رقم 32	يبين توزيع المحاصيل الزراعية داخل إقليم الدراسة حسب التجمع ومساحة كل صنف بالدونم.
165	جدول رقم 33	يبين توزيع الأغنام والماعز والأبقار في إقليم الدراسة لعام 2003م
166	جدول رقم 34	يبين توزيع الدجاج اللحم والبيض والنحل في إقليم الدراسة لعام 2003م.
168	جدول رقم 35	يبين توزيع الخدمات التجارية في إقليم الدراسة.
170	جدول رقم 36	يبين توزيع المنشآت الصناعية داخل إقليم الدراسة.

<u>الصفحة</u>	<u>الجدول</u>	
191	جدول رقم 37	يبين قياس المسافات لأقرب جار في إقليم الدراسة.
194	جدول رقم 38	يبين مصفوفة إمكانية الوصول حسب المسافة بين تجمعات إقليم الدراسة (كم) عام 2003م.
200	جدول رقم 39	يبين التفاعل المكاني بين التجمعات العمرانية والمركز المحلي من ناحية والمدينة جنين من ناحية أخرى.
213	جدول رقم 40	يبين التطور العمراني لبلدة ميثلون من عام 1996-2002م.
216	جدول رقم 41	يبين الاحتياجات السكانية المستقبلية والاحتياجات الفعلية لموقع الدراسة في ضوء الوضع القائم.

<u>الصفحة</u>	<u>الخارطة</u>	
49	تبين تضاريس إقليم الدراسة وخطوط الكنتور	خارطة رقم 1
60	تبين أهمية الإقليم ودرجة خصوبة	خارطة رقم 2
70	تبين توزيع التجمعات العمرانية داخل إقليم الدراسة وشبكة الطرق	خارطة رقم 3
187	تبين توزيع المراكز الإقليمية والفرعية والمراكز المحلية في الضفة الغربية المقترحة من قبل وزارة التخطيط	خارطة رقم 4
202	تبين العلاقة الإقليمية والتفاعل المكاني لبلدة ميتلون	خارطة رقم 5
224	تبين توزيع الملكيات داخل بلدة ميتلون	خارطة رقم 6
225	تبين الوضع القائم في بلدة ميتلون	خارطة رقم 7
226	تبين سنة البناء والامتداد العمراني العشوائي في بلدة ميتلون	خارطة رقم 8
227	تبين حالة الطرق في بلدة ميتلون	خارطة رقم 9

الصفحة	الشكل	
39	يبين الجاذبية بين ثلاثة مراكز بشرية	شكل رقم 1
41	يبين نظرية التعادل عند نقطة الانقطاع	شكل رقم 2
54	يبين معدل الحرارة الشهرية في إقليم الدراسة	شكل رقم 3
54	يبين معدل التبخر الشهري في إقليم الدراسة	شكل رقم 4
56	يبين معدل سقوط الأمطار في إقليم الدراسة	شكل رقم 5
88	يبين التوزيع النسبي للسكان في منطقة الدراسة عام 1997م	شكل رقم 6
93	يبين العلاقة بين المساحة والسكان في إقليم الدراسة, منحني لورنز	شكل رقم 7
115	يبين تطور ونمو السكان للتجمعات العمرانية بين عام 1922-2002م	شكل رقم 8
115	يبين مراحل تطور ونمو جملة إقليم الدراسة من عام 1922-2002م	شكل رقم 9
125	يبين التطور والنمو العمراني في جملة إقليم الدراسة من عام 1931-2002م	شكل رقم 10
126	يبين التوزيع النسبي لعدد الغرف في مساكن إقليم الدراسة عام 1997م.	شكل رقم 11
153	يبين مستوى الخدمات التعليمية في إقليم الدراسة	شكل رقم 12
153	يبين توزيع المدارس في إقليم الدراسة.	شكل رقم 13
213	يبين التراجع الحاد في التطور العمراني لبلدة ميثلون من عام 1996-2002م.	شكل رقم 14

الصفحة	الصورة	
57	توضح ظاهرة الغرق لمرج صانور في إقليم الدراسة	صورة رقم 1
120	توضح التتابع التاريخي للمحلات العمرانية على نفس الموقع حيث يظهر في الصورة معالم قلعة صانور التي تعود إلى العهد الروماني وإلى جانبها تظهر المباني الحديثة.	صورة رقم 2
221	توضح المباني المهدمة في الوسط القديم لبلدة ميتلون .	صورة رقم 3
221	تبين مبنى بلدية ميتلون.	صورة رقم 4
222	تبين الاعتداءات العمرانية على الأراضي الزراعية في بلدة ميتلون	صورة رقم 5
222	تبين المدخل الغربي لبلدة ميتلون والذي تحول إلى خط إقليمي يربط شمال الضفة الغربية بمنطقة الأغوار شرقا.	صورة رقم 6
223	تبين مجمع الدوائر في بلدة ميتلون الذي يقدم خدماته إلى سكان البلدة وسكان التجمعات المحيطة.	صورة رقم 7

الصفحة	الملحق
251	ملحق رقم 0 م 1 يبين توزيع السكان في منطقة الدراسة حسب التجمع السكاني والجنس وفئات العمر بالسنوات
252	ملحق رقم 2 يبين توزيع المدارس والشُعَب والطلبة (ذ/ث) داخل اقليم الدراسة للعام الدراسي 2003م
253	ملحق رقم 3 استمارة مسح التجمعات السكانية
260	ملحق رقم 4 المخطط الهيكلي التفصيلي لبلدة ميثلون (المركز المقترح)

**التطور العمراني للتجمعات الواقعة
جنوب محافظة جنين واقتراح إقامة مركز خدمات مشترك
إعداد**

نهاد محمد أحمد ربابعة

إشراف

الدكتور علي عبد الحميد

الدكتور عزيز الدويك

الملخص

يعتبر إقليم الدراسة من المناطق الفلسطينية التي عانت وما زالت تعاني من العديد من المشاكل التي خلفتها سياسة الاحتلال الإسرائيلي الهادفة إلى إفقار وإفقار الريف الفلسطيني، ومن ابرز هذه المشاكل البنية التحتية المهتمة لهذه التجمعات، وافتقار هذه التجمعات إلى العديد من الخدمات العامة كالخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية والإدارية...الخ.

كما يعاني إقليم الدراسة من العشوائية وسوء التنظيم العمراني في ظل عدم وجود مخططات إقليمية وهيكلية تحدد اتجاهات التطور واستعمالات الأراضي في معظم التجمعات السكانية داخل الإقليم، حيث بدت ظاهرة الزحف العمراني على الأراضي الزراعية واضحة في هذه التجمعات، وعلى الصعيد الاقتصادي نلاحظ الارتفاع الحاد في نسبة البطالة خاصة في أعقاب انتفاضة الأقصى، حيث هناك قاعدة عريضة من الطبقة العاملة تعتمد على العمل داخل إسرائيل، إلى جانب ذلك افتقار المنطقة إلى المشاريع التنموية والتطويرية.

هذه العوامل والصعوبات مجتمعة شكلت دافعا أساسيا وراء القيام بهذه الدراسة في محاولة لإيجاد الحلول المناسبة لهذه المشاكل، وذلك من خلال وضع خطة تنموية شاملة للإقليم تهدف إلى جانب تهيئة البنية التحتية لهذه التجمعات، إقامة مركز خدمات مشترك يعمل مسانداً لمدينة جنين ويمتاز بإمكانية الوصول بحيث يوفر على سكان الإقليم الجهد والمال والوقت، مثل هذه الخطة التنموية تعمل بالتأكيد على إحداث نوع من الاستقرار والارتقاء بالتجمعات السكانية اقتصاديا وعمرانيا.

وقد تناولت الأطروحة دراسة تفصيلية للوضع الحالي للإقليم من الناحية الجغرافية والديموغرافية والاقتصادية والعمرانية، كما تضمنت الأطروحة وصفا لاستعمالات الأراضي القائمة داخل الإقليم، ومن ثم تحديد الإمكانيات والفرص المتاحة، وكذلك المشاكل والمعوقات التي تواجه تنفيذ الخطط التنموية داخل الإقليم.

وكننتيجة لهذه الدراسات الوصفية والتحليلية والاستناد إلى عدد من النظريات والنماذج التي تعالج تنظيم وتطوير التجمعات العمرانية وتوزيعها داخل الأقاليم، تبين أن بلدة ميثلون تعتبر الموقع الأنسب لإقامة مركز الخدمات المقترح، كما أظهرت الدراسة كذلك مدى الفائدة المرجوة من إقامة مثل هذا المركز من خلال تقريب المسافات وتوفير المال والجهد ومشقة السفر على سكان الإقليم بشكل عام.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1:1 المقدمة

2:1 مشكلة الدراسة

3:1 أهمية الدراسة ومبرراتها

4:1 أهداف الدراسة

5:1 حدود الدراسة

6:1 منهجية الدراسة

7:1 مصادر المعلومات

8:1 الدراسات السابقة

9:1 محتويات الدراسة

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1:1 مقدمة:

بات التخطيط العمراني عنصرا مهما من عناصر حياة المجتمعات المتقدمة في كل زمن، ووسيلة فاعله لتحقيق المشاريع التنموية المستقبلية في كافة الجوانب والهادفة إلى تحقيق سبل الراحة للمواطنين. إلا أنّ التخطيط العمراني في فلسطين امتاز بميزة خاصة حيث لم يكن هذا التخطيط بجميع مستوياته (الإقليمي والمحلي) في يوم من الأيام آلية حقيقية تهدف إلى تنمية المجتمع ورفع مستواه الحضاري والعلمي والثقافي والاقتصادي والاجتماعي للبلد، بل كان وسيلة لتحقيق أهداف المحتل وأطماعه التي تعارض عملية تنمية المجتمع الفلسطيني.

إنّ انعدام التخطيط أو توفر التخطيط الرسمي المقنن وغير المناسب كان له اثر سلبي على التجمعات العمرانية الفلسطينية بشكل عام وإقليم الدراسة بشكل خاص، وكبقية التجمعات الفلسطينية عانت هذه التجمعات وما زالت تعاني من سياسة الاحتلال الهادفة إلى ضرب البنية التحتية الاقتصادية والعمرانية حيث وضعت العراقل والعقبات أمام تطور المدن والقرى والمخيمات ونموها وذلك من أجل السيطرة على الأرض والتي تعدّ محور الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، ونتيجة هذه القيود والعراقل بقي التطور العمراني محدوداً ولا يتلاءم مع تطور حجم السكان ونموه والتنوع في استعمالات المباني كالاستعمال التجاري والصناعي وهو ما لم يكن يعرف في الفترة السابقة خاصة في المناطق الريفية الفلسطينية ومع قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية في عام 1994م وتسلمها مسؤولية إدارة المجتمع الفلسطيني (الحكم الذاتي) بما فيها عملية التخطيط والتنظيم العمراني شهدت التجمعات العمرانية الفلسطينية تطورا عمرانيا عشوائيا ملحوظا، وفي محاولة جادة من قبل وزارة التخطيط والتعاون الدولي لتضييق الفجوة التخطيطية التي خلفها الاحتلال تم إعداد المخطط الإقليمي للضفة الغربية وغزة إلا أنّ هذا

المخطط تعامل مع الضفة الغربية كوحدة واحدة متكاملة دون التركيز على الإقليم أو المناطق الجزئية داخل الضفة.

وقد أظهرت الإجراءات التعسفية التي قامت بها سلطات الاحتلال الإسرائيلية في انتفاضة الأقصى من عملية فصل بين التجمعات العمرانية الفلسطينية مدى الفجوة بين المدينة وريفها المحيط، حيث بات واضحا ضرورة تطوير المناطق السكنية وتنظيمها من مدن وقرى ومخيمات وأهمية وجود خطة تنموية تستند إلى تقليص الفجوة بين المراكز الإقليمية الرئيسة من جهة والتجمعات الريفية الصغيرة من جهة أخرى، والتقليل من عملية توجيه الاهتمام بالمراكز الكبرى عن طريق تزويد التجمعات العمرانية الصغيرة بالموارد والإمكانات والخدمات وبالتالي تعزيز قدرتها على النمو والتطور والصمود في وجه الاحتلال ضمن خطة إقليمية واقعية قابلة للتطبيق، ومن الأمثلة على هذه المناطق والأقاليم الجزئية التجمعات العمرانية الواقعة جنوب محافظة جنين التي عانت وما زالت تعاني من ظروف الاحتلال وحرمانها من الكثير من الخدمات الصحية والاجتماعية والتعليمية... الخ.

حيث من هنا تبرز الحاجة إلى دراسة هذه المنطقة ومحاولة وضع بعض التوجهات والتصورات التخطيطية كافتراح مركز خدمات مشترك يخدم هذه التجمعات وذلك في ضوء الخطة القومية الشاملة.

2:1 مشكلة الدراسة:

تعاني التجمعات العمرانية الواقعة جنوب محافظة جنين من نقص أو عدم وجود العديد من الخدمات الأساسية كالتعليم، والصحة، والخدمات الاجتماعية، والثقافية، والترفيهية حيث بات على سكان هذه التجمعات تحمل عناء السفر للمدينة للحصول على مثل هذه الخدمات، إلى جانب ذلك افتقار هذه التجمعات إلى البنية التحتية والمرافق العامة حيث شبكة الطرق المهدمة وافتقار معظمها لشبكات المياه والكهرباء، وخلوها من شبكات الصرف الصحي وقنوات تصريف مياه

الأمطار، وعدم وجود آلية فعالة لهذه التجمعات للتخلص من النفايات الصلبة مما يسبب أضراراً بيئية وصحية، إلى جانب هذه المشاكل شهدت هذه التجمعات العمرانية في بداية التسعينات طفرة عمرانية حيث تضاعف عدد المباني داخل هذه التجمعات وكان هناك عشوائية في انتشار المباني وبدأت معالم الاعتداء العمراني على الأراضي الزراعية والشوارع واضحة داخل الإقليم على الرغم من وجود سلطات محلية وطنية يفترض أن تقوم بتنظيم عملية البناء داخل هذه التجمعات.

وعلى الصعيد الاقتصادي نلاحظ ارتفاع حاد في نسبة البطالة خاصة في ظل انتفاضة الأقصى نتيجة الاغلاقات والإجراءات التعسفية حيث هناك قاعدة عريضة من الطبقة العاملة تعتمد على العمل داخل إسرائيل باتت دون عمل ودخل، إلى جانب ذلك قلة المشاريع التموية التطويرية وعدم الاهتمام بالأراضي الزراعية رغم سعتها وخصوبتها حيث عمل الاحتلال على إعاقة كافة المشاريع التطويرية والتي من شأنها النهوض بالتجمعات السكانية في هذه المنطقة. إضافة لذلك تفتقر هذه المنطقة لوجود مركز خدمات مشترك قريب من تلك التجمعات بحيث يخفف على سكانها تكاليف وعناء السفر إلى المدينة.

لذا سنحاول في هذه الدراسة التي تتدرج في إطار التخطيط الإقليمي إبراز أهم خصائص وشخصية منطقة الدراسة من الناحية الجغرافية، الديموغرافية، والاقتصادية، والعمرانية ومن ثم وضع بعض المقترحات والتوصيات (كاقترح مركز خدمات مشترك) لحل هذه المشاكل التي تعاني منها هذه التجمعات في ضوء الإمكانيات والفرص المتاحة.

3:1 أهمية الدراسة ومبرراتها:

تعود أهمية الدراسة إلى العديد من المبررات والأسباب من أهمها:

- 1) افتقار تجمعات إقليم الدراسة لأي خطة تنموية الأمر الذي لا يمكن الهيئات المحلية من وضع الأولويات والاحتياجات التنموية بشكل مدروس رغم القصور الواضح في مستوى الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية... الخ داخل هذا الإقليم.

(2) باستثناء بلدة ميثلون التي تملك مخططاً هيكلياً وتصويراً جويّاً عام 1999م تقتقر تجمعات الإقليم إلى المخططات الحديثة التي تتعامل مع متطلبات الوضع الحالي من تطور سكاني وعمراني واقتصادي وتطور في استعمالات الأراضي.

(3) تعد هذه الدراسة الأولى من نوعها التي تتناول المنطقة بهذه الشمولية والتفصيل، كما تعد الدراسة الميدانية الأولى التي تبحث في العلاقة الإقليمية بين التجمعات العمرانية داخل الإقليم مما يسهم في توفير قاعدة معلوماتية ويلقي الضوء على احتياجات هذه التجمعات ومشاكلها ومكامن القوة والضعف لهذه التجمعات والمعوقات البيئية الداخلية والخارجية والتهديدات والامكانات المتوفرة، ومن ثم إمكانية وضع الحلول المناسبة التي تعمل على تطوير المنطقة بأكملها.

(4) يمكن أن تشكل هذه الدراسة بداية لدراسات مشابهة في مناطق وأقاليم أخرى تعاني من المشاكل نفسها.

4:1 أهداف الدراسة:

شملت دراسة الباحث للتجمعات العمرانية داخل إقليم الدراسة العديد من الجوانب الجغرافية، الديموغرافية، والاقتصادية، والعمرانية وذلك بهدف رصد التغيرات التي طرأت في السنوات الأخيرة على هذه التجمعات من جراء التحولات الديموغرافية، والاقتصادية، والعمرانية، والسياسية خاصة بعد قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية، ومن ثم العمل على إبراز أهم خصائص وشخصية منطقة الدراسة من الناحية الديموغرافية والعمرانية وواقع استعمالات الأراضي وذلك لإعداد سياسة تخطيطية وتنظيمية من أجل النهوض بهذه التجمعات العمرانية وعلى وجه الخصوص تسعى هذه الدراسة إلى:

❖ التعرف على أهم المشاكل التي تعاني منها هذه التجمعات ومن ثم طرح الحلول المناسبة وفق خطة تنموية شاملة تتبلور في إنشاء مركز خدمات مشترك لهذه التجمعات.

❖ وضع خطة تنموية إقليمية تمكن الهيئات المحلية من وضع الأولويات والاحتياجات التنموية بشكل مدروس، وتكون نموذجاً لمناطق مماثلة.

❖ الاستفادة من النظريات والنماذج الرياضية التي تهتم بتوزيع التجمعات العمرانية داخل الأقاليم وقياس درجة التفاعل المكاني، والعلاقات المتبادلة بين التجمعات العمرانية لإيجاد الحلول المناسبة، ومن ثم الإجابة عن التساؤل الذي يطرحه الباحث حول مدى صحة وقوع الاختيار على بلدة ميتلون كمركز محلي داخل إقليم الدراسة؟ وذلك من قبل وزارة التخطيط والتعاون الدولي في الدراسة التي أعدتها عام 1998م تحت عنوان (المخطط الإقليمي لمحافظة الضفة الغربية وعزة).

5:1 حدود الدراسة:

سوف تشمل هذه الدراسة المنطقة الواقعة جنوب مدينة جنين والمجاورة لإقليم نابلس وطولكرم بكافة أراضيها واستخداماتها المختلفة حيث تضم ثلاثة عشر تجمعاً سكانياً ما بين بلدة وقرية وهي: ميتلون، صير، الجديدة، سيريس، صانور، الجربا، عنزة، الزاوية، جبع، العصاصة، الفندقومية، سيلة الظهر والعطارة. ويبلغ عدد سكان منطقة الدراسة وفق تعداد 1997م (33229) نسمة أي ما نسبته (17%) من إجمالي سكان المحافظة، ومساحة أراضيها (109785) دونم، ومساحة المنطقة المبنية (4111) دونم. في حين بلغت مساحة الأراضي الزراعية (101221) دونم.

6:1 منهجية الدراسة:

لقد استخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي والإحصائي التحليلي حيث تركز هذه الدراسة في منهجيتها على المحاور الثلاثة التالية:

1. الإطار العام والنظري: حيث تناول الباحث في هذا الجزء من الدراسة وصف عام للتجمعات العمرانية من حيث نشأتها وتطورها ونمط توزيعها ومن ثم عرض بعض النظريات والنماذج الرياضية التي تهتم بتوزيع التجمعات العمرانية داخل الإقليم وقياس درجة التفاعل والعلاقات المتبادلة بين هذه التجمعات.

2. دراسة ميدانية: حيث تشمل جمع المعلومات والبيانات الإحصائية ذات العلاقة بإقليم الدراسة وذلك من حيث السمات الطبيعية، والسكانية، والاقتصادية، والعمرانية من خلال دراسة ميدانية مسحية شملت:

أ) الاستبانات المتعلقة بقياس القوة البشرية والاقتصادية وإظهارهما ومدى توفر الخدمات العامة والمرافق العامة، وقياس مستوى كفاءة البنية التحتية لهذه التجمعات.

ب) المقابلات الشخصية الشفوية والتلفونية مع رؤساء المجالس البلدية والقروية وأصحاب العلاقة بموضوع الدراسة وذلك بهدف الاستفسار والتأكد من المعلومات.

3. الملاحظة الشخصية: وذلك لما تسير عليه الأمور داخل الإقليم من تطور عمراني، والبيئة الطبيعية، والطرق والمواصلات واتجاهات الحركة السكانية.

4. التحليل والتقييم والاستنتاج: ويتناول تحليل الوضع القائم لإقليم الدراسة وتقييمه من خلال تحديد مواطن الضعف والمعوقات في البيئة الداخلية والخارجية والتهديدات والامكانات المتوفرة ومن ثم تطبيق بعض النظريات الرياضية الواردة في المحور الأول ووضع بعض المقترحات التخطيطية للتطور المستقبلي ومن ثم الخروج ببعض الاستنتاجات والتوصيات.

7:1 مصادر المعلومات:

تعود المعلومات الواردة في هذه الرسالة إلى العديد من المصادر أهمها:

1. **المصادر الرسمية:** وتشمل النشرات والإحصاءات والتقارير الصادرة عن الدوائر والمؤسسات الحكومية والجهات ذات الصلة بموضوع الدراسة ممثلة بوزارة التخطيط والتعاون الدولي، وزارة الصحة، وزارة التربية والتعليم، وزارة الصناعة، وزارة الزراعة، المركز الجغرافي الفلسطيني، وزارة الإسكان، وزارة العمل، وزارة الداخلية، دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، دائرة الأرصاد الجوية، المجالس البلدية والقروية داخل إقليم الدراسة.

2. **المصادر شبه الرسمية:** وتشمل الأبحاث والدراسات والتقارير الصادرة عن مراكز الدراسات والأبحاث والمنظمات غير الحكومية مثل: بكدار، والإغاثة الزراعية، والإغاثة الطبية، والجامعات الفلسطينية، ومركز البحوث والدراسات الفلسطينية.

3. **المصادر المكتبية:** حيث تشمل الكتب والمراجع والدوريات ورسائل الماجستير والدكتوراه والتي تعد ذات علاقة بالتخطيط الحضري والإقليمي وجغرافية المدن وجغرافية الريف.

4. **مصادر غير رسمية أو شخصية:** وتشمل الدراسات الميدانية لواقع الحال للتجمعات السكانية داخل الإقليم واستطلاعات الرأي العام التي قام بها الباحث من خلال المقابلات الشخصية للأشخاص ذوي العلاقة والاستبانات والملاحظات إضافة إلى ذلك خبرة الباحث العملية وتجربته كأحد سكان إقليم الدراسة.

8:1 الدراسات السابقة:

تعددت وتنوعت الدراسات التي تعالج توزيع التجمعات العمرانية داخل الأقاليم وطرق اختيار مراكز الخدمات، ومن هذه الدراسات:

1. الدراسة التي أعدها

Elisha, Efrat. Geographic Re-evaluation of Tow Distribution in Israel. Tel Aviv University Israel.

قام الباحث Elisha Efrat بدراسة المراكز العمرانية الحالية وموقعها، وتحليل موقع هذه المراكز وخاصة ان معظم هذه المراكز واقعة بالقرب من منطقة تل أبيب، وقام بالدراسة النظرية لتحديد الموقع الأفضل للمراكز العمرانية، وقد توصل الباحث إلى النتائج التالية:

❖ بناء على التوزيع النظري للمراكز العمرانية والإدارية، فان المواقع الأكثر ملائمة للمراكز العمرانية ستوزع على جميع البلاد وتكون في المحاور الرئيسية مثل مدينة القدس وبئر السبع والقرب من منطقة حيفا.

❖ بعد افتراض المناطق الصحراوية وعزلها (منطقة النقب)، فقد تبين للباحث أنّ المركز الإداري الأفضل سيكون في منطقة تل أبيب، ومنطقة الشمال.

❖ بالإضافة إلى عزل المناطق الصحراوية، أخذ بعين الاعتبار طبوغرافية الأرض، ومن خلال هذه الدراسة تبين أيضا ان مدينة تل أبيب من أفضل المواقع كمركز إداري ورئيس في إسرائيل.

❖ ان المركز الأفضل من الناحية النظرية، كمركز جذب للمناطق والمدن الأخرى، هي منطقة الوسط وبالتحديد منطقة تل أبيب.

❖ وقد توصلت الدراسة إلى النتيجة التالية ألا وهي أنّ مدينة تل أبيب تعتبر المركز الإداري والعمراني المناسب والأفضل، وتوجد مراكز عمرانية أخرى ذات أفضلية لتكون مراكز إدارية وعمرانية للمناطق المحيطة، منها المنطقة بالقرب من مدينة حيفا، وكذلك منطقة بئر السبع في النقب.

2. الدراسة التي أعدها م/ هاني النجوم في منطقة الأغوار لاستكمال درجة الماجستير من جامعة النجاح الوطنية عام 2000م. تحت عنوان: دراسة إمكانيات تنمية إقليم الأغوار الفلسطينية وإقامة قطب نمو موازي لأريحا.

وقد هدفت الأطروحة إلى دراسة إمكانات تنمية إقليم الأغوار الفلسطينية وإقامة قطب نمو موازٍ لأريحا. حيث تناولت الأطروحة دراسة تفصيلية للوضع الحالي للإقليم من حيث المزايا والإمكانات المتوفرة، وكذلك المشاكل والعوائق التي يواجهها، كما استعرضت الأطروحة وصفا لاستعمال الأراضي القائم في الإقليم بشكل عام وفي منطقة الجفتك بشكل خاص، وكنتيجة لهذه الدراسات تبين أن منطقة الجفتك تعتبر الموقع الأنسب لأقامة مركز إداري وحضري في الإقليم. كذلك تبين من خلال دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع مدى الفائدة المرجوة من إقامة مثل هذا المركز سواء على منطقة الجفتك أم على الإقليم.

9:1 محتويات الدراسة:

في ضوء المنهجية المشار إليها سابقا تم تقسيم الدراسة إلى سبعة فصول أساسية:

❖ **الفصل الأول:** حيث يتناول مقدمة عامة للدراسة ومشكلتها وأهميتها وأهدافها وحدودها ومنهجيتها.

❖ **الفصل الثاني:** وهو الإطار النظري للدراسة حيث تناول نشأة التجمعات العمرانية الريفية والحضرية والعلاقة القائمة بينهما وأسس التصنيف بين الريف والحضر، ومن ثم عرض بعض النظريات التي تعالج التنظيم المكاني للتجمعات العمرانية داخل الإقليم.

❖ **الفصل الثالث:** في هذا الفصل تم دراسة السمات الطبيعية لإقليم الدراسة من تضاريس ومناخ وتربة وتوزيع التجمعات داخل الإقليم ومن ثم طرق الإقليم.

❖ **الفصل الرابع:** تناول هذا الفصل الخصائص السكانية في إقليم الدراسة من حيث معدل النمو السنوي وتوزيع السكان وتركيبهم حسب العمر والحالة التعليمية والنشاط الاقتصادي وأخيراً توقع عدد السكان سنة الهدف.

❖ **الفصل الخامس:** في هذا الفصل تم دراسة الملامح العمرانية لإقليم الدراسة من حيث عدد المباني وتطورها من عام 1931 - 2002م ومن ثم اتجاهات التطور العمراني لهذه التجمعات.

❖ **الفصل السادس:** تحليل الوضع الحالي لإقليم الدراسة وتقييمه وإظهار عناصر القوة والضعف وذلك باستخدام نظرية (Swot) ومن ثم تطبيق النظريات الواردة في الفصل الثاني لاختيار المركز المقترح لخدمة سكان الإقليم.

❖ **الفصل السابع:** تناول اتجاهات التطور العمراني للمركز المقترح والاحتياجات السكانية المتوقعة لهذا المركز سنة الهدف 2020م.

وأخيراً **النتائج والتوصيات** التي خلص إليها الباحث من الدراسة.

الفصل الثاني

العمران الريفي والحضري

- 1:2 المقدمة
- 2:2 مفهوم المدينة والقرية
- 3:2 نشأة التجمعات العمرانية وتطورها
- 1:3:2 نشأت القرية وتطورها
- 2:3:2 نشأت المدن وتطورها
- 4:2 مراحل تطور المدن
- 5:2 تطور العلاقة الريفية الحضرية
- 6:2 أسس التصنيف بين الحضر والريف
- 1:6:2 تصنيفات الامم المتحدة بين الحضر والريف
- 2:6:2 الأسس التي توصل إليها الباحثون للتصنيف بين الحضر والريف
- 7:2 نظريات التخطيط العمراني ونماذجه
- 1:7:2 نظرية القلب والأطراف (Core-Periphery)
- 2:7:2 نظرية التحيز الحضري (Urban Bias)
- 3:7:2 نظرية التأثير المتبادل (التفاعل المكاني)
- 4:7:2 نظرية التعادل عند نقطة الانقطاع (نظرية القطع)
- 5:7:2 قانون جاذبية التجارة بالتجزئة (تجارة المفرد)

6:7:2 تحليل الجار الأقرب (Nearest - Neighbors Analysis)

الفصل الثاني

العمران الريفي والحضري

1:2 مقدمة:

منذ بدأ الخليقة والإنسان دائم الرحيل من مكان إلى آخر هو وحيواناته باحثا عن الخضرة والماء، فإذا وجدها دائمة في مكان ما بدأ في استيطانه واستقر فيه وأنشأ ما يعرف بالتجمع العمراني (Settlement) كنواة لمنشأ القرية أو المدينة على حسب موقعها الملائم وقدرتها على النمو. والعامل الأساسي في تكوين المجتمع العمراني يرجع إلى رغبة الناس في التجمع تحقيقا لحاجاتهم ومطالبهم الجماعية مثل طلب الأمن والأمان والاستقرار والعدل والتنظيم السياسي والإداري والتبادل التجاري والثقافي والترفيهي.

وقد نشأت هذه الاحتياجات وتطورت وتنوعت مع ارتقاء الإنسان في سلم الحضارة لكي تلبي أحد المطالب أو الحاجيات السابقة أو بعضها.

ويقسم السكان حسب نمط حياتهم الاقتصادية والاجتماعية وخصائص مساكنهم إلى بدو وحضر. وكان ابن خلدون من أوائل المفكرين الاجتماعيين الذين وضعوا تصنيفات للتجمعات في الجزء الذي كتبه (طبيعة العمران في الخليقة وما يعرض فيها من البدو والحضر...) ⁽¹⁾ حيث يقوم هذا التصنيف على تقسيم التجمعات السكانية الموجودة في زمنه إلى قسمين لا ثالث لهما. البدو والحضر ورأى ابن خلدون إلى أن البدو أقدم من الحضر وسابق عليه، وإلى أن البادية هي اصل العمران البشري والأمصار مدر لها.

⁽¹⁾ جامعة القدس المفتوحة، كتاب المجتمع الريفي والحضري .

فالببدو مقتصرون على الضروري في أحوالهم عاجزين عما فوقه أمّا الحضر فهم مهتمون في الترف والكمال في أحوالهم وعوائدهم، ومن البديهي أن الضروري أقدم من الحاجي والكماليات وسابق عليه ولأن الضروري هو الأصل والكمال فرع ناشئ عنه فالببدو أصل للمدن والحضر سابق عليهما لأنّ أول مطالب الإنسان الضروري ولا ينتهي إلى الكمال والترف إلا إذا كان الضروري حاصلًا.

فخشونة البداوة قبل رقة الحضارة ولهذا نجد التمدن غاية الإنسان البدوي فساكن الحضر مستقرون في مساكن دائمة وثابتة، والانتقال الدائم والترحال من مكان إلى مكان سعيًا وراء الضروري من ماء وكلاً هو النمط السائد في البدو (وهو ما أطلق عليه بالتجمعات المؤقتة) وقد بذلت جهود كثيرة من قبل الحكومات التي تشكل البداوة معلماً رئيسياً من معالمها بغية تطوير هذه التجمعات وتغيير صورة الترحال الدائم بتوطينهم في مناطق معينة وتوصيلهم بالخدمات والبنى التحتية التي تساعد على الاستقرار إلا أن الشوط بعيداً أمام تحقيق أهداف هذه الحكومات⁽¹⁾.

والمهم هنا ان **مصطلح الحضر** يشمل كلا من المدينة والريف على السواء وذلك لان سكان الريف مستقرون في تجمعات عمرانية مثل سكان المدن وان اختلفت الأحجام والأشكال كما أنّ سكان الريف اكثر ارتباطاً بالأرض من سكان الحضر فالأرض محور حياتهم بل ان القرى هي السابقة على المدينة، فكثير من المدن تطور عن أصول قروية⁽²⁾. ومع ذلك فان تعبير الحضر كثيراً ما يستخدم كمرادف للمدن، ويستخدم تعبير الحضر لوصف سكان المدينة وبدلاً من أن يضم الحضر كلا من الريف والمدينة أصبح الاستخدام الشائع بأنّ الحضر مقابل الريف وهذا ليس صحيحاً في أساسه اللغوي، فالحضارة بمعناها الواسع هي نتيجة للاستقرار ولذلك نجد ان المصدر اللغوي لهما في كثير من اللغات الأوروبية واحد.

(1) إسماعيل، احمد علي ، جغرافية المدن، ص1.

(2) الشاورة، علي حميدان ، العمران الريفي والحضري، ص5.

وتستخدم (Culture) معنى زراعة وحضارة في الوقت نفسه وفي اللغة العربية يوجد الارتباط نفسه بين الحاضرة والحضارة.

2:2 مفهوم المدينة والقرية:

قبل الحديث عن مفهوم المدينة والقرية لا بد من التعرف على جغرافية العمران أو جغرافية السكن التي تعد من الفروع الهامة في الجغرافية البشرية التي تعالج العلاقات المتبادلة بين الإنسان وبيئته وانعكاسها على نمط الحياة السائد حيث تعنى بدراسة الإشكال المختلفة للمحلات العمرانية (المدن والقرى) أو المحلات التي يسكنها الإنسان بدرجات مختلفة سواء من الداخل أو من الخارج⁽¹⁾. فتهتم من الداخل بدراسة استخدام الأرض وأنماط هذا الاستخدام كما تهتم بدراسة الأحياء وتوزيعها داخل التجمع العمراني ووظائفها ودرجة توفير الخدمات المختلفة بها، كما تهتم بدراسة كثافة كل من الوحدات السكنية والسكان.

أما إقليمياً فتهتم بدراسة علاقة المحلات العمرانية فيما بينها داخل الإقليم وبالأقاليم المختلفة بالإضافة إلى علاقاتها بالمناطق الريفية المحيطة بها بما في ذلك توابعها إن وجدت. وقد تطورت جغرافية العمران وانقسمت إلى فرعين رئيسيين يهتم أحدهما بدراسة جغرافية الريف، ويهتم الثاني بدراسة جغرافية المدن وهما⁽²⁾:

Geography Of Urban Settlement

جغرافية العمران الحضري

Geography Of Rural Settlement

جغرافية العمران الريفي

وبعد ظهور الثورة الصناعية والتكنولوجية وتطور المواصلات والخدمات وإنشاء العديد من المصانع داخل المدن كان الاتجاه السكاني الغالب في دول العالم قاطبة هو تزايد نسبة

(1) الصقار، محمد فؤاد، التخطيط الحضري والإقليمي، ص 299.

(2) عيانة، فتحي أبو، جغرافية العمران، ص 9.

(3) إسماعيل، أحمد علي، دراسات في جغرافية المدن، ص 9.

سكان المدن على حساب انخفاض نسبة سكان الريف وقد أدى ذلك إلى تزايد اهتمام الباحثين بالدراسات الجغرافية للمدن بدرجة تفوق اهتمامهم بدراسة الريف⁽³⁾.

وإذا كنا قد ذكرنا سلفاً أن جغرافية العمران تدرس الحضر والريف كمظاهر اجتماعية فلعل السؤال الذي يفرض نفسه هنا: ما هو الريف والقرية؟ وما هي البيئة الحضرية والمدن؟ كنا قد ذكرنا سابقاً، ان السكان يقسمون حسب نمط حياتهم الاقتصادي والاجتماعي وخصائص مساكنهم إلى بدو وحضر. فالبدو هم الذين يقتصرون فقط في حياتهم على الضروري اما الحضر فيهتمون في الكثير من الكماليات . لكن أين يقع الريف (القرية) من هذا التقسيم؟.

في الحقيقة أنّ حياة الريف وسط وهي مرحلة انتقال ما بين البدو والحضر، حيث في الريف يعتمد على الزراعة وعلى الرعي أيضاً. فالريف في اللغة يعني الخصب والسعة في المأكّل، والجمع أرياف، والريف ما قرب الماء من أرض العرب. والريف نمط حياة كما ان الريف هو البيئة الجغرافية في القرية والقرية بمعنى " قريب " أي جمعت الشيء والأصل " قر " في مكان بمعنى سكنه واستقر بمعنى أقام. كما تعرف القرية بأنها المكان الذي يعمل أهلها في زراعة الأرض وقد يأوي إليها الذين يجمعون بين الرعي والزراعة⁽¹⁾.

والبعض يعرفها على أنها كل وحدة سكنية أو إنتاجية صغيرة نسبياً ليست لها وظيفة إدارية وهي عادة أصغر من المدينة وأكبر من القرية وتوجد غالباً في الريف. أي أنّ الريفية تحمل في مضمونها ثلاثة معانٍ⁽²⁾:

1- معنى إيكولوجي، ويتصل بالبيئة ومكان الإقامة وما يصاحبه من متغيرات.

2- معنى حرفي، ويشير إلى الاشتغال في العمل الزراعي.

(1) الحميد، علي عبد، محاضرات من مساق التنمية الريفية، جامعة النجاح الوطنية.

(2) الحميد، علي عبد، مرجع سابق. .

3- معنى اجتماعي وثقافي، ويتعلق بالاتجاه والسلوك.

اما **المدينة والبيئة الحضرية**، فأصل كلمة المدينة " دان " أي حاكم وحكم " وديان " أي القاضي، فهي إذا مكان إقامة الحاكم وهذا يدلنا على أن الحكم والإدارة من أقدم الوظائف التي عرفتھا المدن.

كما تعني **الحضارة** في اللغة العربية الإقامة في الحضر والحاضرة هي خلاف البادية ويمكن القول ان الحواضر في معاجم اللغة المختلفة تعني المدن والمدائن.إذاً كلمة المدينة مرتبطة بالمدينة فالمدن هي مراكز إشعاع ومنها تزدهر الحضارات. وتتميز المدينة بنشاطاتها الاقتصادية المتنوعة عن القرية التي يعمل معظم سكانها بالزراعة. ولذا يمكن تعريف المدينة بأنها التجمع السكاني الذي لا تشكل الزراعة النشاط الأساسي للمقيمين فيه⁽¹⁾.

أما **البيئة الحضرية**، فهي حالياً من أكثر المواضيع في الجغرافية الحضرية التي تحتاج إلى تحديد شامل للمضمون والمنهج، وهذا يأتي من انه ليس هناك اتفاق كامل على مدلول محدد للبيئة والحضرية. فهي بلا شك تبدأ وتنتهي بالإنسان، فهو محورها ومحكمها معاً. والحقيقة أن دراسة المدينة كظاهرة جغرافية تتطلب إلى جانب دراسة موقعها وموضعها الذي أقيمت عليه دراسة تكوين المدينة وتركيبها الداخلي ونموها العمراني وأنماط استخدام الأرض فيها ووظيفة سكانها بالإضافة إلى دور هذه المدينة في إقليمها والأقاليم المحيطة. أي تحليل البيئة الحضرية تحليلاً كاملاً من حيث التركيب الوظيفي ومورفولوجية المحلة العمرانية.

(1) فوزان، مصطفى، مبادئ تخطيط المدن، ص 15.

3:2 نشأة التجمعات العمرانية وتطورها:

1:3:2 نشأة القرية وتطورها.

تعتبر المحلات العمرانية الريفية من أولى خطوات الإنسان الحضارية لملاءمة نفسه مع ظروف البيئة الجغرافية المحيطه فالإنسان كائن اجتماعي بطبيعته لا يمكنه العيش منفردا أمام كل تحديات الحياة وتتجلى غريزته هذه في ميله للتجمع ليس مع أفراد أسرته فقط بل مع الأسر والعائلات الأخرى المتقاربة في مسكن كبير وذلك في أدنى مستويات التنظيم الاجتماعي.

وقد ساعدت غريزة الترحال عند البشر على استقرار الإنسان في كهوف أنشئت بجوار بعضها استجابة للضرورة الاجتماعية التي تقضي بالاستئناس بالآخرين⁽²⁾. ثم أخذت هذه الكهوف تأخذ شكل منازل صغيرة أكثر ارتفاعا واتساعا وقد تكون هذه المنازل مؤقتة وصغيرة لكن الحياة الريفية الحقيقية لا تسود إلا عندما يمارس الإنسان زراعة مستقرة تؤدي إلى توفير الغذاء لسكان المحلة.

وعلى ذلك فإن أقدم القرى هي التي أنشأت في الأودية الفيضية في الشرق الأوسط وهي ترجع إلى فجر العصر الحجري الحديث وقد ساعدت ظروف المعيشة الصعبة من زراعة بدائية وتوزيع المحاصيل وفيضان للأنهار إلى تنمية روح التعاون بين الأفراد ومن ثم ظهور القرية المندمجة (Compatt) وساعد ذلك على تحقيق الأمن لسكانها وحمايتهم من الأخطار الخارجية وغارات القبائل والجماعات الأخرى.

وينطبق الأمر على قرى الصيد حيث تتطلب مهنة الصيد وصيانة قوارب الصيد وأدواته جهدا جماعيا نتج عنه تماسك أفراد القرية وظهرها مندمجة في النهاية، وقد ذكر بيربلو

(2) جامعة القدس المفتوحة، المجتمع الريفي والحضري، ص14.

(Perpillou) في كتابه عن الجغرافية البشرية أنّ المحلة العمرانية المندمجة تنتج دائماً عن شكل من أشكال الاضطراب سواء كان طبيعياً أم حرفياً.

وينشأ الاضطراب الطبيعي عندما يكون السكان عاجزين عن مقاومة ظروف البيئة الصعبة من فيضانات وزلازل وأعاصير... الخ، اما الاضطراب الحرفي فيبدو فيما تتطلبه الحرفة التي يمارسها هؤلاء السكان من عمل جماعي مثل صيانة الجسور، والسدود والمعدات الكبيرة أو عندما تتطلب زراعة احد المحاصيل عملاً جماعياً في مواسم محددة، وهذا يؤدي إلى تماسك اجتماعي واندماج.

كما ان القرى تنشأ وتستمر في موضعها ذاته مئات بل آلاف السنين، ففي وادي النيل مثلاً يرجع عمر معظم القرى الكبيرة إلى 6000 سنة تقوم في نفس موضعها على تل اصطناعي فوق ارض الدلتا. حيث تعتبر المراكز العمرانية انعكاساً لارتباط التركيز البشري بالموارد المتاحة في البيئة المحلية، ولذلك فان هذه المراكز إما أن تكون مراكز عمرانية مؤقتة أو شبه دائمة أو دائمة ومن الطبيعي ان القرى الثابتة ما هي إلا نتاج بيئي لتطور طويل ارتبط بتزايد الموارد الطبيعية وبعقرية الإنسان في الحصول على هذه الموارد وزيادتها⁽¹⁾. حيث هناك مجموعة من العوامل التي تساعد على نشوء المراكز العمرانية الثابتة أهمها تزايد السكان ومن ثم توفير البيئة الصالحة لإنشاء مثل هذه المراكز وعندما يتحقق ذلك يعطي الفرصة لإنتاج الغذاء بدرجة كافية في مساحة أصغر، وهنا تحل الزراعة الكثيفة محل الزراعة الواسعة التي تتطلب التنقل، وفي الوقت نفسه يصبح المركز العمراني مركزاً ثابتاً ودائماً بالضرورة. كما ان لعامل الأمن دوراً في ابقاء المجتمعات في مراكز ثابتة حيث يتطلب الاستقرار والتحصين لدرء الأخطار. ويعكس هذا النمط طبيعة الاقتصاد المعاشي وارتباطه بموارد المياه والدفاع والحماية المشتركة، وفي بعض الأحيان قد يكون المركز العمراني صغيراً جداً ولا يتعدى قرية تتألف من

(1) أبو عيانة، فتحي ، جغرافية العمران، ص21.

عدة أكواخ تسكنها أسرة واحدة، وفي أحيان أخرى تتجمع هذه الأكواخ على هيئة بلدة متواضعة تأخذ في النمو والتوسع حول مسكن رئيس القبيلة.

وترتبط المراكز المؤقتة بالمجتمعات البدائية جماعات الصيد والبدو وبعض المزارعين البدائيين، هذه الجماعات تضطر للرحيل عن مساكنها بمجرد انتهاء السبب الكامن وراء تواجدهم بها، سواء قلة فرصة الصيد أو قلة خصوبة الأراضي الزراعية أو شح المياه لدى البدو. ولا تتم إزالة القرى عشوائياً، فيما عدا بعض القبائل البدائية جداً، بل يتم ذلك في دورة معتدلة، ومن وقت إلى آخر تبنى القرية في موضع سابق شغلته مراكز عمرانية مرات عديدة من قبل، وهذا يؤدي إلى الاستفادة من بقايا القرية السابقة لبناء القرية الجديدة.

وتختلف المحلات العمرانية الريفية تماماً عن المحلة الحضرية (المدينة) ذلك أن القرية هي ورشة (Workshop) زراعية كبرى، ويتحدد شكلها بنوع العمل الذي يمارسه سكانها وأساليب الزراعة والطريقة التي تستغل بها التربة

أما أحجام القرى فترتبط بالموارد المتاحة وقدرة الإنسان على استغلالها، أي أن العلاقة طردية ما بين خصوبة الأراضي المقامة عليها القرية وحجم هذه القرية، فالقرى الواقعة على أراضي خصبة عادة ما تكون أحجامها كبيره عكس القرى الواقعة على التلال ذات الأراضي الصخرية التي تكون التربة فيها رقيقة، وتعد مواهب السكان وقدراتهم على استخدام الموارد المتاحة عاملاً رئيسياً في تحديد حجم القرى⁽¹⁾.

وليست القرى ثابتة في الحجم، فقد تزيد أو تنقص في حجم سكانها أو امتدادها العمراني، فالقرية التي تظل صغيرة الحجم تكون قد عانت من مشكلات أبرزها تدني إنتاجية الأراضي الزراعية بها مما دعا سكانها إلى هجرتها والتوجه إلى المدينة حيث تتوفر فرص العمل والخدمات الأفضل، أو لانعزالها عن طرق النقل.

(1) الشواورة، علي حميدان، العمران الريفي والحضري، ص23.

وأما أشكال القرى فتتمثل بالشكل المتكتل (compact) والشكل المبعثر (scattered) والخطي

(linear) على طول الطرق ومجاري الأنهار والشكل النجمي (star).

فهناك عدة عوامل كانت تؤثر على طبيعة القرية وشكلها فنتيجة الحس الأمني نرى رغبة الإنسان في البناء في مناطق متجاورة ومتلاصقة مما عكس الشكل المتكتل للقرى. كما ان للموقع الجغرافي وطبيعة سطح الأرض المقام عليها القرية الدور الهام في تحديد هذه الأشكال ففي الأراضي السهلية الواسعة يتجلى انعكاس رغبة الفلاح للبقاء قرب مزرعته في تناثر البيوت على سطح رقعة الإقليم الزراعي ليشكل النمط المبعثر للقرى. في حين نرى الشكل الخطي للمحلات العمرانية على طول امتداد الطرق ومجاري الأنهار للاستفادة من هذه الممرات البرية والمائية.

2:3:2 نشأة المدن وتطورها:

هناك سلسلة من التطورات مرت بها المجتمعات الإنسانية قبل ان تصل إلى ما يسمى بحياة المدن، حيث وجودها لا يعدو في حالتها الأولى سوى أشكال من الترابطات شبه العائلية والمعاشر Hords والبطون Sibs والعشائر Clans والقبائل Tribes.

وبعد اكتشاف الزراعة واستئناس الحيوان تم التجمع في قرى وقد تطورت هذه التجمعات إلى أن وصلت إلى حياة المدن الأولى، وقد أثبتت الدلائل أنَّ النشأة الأولى للمدن كانت في منطقة الشرق الأوسط وبالتحديد في المناطق السهلية الفيضية منها كمصر والعراق وباكستان إذ تزامن ظهورها مع التقدم الكبير في المعرفة الإنسانية كاستشاف العجلة والشرع واستخدام الوسائل الأكثر إنتاجية في مجال الزراعة الذي أدى إلى فائض زراعي يفوق حاجة المشتركين في العملية الإنتاجية مما أضفى على الوجود أول أنواع التبادل التجاري وأبسطها⁽¹⁾.

(1) حمدان، جمال، جغرافية العمران، ص 69.

ولقد استمرت المجتمعات الإنسانية في تطورها بعد ذلك دون توقف إلى أن وصلت أخيراً إلى نظام المدينة الحديثة المعقدة التي تعد الحلقة الأخيرة في سلسلة التطورات هذه.

وتعد المدن العاصمة في الدول الصناعية الكبرى في الوقت الحالي أمثلة شاهدة على درجة عظمة هذه المدن وتعقيدها وتمثل المدينة بصورتها القديمة الحديثة شكلاً جديداً من التنظيم الاجتماعي مقارنة بالأشكال التنظيمية الأخرى التي عرفها الناس في مرحلة ما قبل نشوء المدن، أو تلك التي ظلت قائمة إلى جانب المدن مثل: الحياة الريفية أو البدوية، وأشكال الحياة البدائية التي ما زالت موجودة في أماكن متفرقة من العالم.

إنّ انتقال المجتمعات الإنسانية من مرحلة تطورية إلى مرحلة أخرى لم يكن انتقالاً كلياً يقطع صلة هذه المجتمعات بالمراحل السابقة عندما تصل إلى مرحلة جديدة، وخير دليل على ذلك استمرارية وجود حياة القرى جنباً إلى جنب مع حياة المدن في العالم اليوم.

فالمدينة تعد نظاماً اجتماعياً واسعاً على درجة خاصة من الرقي كما تعد ظاهرة تاريخية متجددة على أساس وجودها الزمني، بمعنى أنها وجدت في العالم القديم واستمرت وجودها حتى وقتنا الحاضر، وإذا أردنا نقاش الجزء الأخير من هذا القول وجب علينا أن نعود إلى الوراء لنلقي نظرة على المدينة منذ أقدم العصور.

لذا فإن تحديد تاريخ نشوء المدينة أول مرة ومكان هذا النشوء ليس بالسهولة التي قد يتصورها غير المتخصصين البعيدين عن هذا الموضوع. فما زالت محاولة الوصول إلى تحديد زمني دقيق للفترة التي ظهرت فيها أول المدن في العالم ضرباً من الخيال والمبالغة في القدرات في ضوء المعطيات الموضوعية المتاحة والمعينة على ذلك، فوجود المدن ظاهرة قديمة جداً. إلا أن العلماء يتفقون على أن المدن الحقيقية الأولى ظهرت فيما بين 3000_4000 ق.م حيث كانت هذه المدن نوعاً جديداً من التنظيم الاجتماعي ولم تكن مجرد قرى كبيرة.

4:2 مراحل تطور المدن:

سارت المدن في تطورها عبر العصور وفق مراحل يمكن إجمالها بما يلي⁽¹⁾:

- 1_ مرحلة النشأة: وتكون المدينة فيها أشبه ما تكون بقرية لم تستقر بعد.
 - 2_ مرحلة البناء والتكوين: وتصبح المدينة في هذه المرحلة بمثابة بلدة Town ثم تبدأ بالاستقرار وتحاط بالأسوار، ويزداد عدد سكانها وتكثر فيها الخدمات والمرافق وفي هذه المرحلة تبدأ القوانين بالظهور.
 - 3_ مرحلة النضوج والاستقرار: وتصل المدينة في هذه المرحلة إلى أكمل صورها حيث تعد وحدة اجتماعية وسياسية واقتصادية وعسكرية.
 - 4_ مرحلة الاكتمال: وتصل المدينة فيها بما يعرف باسم عاصمة وهذه العاصمة قد تكون قومية أو دولية.
 - 5_ مرحلة الانحلال: وبها تصاب المدينة ببعض مراحل الانحلال، بسبب الحروب والتطورات المصاحبة لها، وقد تنتازل المدينة في هذه المرحلة عن مكانة الصدارة لغيرها من المدن.
- اما على مستوى التطورات الايكولوجية، والتغيرات في استعمال الأراضي فالمدينة هنا تمر بالمراحل الأربعة التالية:
- أ_ مرحلة الطفولة: وتقابلها مرحلة النشأة، وفيها تكون المدينة على شكل خليط متداخل، لا تتميز فيها المناطق السكنية عن المناطق التجارية ولا هذه عن المناطق الصناعية.
 - ب_ مرحلة شباب المدينة: تتميز المدينة هنا بتركز المناطق التجارية قرب مركز المدينة والتي قد تختلط بالمناطق السكنية.

(1) جامعة القدس المفتوحة، المجتمع الريفي والحضري.

جـ مرحلة النضج المبكر للمدينة: هنا تمتاز المدينة باختلاف محدود بالمناطق السكنية، وتمايز هذه المناطق من حيث المكانة الاجتماعية للسكان والمستوى الاجتماعي والاقتصادي لهم، وفيها تتجه المناطق السكنية الخاصة بالطبقات الراقية نحو الضواحي.

دـ مرحلة النضج الكامل: هنا تتركز المناطق الصناعية على طول خطوط المواصلات مع نمو كبير في حجم التجمعات السكنية وانفصال كامل بين مناطق المدينة حسب التخصص والاستعمال لكل منها فتبتعد المناطق السكنية عن المناطق الصناعية كما أن المناطق التجارية تكون محددة وبعيدة عن المناطق السكنية أيضا.

5:2 تطور العلاقة الريفية الحضرية:

ان مبرر وجود المدينة ليس موضعيا. فالمدينة لا يمكن ان تعيش بفراغ (فالمدينة لا تظهر من نفسها، بل يقيمها الريف لتقوم بأعمال لا بد ان تؤدي في أماكن مركزية) كما قال جفرسون. فجوهر فكرة المدينة هو أنها تخدم منطقة تابعة، والأصل في وظيفتها هو العنصر الإقليمي Regional component فحتى يتم فهم المدينة بشكل كامل لا بد من دراسة علاقاتها الإقليمية مع ريفها المحيط فالعلاقة ما بين المدينة والريف عملية تفاعل وثيق يتكون من مجموعة من الأفعال وردود الأفعال المتبادلة تنتهي بخلق مركز إقليمي متميز وهذه العلاقة الجوهرية تاريخية ولكنها تطورت مع العصور.

• عصر الوصاية الريفية والمتناقضة الوظيفية:

قديمًا كانت العلاقة بين المدينة والريف ضعيفة نسبيا رغم ان المدينة كانت تعتمد على الريف اعتمادا كليا ففي هذه المرحلة كان الاكتفاء الذاتي لا تتجبر المحاصيل هو أساس زراعة الريف حيث كانت كمية الإنتاج الزراعي محدودة لضعف وسائل الإنتاج وبدائيتها، وكانت الخدمات الصناعية في تلك الفترة متواضعة يقدمها الحرفيون المقيمون في الريف وليس

بالضرورة في المدن من هنا برز دور التجار الجائلين والأسواق الدورية التي تعقد في قلب الريف لا في المدن.

لهذا تقل المدن ويضمحل دورها غالباً حتى أصبحت مجرد شكل للتنظيم السياسي ومقر الرئيس والمسؤولين وتعيش طفيلية على الريف الذي تمتص خيراته في صورة ضرائب منتظمة أو قد يكون دورها هو تداول الفائض القليل من المحصول الزراعي أي دور من الأسواق المحلية.

وفي كلتا الحالتين يعتمد كيان المدينة على الريف تماماً. وذلك لأن تأخر المواصلات كان يمنع أن يكون للمدينة علاقات هامة بعيدة المدى ويفرض عليها الاعتماد على ريفها المباشر. فلم تكن المدينة في الريف فقط ولكنها كانت منه كذلك. ومن هذه الناحية كانت خاضعة للريف في أصلها وتحت وصايته.

ولكن مع ضعف الفائض الزراعي لدى الفلاح يقترض من المدينة مما أخذته منه من قبل من ضرائب فلا تلبث المدينة أن تضع يدها في النهاية على الريف وأراضيه وتصبح المدينة فاعلة إلى حد كبير نتيجة للملكية الغيابية والمزارعة كما كان في الكثير من مدن الشرق الأوسط وبالتحديد في فلسطين حيث أننا نرى أن هناك مساحات شاسعة من الأراضي داخل الريف الفلسطيني وخاصة في منطقة الأغوار تملكها عائلات من القدس ونابلس.

هذا الوضع الطفيلي يفسر المتناقضة الوظيفية الواضحة في مدينة تبدأ وظيفتها تحت وصاية الريف ولكنها تنتهي عملياً بوضع يدها عليه.

• عصر التجارة:

ولقد تعدلت العلاقة بين المدينة والريف مع عصر التجارة فزادت كمية التجارة والتبادل وبالتالي دور المدن ومن خصائص هذه الفترة أن الوسيط المدني يمد الحرفيين الريفيين بالمادة

الخام لتصنيعها ثم يستردها ليسوقها ، وكان هذا التنظيم أساس نشاط الكثير من المدن مثل ليون وسانت ايتين في أوروبا .

• عصر الانقلاب الصناعي:

بعد الثورة الصناعية وحلول الآلة البخارية محل العربات تغيرت العلاقة بين المدينة والإقليم الريفي تغيرا جوهريا فمع تطور المواصلات الخطيرة وتعدد آفاق النشاط الاقتصادي الحديث أمكن للمدينة أن تعتمد على علاقات اقتصادية بعيدة المدى جدا وخرجت عن نطاق الريف المجاور ووصايته، بل مع ظهور الخدمات الحضرية الحديثة أصبحت المدينة ضرورة للإقليم الريفي وولي أمر الريف في أكثر من معنى، فالعلاقة بين المدينة والريف الآن لم تقطع ولكنها تعدلت كثيرا وأصبحت متشعبة ومتداخلة.

فالعنصر الإقليمي للمدينة يعد أساسياً من ابعادها الوظيفية بل أساسي وعلى هذا يمكن تصنيف وظائف المدينة من وجهة النظر المكانية إلى اثنتين. **وظائف محلية ووظائف إقليمية.** فالمحلية يقصد بها خدمة سكان المدينة نفسها وكيانها مباشرة، أما الإقليمية فهي الخدمات التي تقدم إلى سكان الريف المحيط. وليس من السهل الفصل بينهما فكثير من المؤسسات والمرافق أو اغلبها تعمل لخدمة أهل المدينة ورواد المدينة القادمين من ريفها المجاور. ولكن التمييز بين الفئتين هام من حيث المبدأ الجغرافي. فالوظائف الإقليمية هي التي تتم فوق وزيادة عن القطاع المحلي البحت ومعرفتها تبين مدى تكامل المدينة في الإطار الريفي أو مدى التناظر بينهما.

إذن العلاقة بين المدينة والريف علاقة تكاملية: المدينة قلب الإقليم كما ان الوسط التجاري في المدينة قلبها، والمدينة نواة الإقليم الريفي الذي يتبلور حولها أو كما يقول راول بلا نشار المدينة هي الرأس والإقليم هو الجسم.

وواقع ان الدور الإقليمي للمدينة لا يقتصر على علاقته مع الريف المجاور فقط وإنما علاقات هذا الريف في المدن والأقاليم الأخرى البعيدة فالمدينة تمتد يدا إلى الريف التابع واليد الأخرى إلى مدن الإقليم وأقاليم المدن الأخرى.

وتبدو العلاقة متبادلة وليس فقط من جانب واحد في ان رخاء المدينة غالبا من رخاء ريفها، ويستطيع المرء ان يحكم على حالة المحصول الزراعي في الريف من درجة النشاط أو الكساد في محلات المدينة، فالمدينة انعكاس لريفها.

وإذا كانت المدينة تغزو الريف بحضارتها ونفوذها وتعمل على تمدين الريف بالتدريج فان للريف أثره على المدينة فالمهاجرون يحملون معهم طريقة حياتهم فترة طويلة فهناك عملية Ruralisation للمدينة.

وإذا كان قد أصبح للمدينة والمجتمع الحضري أهمية فائقة في كثير من مجتمعات العالم فان هذا لا ينبغي ان يبعدها عن الحقيقة الأولية وهي أن المدينة ما هي إلا ريف متحضر، فقد نبعت المدينة من قلب الريف ونمت وازدهرت على حسابه⁽¹⁾.

6:2 أسس التصنيف بين الحضر والريف:

اختلف الجغرافيون في تحديد الأسس التي يمكن الاعتماد عليها في التمييز بين المدينة والقرية، خاصة وأن كلاً منهما عبارة عن مساحة من الأرض شيد عليها عدد من المساكن.

فالفروق لا تظهر واضحة بين المدينة والريف إلا في أقصى درجات كل منهما حيث يوجد في العادة استمرارية ولا يوجد انتقال مفاجيء من احدهما للآخر⁽²⁾. ونحن في حقيقة الأمر عندما نتناول العلاقة بين الريف والحضر نجد أنفسنا في حيرة، فهل نحن أمام تعريفين لمساحات من

(1) جامعة القدس المفتوحة، المجتمع الريفي والحضري، ص 7.

(2) إسماعيل، احمد علي، دراسات في جغرافية المدن، ص 12.

الأرض بعضها ريفي والآخر حضري ؟ أم نحن أمام تعريفين لمجموعات من السكان ؟ أم هي لمجموعة من الوظائف ؟

والحقيقة أن التمييز بين المحلات العمرانية الريفية والحضرية له جذوره التاريخية فقد اهتم العلماء والمفكرون بالفروق الملحوظة والقائمة بين المدينة والريف كما بذلوا جهودا علمية مكثفة لوضع نظريات حول الفروق.

وأدرك الفلاسفة في العصور القديمة أيضا ان المدينة تختلف اختلافا كبيرا في أوجه النشأة الاقتصادية الأساسية عن الريف المحيط بها ولكن الجهود الحقيقية والمنظمة التي بذلت لوصف هذه الاختلافات وتفسيرها جاءت متأخرة.

وقد كتب ابن خلدون في القرن الرابع عشر فصولا منظمة للتمييز بين البدو والحضر وذلك في الباب الثاني حيث ذكر ان الفروق بين الريف والحضر تأتي من خلال اختلاف المهن ومصادر الإنتاج، فأهل الريف يشتغلون بالفلاحة وتربية الحيوان، وهو نشاط اقتصادي لا تتسع له الحواجز، بينما ينتحل أهل الأمصار والبلدان _ أي أهل الحضر _ وإذا ما اتسعت أحوال هؤلاء وحصل لهم ما فوق الحاجة من الغنى دعاهم ذلك إلى السكون وتعاونوا على الزائد على الضروري واستكثروا من الأقوات والملابس وتوسعة البيوت واختطاط المدن والأمصار، وأما أهل الريف فإنهم مقتصرون على الضروري من الأقوات والملابس والمساكن وسائر الأحوال والعوائد، ومقتصرون عما فوق ذلك من حاجي أو كمالي، يتخذون البيوت من الشعر والوبر أو الشجر أو من الطين والحجارة ⁽¹⁾. وقد حاول "اورسو" ⁽²⁾ Aurousseav التفرقة بين الريف والحضر فالريف من وجهة نظره هو المكان الذي يعيش فيه مجموعة من البشر يعملون في إنتاج الضروريات الأولية، اما المراكز الحضرية فيتركز عملها في الصناعة والتجارة والتعليم وإدارة شؤون الدولة.

(1) جامعة القدس المفتوحة 2000م، المجتمع الريفي والحضري، ص15.

(2) الحميد، علي عبد، محاضرات من مساق التخطيط الريفي، جامعه النجاح الوطنية.

2:6:1 تصنيفات الأمم المتحدة بين الحضر والريف:

اهتمت بعض لجان الأمم المتحدة العلمية بتصنيف مراكز العمران حيث قامت لجنة السكان التابعة للأمم المتحدة بدراسة الفروق بين المدينة والريف ومن النتائج التي تم التوصل إليها أن الدراسة المقارنة عبر الحدود السياسية والحضرية أمر صعب للغاية، بالنظر إلى تباين الأسس التي تتبعها كل دولة في تعريف وتصنيف المدينة والريف⁽³⁾.

وقد صنفت الأمم المتحدة تعريفات المحلة المدنية إلى ثلاثة أنماط رئيسية كالتالي:

(1) حسب التقسيم الإداري مع أخذ بعض الأسس في الاعتبار مثل نمط الإدارة المحلية وعدد السكان أو نسبة السكان الذين يعملون أو يعتمدون على الزراعة بطريقة مباشرة.

(2) تحديد المحلات المدنية وإضفاء صفة المدينة عليها ومن ثم تكون بقية المحلات ريفية.

(3) وضع حد سكاني أدنى للمحلات المدنية دون النظر إلى نمط الإدارة.

وقد اتضح أن الفروق كبيرة جدا في أي من التعريفات السابقة من قطر إلى آخر، فدولة مثل فرنسا وإيطاليا تكتسب الحلة فيها صفة المدنية إذ تعدى سكانها 2000 نسمة والدنمارك 250 نسمة بينما في كوريا تعتبر المحلة ريفية إذا كان سكانها أقل من 40000 نسمة.

2:6:2 الأسس التي توصل إليها الباحثون للتصنيف بين الريف والحضر:

(3) إسماعيل، احمد علي، دراسة في جغرافية المدن، ص 12.

مما سبق يتضح لنا عدم وجود اتفاق عالمي على أسس تصنيف المحلات العمرانية إلى مدن وريف ، إلا أن الباحثين قد اتفقوا على عدد من أسس التصنيف التي يرون أنها أساس طيب للفرقة بين المراكز العمرانية وأهم هذه الأسس ما يلي⁽¹⁾:

1) الأساس الإداري:

تتفرد المدن بتركز الإدارة فيها فهي دائما مركز للحكم وهو ما يميزها عن الريف والقرى، وتعكس الوظيفة الإدارية للمدينة شواهد واضحة المعالم لا ترى ولا تلاحظ في الريف. فكثيرا ما نجد ان المدينة حددت كمحلة عمرانية بقرار أو إعلان حكومي أو رسمي.

وعلى الرغم من أن الأساس الإداري كثيرا ما يصلح للدراسات المقارنة، نظرا لوجود حدود إدارية واضحة يمكن توقيها على الخرائط، إلا ان الأمر لا يخلو من الصعوبة أحيانا خاصة إذا كانت بيانات السكان لا تتفق مع الحد الإداري. فإذا كانت الحدود الإدارية أوسع امتداد من المنطقة المبنية فإنها تكون حدودا فضفاضة Over-bounded أما إذا كانت المنطقة المبنية تتجاوز الحدود الإدارية وتتعداه فان الحدود عندئذ تكون منكمشة Under-bounded وفي كلا الحالتين تكون المقارنات غير دقيقة.

وفي الحقيقة أن الأساس الإداري لا قيمة له فهو أساس لاحق فالمحلة العمرانية ليست مدنية لأنها منحت مرسوما وإنما نالت المرسوم لكونها أصبحت مدنية، وعلى الرغم من ذلك فالمعيار الإداري هو أكثر المعايير قابلية للتطبيق، فالوظيفة الإدارية لا تتفصل عن باقي الوظائف الأخرى إلا أنها ليست مبررا لقيام كل المدن وان كانت في مصر بصفة عامة من أهم مبررات قيامها.

(1) الدوكة، محمد خميس، التخطيط الإقليمي وأبعاده الجغرافية، ص149.

(2) الأساس الشكلي:

ويعتمد هذا الأساس على الملاحظة المباشرة، فالمدينة تختلف في مظهرها وشكلها الخارجي عن الريف، حيث تتسع رقعة الأرض التي تشغلها المدينة عن تلك التي تشغلها القرية في العادة، وبها من التنظيم المكاني ما يفرق بينها وبين الريف، ففي المدينة توجد منطقة مركزية تتركز فيها الحياة والنشاط، وهذه هي نواة المدينة ممثلة في القلب التجاري ويطلق على هذه النواة عادة مصطلح " البلد " في اللغة العربية ومن أمثلتها حي " السيتي " في كل من لندن وباريس.

وتختلف أشكال المباني وتتنوع في المدينة عنها في القرية فالوحدات السكنية في المدينة أكثر ضخامة وارتفاعا وتعددا وتباينا في خصائصها عن مثيلاتها في القرية، ولذلك يختلف خط الأفق في كل منهما فهو في المدينة متعرج بدرجة أكبر، بينما هو في القرية كالقوس المنظم.

كما أن شوارع المدينة أكثر اتساعا وامتدادا وتنظيما ولا تشكل المساكن كل الواجهات المشرفة على الشوارع حيث توجد في المدينة مؤسسات مختلفة لها وظائف اجتماعية وثقافية إلى جانب الصناعة وغيرها وهو ما لا نجده في القرية كما أن معظم مدن العالم توجد بها اليوم وسائل نقل داخلية على العكس من القرى التي يفتقد بعضها وسائل النقل الخارجية.

(3) الأساس السكاني أو الديموغرافي:

يعتمد هذا الأساس على اثنين من المتغيرات السكانية، يرتبط أولهما **بالحجم** (العدد الإجمالي للسكان) ويرتبط ثانيهما **بالكثافة**، أما فيما يتعلق بالعدد المطلق للسكان فهو يختلف من قطر لآخر. ويرتفع المدى بين الأقطار ريفية الطابع عنه في الأقطار التي تغلب عليها المدينة كنمط عمراني⁽¹⁾، وتعتبر المحلة العمرانية مدنية في كل من فنلندا والسويد إذا زاد عدد سكانها

(1) إسماعيل، احمد علي، دراسات في جغرافية المدن، ص13.

عن 200 نسمة فقط ، ولكن هذا الحد الفاصل يرتفع إلى 1000 نسمة في كندا وفنزويلا في حين يصل إلى حوالي 5000 نسمة في هولندا وإلى 12000 في روسيا .

ونلاحظ من هذه الأرقام ان كل فئة تضم عددا من الدول غير المتجانسة اقتصاديا وكذلك في العدد الكلي للسكان أو المساحة مما يجعل تفسير وجود تلك الأقطار في فئة واحدة أمرا صعبا وذلك لان هناك تناقضات واضحة بين الدول في كل فئة. وهل يوجد تشابه بين أي من بلجيكا وغانا والهند في المساحة وعدد السكان أو الأساس الاقتصادي ؟ إلا ان هذا المقياس يعاني من نقطة ضعف شديدة واضحة لعل أهمها ان الأرقام لم تكتسب الصفة العالمية فلكل بيئة أو منطقة الأرقام الخاصة بها، ومن هنا فحجم السكان لا يعطي توزيعا إحصائيا صحيحا فهناك محلات عمرانية ذات حجم سكاني ضئيل وتتمثل فيها كل المظاهر الحضرية، وأيضا توجد بعض المحلات العمرانية ذات الحجم السكاني الكبير تسيطر الريفية على مظاهر الحياة فيها.

أما فيما يتعلق بالكثافة فإنها تتفاوت هي الأخرى بين مختلف الدول وتضع بعض الدول في أسس تصنيف المراكز العمرانية معدل الكثافة إلى جانب عدد من السكان الإجمالي، ومن أمثلة ذلك الهند التي تقتزن صفة المدينة للمحلة العمرانية التي يصل عدد سكانها إلى 5000 نسمة مع كثافة لا تقل عن 100 نسمة في الميل المربع.

وكذلك الولايات المتحدة التي تصنف إلى الحد الأدنى لعدد سكان المدينة وهو 2500 نسمة على ان لا تقل الكثافة عن 7000 نسمة في الميل المربع.

ومما يزيد التشكيك في أهمية عامل الكثافة هو أن بعض أجزاء الريف في العديد من الأقطار كالهند ومصر أو الصين قد تكون أعلى كثافة من أطراف مدينة كبرى مثل لندن، فليس ثمة حد كثافي تنتهي عنده القرية وتبدأ المدينة فحي السّتي في لندن شبه خال من السكان بينما نجد العديد من القرى في مصر والصين مكتظه بالسكان⁽¹⁾.

(1) حمدان، جمال. جغرافية المدن ص56.

(4) الأساس الاقتصادي:

ويعتمد على الوظيفة أو الوظائف التي تمارسها المحلات العمرانية، وهو من أكثر الأسس تقبلاً لدى الجغرافيين، ففتباين وظيفة كل من المدينة والقرية، ويختلف أسلوب حياة سكان كل منهما، ومهما تباينت وظائف المدن فإنها تتفق في قلة اعتماد سكانها على الأرض _عكس القرية _سواء للزراعة أو للرعي، في حين يزداد اعتمادهم على الصناعة أو التجارة أو السياحة أو الخدمات المختلفة لذا فالمحلات العمرانية التي يحترف سكانها الزراعة أو الرعي تعد قرى مهما بلغ عدد سكانها واتسع عمرانها كما هو الحال في الكثير من المحلات العمرانية المنتشرة في براري أمريكا الشمالية وأستراليا، بينما تعد المحلات التي يعمل سكانها بالصناعة أو التجارة أو السياحة أو الخدمات مدناً حتى ولو كان عدد سكانها قليلاً وبالتالي حجمها محدود.

ويرى (ماكس فيبر) أن تعدد الأنشطة الاقتصادية هو الركيزة الأساسية في التفرقة ويتركز على ضرورة وجود السوق الدائم في المدينة لتبادل السلع بين المدينة وريفها⁽²⁾. علاوة على وجود الأسواق الموسمية (المعارض)، وفي سوق المدينة يظهر إنتاج ظهريها المباشر لأن التجارة وظيفة أساسية وقديمة للمدينة، وأما من حيث العلاقة بين المدينة والزراعة يلاحظ

(ماكس فيبر) وجود المدن شبه الريفية Semi-rural cities وهي التي تؤدي خدمات تسويق ومواصلات وقد ينتج بعض سكانها غذائهم، بل أنهم قد يزرعون بقصد تسويق إنتاجهم وإن كان يلاحظ أنه كلما اتسعت مساحة المدينة تخلصت من نمط الزراعة، كما أنه إذا كان ساكن المدينة المعاصرة لا ينتج غذاءه فإن ذلك لم يكن قاعدة في الماضي عندما كان سكان المدينة شبه مزارعين.

ومن حيث مكان العمل قد يقال أن سكان القرى يمارسون أعمالهم خارج التجمعات السكانية في الحقول، أما المدينة فإن سكانها يعملون عادة في أبنية مغلقة إلا في حالات التعدين،

(2) إسماعيل، أحمد علي، دراسات في جغرافية المدن، ص 17.

ويقال أيضا بان سكان المدن لا ينتجون سلعا مادية فقط كتقديم الخدمات، بينما ينتج سكان القرى سلعا ومواد مادية ملموسة.

ويلاحظ ان بعض الدول تأخذ الأساس الوظيفي للتفرقة بين المحلات العمرانية المدنية والريفية، إلى جانب الأساس الديموغرافي ومن تلك الدول الاتحاد السوفيتي سابقا الذي كان يشترط إلى جانب الحد الأدنى لعدد السكان 12000 نسمة ان يكون 85% منهم من العمال غير المزارعين والهند تشترط إلى جانب العدد الإجمالي للسكان والكثافة ان يكون اكثر من 75% ممن يعملون بأنشطة غير الزراعة.

وكان المعهد الدولي للإحصاء يرى في عام 1938م ان صفة المدينة لا تطلق على المحلة العمرانية إلا إذ كان اقل من 40% من سكانها يعملون بالزراعة.

(5) الأساس التاريخي:

للعوامل التاريخية دور كبير لا يمكن تجاهله في نشأة المحلة العمرانية ونموها وتطورها فيما بعد، فقد تكون المدينة شيدت في الماضي لتقوم بغرض معين ثم نمت واتسع عمرانها فيما بعد، وقد تكون في الأصل عبارة عن قرية نمت وتطورت حتى أصبحت مدينة⁽¹⁾. من هنا نلاحظ ان التاريخ يمدنا بتعريف وافٍ للمدينة يمكننا من تمييزها عن القرى من خلال آثارها التاريخية.

والأساس التاريخي ليس أساسا وتعريفا مقبولا، فهو تعريف شكلي لا موضوعي إذ أننا نجد أن كثيرا من المدن التاريخية أصبحت اليوم أطلالا، وكل ما تبقى منها أجزاء مهدمة من قلاع وأسوار ولعل كثيرا منها قد أصبح اليوم محلات متواضعة قليلة السكان، وذلك اما نتيجة تغيير العلاقات المكانية أو التغيير في وسائل النقل والمواصلات هذا إلى جانب بعض العوامل الطبيعية مثل نوبات الجفاف أو الزلازل والبراكين التي قد تؤدي اضمحلال مدن تاريخية، كما

(1) الدوكة، محمد خميس، التخطيط الإقليمي وأبعاده الجغرافية، ص149.

ان ظهور الحدود السياسية في العصر الحديث قد أدى إلى انكماش مدن كانت لها أهميتها في الماضي، بل ان تغيير حدود الوحدات الإدارية الصغرى قد يحدث ذلك.

(6) الأساس الاجتماعي:

كان من جملة المواضيع التي شغلت تفكير علماء الاجتماع هو كيفية التمييز بين المجتمع الحضري والريفي، وبذلك ساهموا مع غيرهم من العلماء في وضع معايير محددة للتمييز⁽¹⁾.

وكان **سوروكن وزيمرمان** من الرواد في محاولاتهم لدراسة الخصائص المميزة للريف والحضر وما تزال دراستهما في ذلك تحمل طابع الأهمية والجدية وقد ميزا بين المجتمع الريفي والحضري وفقا لثمانية أسس ومعايير:

ـ **المهنة**: يعمل معظم سكان الريف وعائلاتهم في الزراعة، بينما يعمل الحضريون في كل الأعمال عدا الزراعة.

ـ **البيئة**: يكون الريفيون على اتصال مباشر بالطبيعة والأرض، وتحدد صلاتهم بها نشاطهم ونظرتهم للحياة، فالبيئة الطبيعية الغالبة على البيئة الاجتماعية والإنسانية في حياة سكان الريف والعكس بالنسبة لسكان المدينة.

ـ **حجم المجتمع المحلي**: يعيش الريفيون في مجتمعات محلية صغيرة والحضريون في مجتمعات اكبر بكثير.

ـ **كثافة السكان**: انخفاض الكثافة السكانية في المجتمع الريفي عما هو عليه في المجتمع الحضري.

(1) الجنابي، صلاح حميد، **جغرافية الحضر**، ص25.

_ **تجانس السكان وتباينهم:** يتميز سكان الريف مقارنة مع سكان الحضر أنهم أكثر تجانسا في السمات السلالية والنفسية والاجتماعية واللغة والمعتقدات والأعراف.

_ **الحراك الاجتماعي:** ان المناطق الحضرية تفوق المناطق الريفية في الحراك الأفقي لان تغيير المهنة يكون اقل في الريف وفي الحراك الرأسي والمكافئ لارتباط ذلك بالتحضر.

_ **نسق التفاعل الاجتماعي:** يتميز عدد اتصالات الفرد ومدى تفاعله مع غيره في المجتمع المحلي الريفي بالقلّة والضيق وبحيث لا تتعدى القرية وتتسم هذه العلاقات بالبساطة العاطفية والروح الجماعية، اما المجتمع المحلي المدني فيتميز بكثرة الاتصالات للفرد والجماعة وتتسم العلاقة فيها بأنها رسمية وسطحية وقصيرة المدى ومعقدة ومتداخلة لان الإنسان في المدينة يتفاعل كرقم وعنوان.

_ **الطبقات الاجتماعية:** حيث يقل عدد الطبقات الاجتماعية في الريف عنه في الحضر.

بعد أن استعرضنا أهم أسس تصنيف المحلات العمرانية إلى مدن وريف يمكننا القول ان هذه الأسس التي وضعت هي **أسس وصفية** وليست تحليلية فهي توضح الفروق بين الريف والحضر في صياغة تصنيفه دون التعمق في أسباب وجود هذه الفوارق.

وفي الدول النامية عامة والدول العربية خاصة، هي أمر له مبرراته، وهي من آثار التخلف بصفة عامة، فكلما ارتقت التجمعات العمرانية وارتفع مستواها الثقافي والاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي قلت الفروق فيها بين المدينة والريف، ففي الدول المتقدمة كأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية حيث توجد ركيزة صناعية عالية ترجع لأكثر من قرنين وبظهور التكنولوجيا الحديثة قلت الفروق كثيرا بين المدينة والريف في حين نجد أن المجتمعات التي لا تزال مجتمعات استهلاكية للصناعة وإنتاج زراعي بالدرجة الأولى ما تزال الهوة فيها كبيرة بين المدينة والريف بل ان التفرقة بين المدينة والريف تصل إلى أبعد من ذلك، لان مدلول الريف أمر نسبي، وإلا فهل يمكننا المقارنة بين الريف في كل من مصر وبريطانيا ؟ وكذلك الأمر فيما

يتعلق بالمقارنة بين مدينة صغيرة في أية دولة عربية وبين مدينة صغيرة في أوروبا أو الولايات المتحدة، ومع ذلك فإن المدن الكبرى في معظم دول العالم متشابهة في بعض مظاهرها.

فالتفرقة بين المدينة والريف والتعارف الخاص لكل منهما وبدرجته ينبغي إذن أن تأخذ في الاعتبار أنها ترتبط بحدود حضارية، ولا تصلح للمقارنة عبر الحدود الحضارية والتكنولوجية فهذه الحدود تجعل التعريفات أقل قيمة، وفي قطر مثل الولايات المتحدة الأمريكية يلاحظ مورفين⁽¹⁾ أن فكرة المقابلة بين المدينة والريف أصبحت فكرة قديمة ومرفوضة، ففي المدينة والريف على السواء توجد الطرق الجيدة والتلفزيونات والسيارات وخطوط التلفون وأدوات الترفيه، مما أدى إلى أن سكان الريف أصبح لا ينقصهم ما يتوفر لسكان المدن في حين أن ذلك لا يصدق على المدينة والريف خارج الولايات المتحدة والدول الأوروبية أي أن تطبيق أي أساس من الأسس السابقة يختلف أثره وجدواه من بيئة حضرية إلى أخرى.

7:2 نظريات التخطيط العمراني ونماذجه.

إن دراسة المحلات العمرانية لها جذورها التاريخية حيث ترجع إلى العصرين اليوناني والروماني وقد كانت هذه الدراسات مجرد دراسات وصفية تعتمد على وصف مراكز العمران وتحديد أشكالها المختلفة وأهمية مواقعها وخاصة من الناحيتين الدينية والحربية إلى جانب دراسة الطرق المختلفة ووصفها التي تربط بين مراكز العمران.

وقد تزايد مؤخرًا عدد المتخصصين في الدراسات العمرانية، وتعددت الدراسات المتخصصة التفصيلية في هذا المجال منذ العقد الرابع من القرن العشرين وكان لذلك الأثر المباشر في بلوغ هذا العلم مرحلة النضج، وخاصة في أعقاب الحرب العالمية الثانية، إذ تبلورت الفلسفات والآراء المتعددة الخاصة بدراسة المحلات العمرانية الحضرية والريفية وظهرت في شكل قوانين ونظريات.

(1) إسماعيل، أحمد علي، دراسة في جغرافية المدن، ص 11.

ورغم تعدد المدارس الفكرية التي أتت بالنظريات العمرانية واختلاف التخصصات التي أسهمت في ظهور هذه النظريات _ الجغرافيا، الاقتصاد، الاجتماع _ إلا أن هدفها النهائي كان واحدا وهو إعادة تخطيط المحلات العمرانية والأقاليم العمرانية الحضرية والريفية على السواء، وذلك من خلال وضع القوانين أو النظريات التي تهتم بتركيب المحلات من الناحيتين الوظيفية والبنائية إلى جانب إعادة توزيع المحلات العمرانية بمسافات وأحجام تتفق والظروف العامة السائدة في الإقليم المنتشرة فيه فالبيئة العمرانية الطبيعية والبشرية تختلف من إقليم لآخر، مع الاهتمام بوضع قواعد نموذجية تهدف إلى تنظيم العلاقات المكانية بين المحلات العمرانية سواء كانت هذه المحلات متباينة الحجم والوظيفة أو من الدرجة نفسها.

ومن النظريات التي تعالج تنظيم التفاعل المكاني للمحلات العمرانية وقياسه:

1:7:2 نظرية القلب والأطراف Core-Periphery :

يرى فريدمان Friedman صاحب هذه النظرية ان النظام الجغرافي في الدول النامية

يتكون من نظامين فرعيين هما ⁽¹⁾:

- القلب Core وهو المنطقة الحضرية الرئيسية وعبرة عن قطب أو مركز نمو.
- الأطراف Periphery وهي مناطق الظهير Hinterland أو المناطق الهامشية.

والعلاقة القائمة بين هذين النظامين الفرعيين هي علاقة تبعية، حيث تتبع الهوامش للمركز. وقد حاول فريدمان هنا أن يفسر عملية التنظيم المكاني من خلال دراسة العلاقة بين التركيب المكاني وتحليلها من جهة والتنمية الاقتصادية من جهة أخرى، ولتوضيح ذلك طور نموذجا من أربع مراحل رئيسية هي:

(1) غنيم، عثمان محمد ، مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، 1998م ص146.

أ) مرحلة النمط المكاني المستقل، وتمتاز هذه المرحلة بوجود العديد من المدن أو المراكز المبعثرة والمعزولة عن بعضها بعضاً.

ب) مرحلة القلب أو المركز الوحيد على المستوى الوطني، حيث تظهر في هذه المرحلة إحدى المدن كمركز أو قطب رئيس على مستوى الدولة تحيط به هوامش تابعة له.

ت) مرحلة المراكز الفرعية وفي هذه الحالة يظهر عدد من المراكز الفرعية في مناطق الهوامش أو الأطراف التابعة للقطب التنموي.

ث) مرحلة الهرمية حيث تؤدي العلاقة بين القطب وأطرافه أو هوامشه إلى تحسين أحوال الهوامش وتقليل الفوارق الإقليمية بينهما، مما يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي على المستوى الوطني.

وقد أكد فريدمان على أن علاقة القطب مع الأطراف أو مع الهوامش بما في ذلك المراكز الفرعية لا تعكس بالضرورة عملية النمو الاقتصادي، ولكنها تظهر على أنها الوسيلة التي من خلالها يتم النمو.

2:7:2 نظرية التحيز الحضري Urban Bias:

لماذا يبقى الفقراء فقراء؟

حاول البريطاني "مichaيل لبتون" من خلال نظريته هذه الإجابة على هذا السؤال وعلى الرغم من أن هذا السؤال قد طرح من قبل العديد من الدراسات الاقتصادية والجغرافية، إلا أن الإجابة عليه مازالت قاصرة نظراً لتعقد مشكلة الفقر خاصة في الدول النامية وكثرة المتغيرات التي تؤثر فيها.

أما لبتون في نظريته التحيز الحضري فقد حاول تفسير سبب بقاء ظاهرة الفقر في الريف واستمرارها وتزايدها من خلال عدد من العوامل الاجتماعية والسياسية بشكل رئيس مع

عدم إهمال الجوانب الاقتصادية⁽¹⁾، ويرى لبتون ان الصراع في العالم النامي لم يعد يأخذ شكل الصراع الطبقي بين العمال ورأس المال أو المصالح الأجنبية والمصالح الوطنية بل أصبح صراعا بين سكان الريف وسكان المدن. والفرضية الأساسية في نظرية التحيز الحضري تقول بان رصد الموارد داخل كل من المدينة والقرية وبينهما يعكس أولوية حضرية أكثر مما يركز على المساواة أو الفاعلية Equity or Efficiency, بمعنى ان الميزانيات الحكومية وعوائد التنمية يتم توزيعها بين الأرياف والمدن دون إنصاف، وحتى في القطاعات التي تستهدف الفقراء أنفسهم مثل قطاعات التعليم والصحة، أي ان السياسات التنموية الحكومية هي نفسها التي تحول وتعيق دون تدفق الآثار الانتشارية التي تحدث عنها ميردال وهيرشمان في نظريتهما من المدينة وباتجاه الريف وان حدثت هذه التدفقات تكون ضعيفة وتصب غالبا في صالح المدينة والمناطق الحضرية الأمر الذي يؤدي باستمرار إلى زيادة المزايا الاقتصادية للمدن وعلى حساب الريف.

ويربط لبتون هذا الوضع بالمؤسسات والجهات المعنية بعملية التنمية وبطبيعة السياسة التنموية التي تتبعها هذه الجهات ففي كثير من دول العالم النامي يمتاز نظام الإدارة الحكومية بالمركزية العالية، وبالتالي تتركز السلطة في أيدي الحكومة المركزية في العاصمة (المركز)، وهذا معناه ان الحكومة هي التي تقوم بتنفيذ الواجبات الإدارية والتنموية ابتداء من المستوى الوطني وحتى المستوى الإداري المحلي مروراً بالمستوى الإقليمي وتقتصر سلطة صنع القرار في المستويات الإقليمية والمحلية على تنفيذ بعض الأوامر الإدارية الروتينية القادمة من العاصمة ومن خلال تسلسل وظيفي هرمي.

ان تركز السلطة وأدواتها ومؤسساتها في العاصمة وطبيعة الهياكل الإدارية وغياب الحريات السياسية وضعف المشاركة الجماهيرية في تخطيط الخطط التنموية وتنفيذها لا يؤدي فقط إلى زيادة الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين المناطق الحضرية والريفية وإنما يعمل على إشاعة جو من الإحباط لدى سكان الريف.

(1) د غنيم، محمد عثمان، مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي، ص 149.

ويرى لبتون ان الحكومات في دول العالم النامي تقوم بتجنيد النخب بأنواعها المختلفة في أقاليم الدول من أجل تسهيل تنفيذ المهام الإدارية في هذه الأقاليم، وعادة ما تتركز هذه النخب في المدن والمناطق الحضرية وتحاول من خلال وجودها في هذه المنطقة وطبيعتها وظائفها ومهامها من الحيلولة دون تدفق عوائد التنمية (الآثار الانتشارية الموجبة) إلى الأرياف وذلك من أجل تحقيق مصالحهم وأهدافهم الشخصية.

إنّ كثيراً من الاستثمارات القائمة في المدن يمكن أن تحقق أضعاف أرباحها إذا ما تم استثمارها في الريف، ولكن رغم ذلك يتم استثمارها في المدن والسبب في هذا التحيز الحضري هي مصالح النخب وصناع القرار سواء أكانوا سياسيين أم رجال أعمال والذين يتحكمون بدورهم ومن خلال مواقعهم في توزيع الموارد ورصدها وخصوصا الحكومية منها، ان النخب الحضرية تمتاز بترابطها وتنظيمها وتحالفها مع بعضها بعضاً.

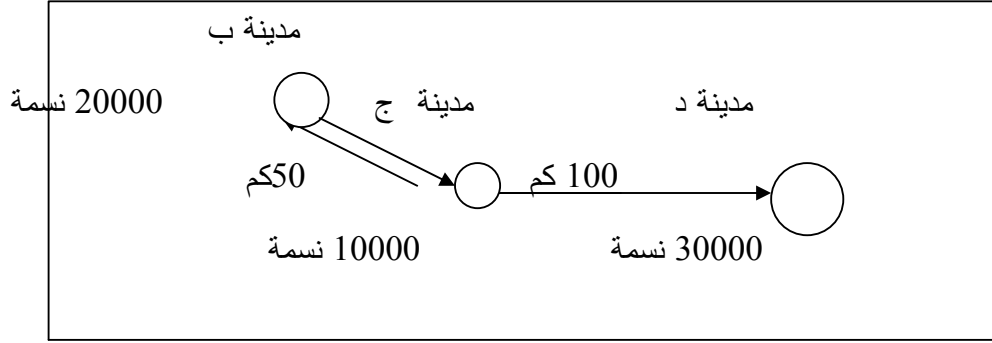
إن سكان الريف في كثير من دول العالم النامي غير منظمين ومشتتين وعديمي التأثير إلى جانب أنهم فقراء، لذلك فإنهم يهاجرون إلى المدن للعمل هناك والحصول على دخول جيدة دون أن يحاولوا أن يوظفوا ويستثمروا هذه الدخول أو مدخراتهم في مواطنهم الريفية الأصلية، لذلك يتركز رأس المال دائماً في المدن ويبقى رأس المال المنقول من المدن إلى الريف محدوداً ويقتصر على قطاعات التعليم والصحة، والهدف من ذلك هو ضرورة تخلي نخب المناطق الحضرية عن بعض المكتسبات الاقتصادية حتى لا تفقدها كلها.

لذلك يرى لبتون ان القضاء على الفقر في الأرياف أو التخفيف من حدته يتطلب تطويراً سريعاً ومستمراً لقطاع الزراعة بحيث تكثف فيه الأيدي العاملة، وذلك من منطلق ان رخاء المدن والأرياف يرتبط دائماً بنظام زراعي سليم.

3:7:2 نظرية التأثير المتبادل (التفاعل المكاني):

حينما ينظر الجغرافي إلى أنماط الارتباط بين المراكز الواقعة على طرق النقل والمواصلات، يحاول فهم القوى المشكلة لهذه الأنماط، وقد يتساءل: لم تبدو شبكة النقل والمواصلات شديدة الحركة والارتباط في بعض أجزائها، ضعيفة في أجزاء أخرى؟ وما خصائص المراكز التي تشتد فيما بينها حركة النقل والمواصلات أو تخف؟

شكل رقم 1. يبين الجاذبية بين ثلاثة مراكز بشرية



ترى نظرية التأثير المتبادل، ان درجة العلاقة بين أي مجموعتين (مدن أو قرى) تتناسب طرذا مع حجم هاتين المجموعتين من السكان، وعكسا مع طول المسافة بينهما⁽¹⁾.

وتعبر النظرية عن هذه العلاقة بالصيغة الآتية:

$$T = \frac{K_1 K_2}{F}$$

وفي هذه المعادلة:

T = التأثير المتبادل

K₁ = عدد السكان في المكان الأول

K₂ = عدد السكان في المكان الثاني

(1) -خير، صفوح، الجغرافية: موضوعها ومنهجها وأهدافها، دار الفكر المعاصر، 2000م، ص181.

- حسين، عبد الرازق عباس، جغرافية المدن، بغداد، 1977م، ص363.

ف = المسافة بينهما.

وعلى هذا الأساس، يمكن ان نحسب قرينة العلاقة بين المدن الثلاث في الشكل السابق على النحو الآتي:

$$\begin{aligned} \text{قرينة العلاقة بين ج، ب} &= \\ 40000000 &= \frac{200000000}{50} = \frac{20000 \times 10000}{50} \\ 3000000 &= \frac{300000000}{100} = \frac{30000 \times 10000}{100} \\ \frac{3}{4} &= \frac{3000000}{4000000} = \frac{\text{ج د}}{\text{ج ب}} \end{aligned}$$

ويتبين من هذا، أن قوة التأثير المتبادل بين ج، د تعادل ثلاثة أرباع مثلثتها ما بين ج و ب (على افتراض ان العوامل الأخرى ثابتة).

وهناك شواهد أخرى تعزز هذه النظرية، وتبين ان نظرية التأثير المتبادل يمكن تطبيقها أيضا على عدد المخابرات الهاتفية، وعدد سيارات نقل الركاب الكبيرة، ووزن السلع المشحونة بالسكك الحديدية وغيرها من عناصر المبادلة التي تجري عادة بين كل زوجين من المراكز البشرية.

وفي بعض الأحيان، تدعى نظرية التأثير المتبادل باسم (الثقالة Gravity) أو (الكمونية Potential Concept) بسبب تشابهها مع قانون نيوتن في الجاذبية، الذي يقول: ان قوة الجاذبية بين جسمين يتناسب طردا مع حاصل ضرب كتلتيهما، وعكسا مع مربع البعد بينهما.

أن هذه الصيغة المذكورة تمثل اكثر الصيغ المعروفة ببساطة، وأصدقها تعبيراً عن مفهوم الجاذبية. ويحاول بعض الاقتصاديين ان يبرز العلاقات المكانية التي تنطبق عليها هذه الصيغة بصورة واقعية، بيد ان العلاقة بين الظواهر الأخرى تبدو أنها اكثر إحكاما مع الصيغة المعدلة عنها، وهي:

$$ت م ب ج = ك ب \times ك ج$$

ف

4:7:2 نظرية التعادل عند نقطة الانقطاع (نظرية القطع):

يتجلى التعديل الأول لنظرية التأثير المتبادل في نظرية التعادل عند نقطة الانقطاع أو انعدام الجاذبية، التي تمثل محاولة ناجحة لإيجاد طريقة مناسبة، تساعدنا على التنبؤ بموقع الحدود الفاصلة بين إقليمي مدينتين مختلفتين من حيث أحجامها السكانية⁽¹⁾.

وبعد الرجوع إلى شكل (1) ثانية، نتساءل عن خط الحدود الفاصلة بين المنطقة التجارية التابعة لمدينة ج والمنطقة التجارية التابعة لمدينة د ؟ هل يقع الخط الفاصل بينهما عند منتصف الطريق أو يقترب من إحدهما ؟ وإذا كان الأخير هو الصواب، فإلى أي حد يقترب منها ؟ وهنا نحاول نظرية التعادل عند نقطة الانقطاع، ان تنتبأ بموقع هذا الخط الفاصل عن طريق الصيغة التالية:

$$\text{بعد نقطة الانقطاع عن مركز المدينة الصغيرة} = \frac{\text{البعد بين مركزي المدينتين}}{\sqrt{\text{عدد سكان المدينة الكبيرة}}}$$

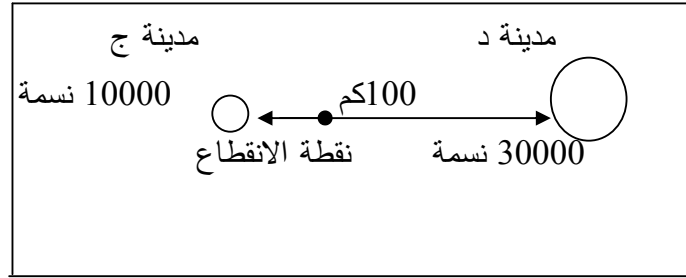
(1) خير، صفوح، مرجع سابق، ص187.

عدد سكان المدينة الصغيرة

ويمكن كتابة هذه المعادلة بالرموز على النحو الآتي:

$$\frac{ف}{\frac{ك د}{ك ج}} = \text{بعد نقطة الانقطاع عن مركز المدينة الصغيرة}$$

شكل رقم 2. نظرية التعادل عند نقطة الانقطاع



وبعد استبدال رموز المعادلة بقيمتها المبينة في الشكل (2) نحصل على النتيجة الآتية:

البعد عن ج يساوي :

$$= \frac{100}{1 + \sqrt{\frac{30000}{10000}}} = \frac{100}{1 + \sqrt{3}} = \frac{100}{1 + 1.73} = \frac{100}{2.73} = 36.6 \text{ km}$$

والحقيقة أن حدود المنطقة التجارية لا تتأثر بعامل المسافة وحجم المركز التجاري فحسب (كما تدعي نظرية التأثير المتبادل)، إنما تتأثر بعوامل أخرى كاختلاف أشكال سطح الأرض، ومواقع الطرقات وطبيعتها، والحدود السياسية، وهكذا. ولكن حين ما تتساوى هذه العوامل في تأثيرها تركز نظرية الجاذبية على التجارة بالتجزئة.

5:7:2 قانون جاذبية التجارة بالتجزئة (تجارة المفرد):

يتمثل التعديل الثاني لنظرية التأثير المتبادل في قانون ريلي (W.J.Reilly) في جاذبية التجارة بالتجزئة ، الذي يحاول إيجاد طريقة مناسبة تساعد على التنبؤ بحجم التجارة بالتجزئة في حركتها من مدينة إلى أخرى (1).

وإذا نظرنا إلى الشكل (1) مثلاً، يمكن ان نتساءل عن حجم التجارة التي يمكن ان تتمخض عنها العلاقة بين المدينة ج ومدينة ب من ناحية، وبين مدينة د من ناحية أخرى ؟

وتتولى نظرية ريلي الإجابة عن طريق المعادلة الآتية:

$$\frac{\text{حجم العلاقة التجارية بين ج و ب}}{\text{حجم العلاقة التجارية بين ج و د}} = \frac{\text{عدد سكان ب}}{\text{عدد سكان د}} \times \frac{(\text{المسافة بين ج و د})^2}{(\text{المسافة بين ج و ب})^2}$$

ومن الشكل (1) يمكن أن نستبدل بالرموز قيمتها الحقيقية على الصورة الآتية:

$$\frac{\text{حجم العلاقة التجارية بين ج و ب}}{\text{حجم العلاقة التجارية بين ج و د}} = \frac{20000}{30000} \times \left(\frac{100}{50} \right)^2 \times \frac{2}{3} = \frac{8}{3} = 4 \times \frac{2}{3} = 2 \times \frac{2}{3} = \left(\frac{100}{50} \right)^2 \times \frac{2}{3}$$

وهذا يعني ان كل ثلاثة دنانير من ثمن السلع التي يشتريها سكان ج من د، سوف يدفعون مقابلها ثمانية دنانير ثمناً للسلع التي يشترونها من ب. ويمكن ان نلخص هذه القاعدة على النحو الآتي:

إن درجة تعامل سكان مدينة ما مع مدينة أخرى، تتناسب طردياً مع عدد سكان المدينة الأخرى، وعكساً مع مربع المسافة بينهما. وهذه القاعدة تتفق مع قانون جاذبية التجارة بالتجزئة، والذي ينص على ان سوق التجزئة للمدينة يزداد حجماً مع زيادة حجم هذه المدينة أما السلعة فكلما كانت أعلى واثمن كان مدى الحركة إليها اكبر وأوسع.

6:7:2 تحليل الجار الأقرب Nearest - Neighbors Analysis

(1) - خير، صفوح، الجغرافية: موضوعها ومنهجها وأهدافها، دار الفكر المعاصر، 2000م، ص181.

- حسين، عبد الرازق عباس، جغرافية المدن، بغداد، 1977م، ص363.

يأخذ توزيع الظواهر على سطح الأرض ثلاثة أنواع من التوزيعات هي:

(1) التوزيع العشوائي Random distribution.

(2) التوزيع المتجمع Cluatered. distribution

(3) التوزيع المنتاسق distribution Uniform.

وتتراوح الأنماط في توزيعها بين أقصى تجمع وأقصى تناسق. ففي الحالة الأولى يكون توزيع الظواهر حول نقطة واحدة. وفي الحالة الثانية يأخذ التوزيع الشكل السداسي.

أما التوزيع العشوائي في منطقة ما فهو الذي يكون لكل ظاهرة فيه الفرصة نفسها الممنوحة للظواهر الأخرى التي تحتل أي مكان فيها أو أن يكون للمكان الفرصة نفسها الممنوحة لبقية الأماكن في المنطقة التي تقع فيها الظاهرة.

وقد لجأ العديد من الجغرافيين إلى تحليل العلاقات المكانية باستخدام الجار الأقرب كالجغرافي Lesliej.King عام 1962م وذلك في تحليل مقارنة لـ 12 عينة في الولايات المتحدة. كما طبق M.F.dacey مفهوم الجار الأقرب عام 1962م في تحليل للأنماط التي تتوزع بموجبها الضياع والقرى جنوب غرب وسكونس⁽¹⁾.

ويعتمد تحليل الجار الأقرب على قياس المسافات الفاصلة بين كل نقطة في منطقة ما والنقطة أو النقاط الأقرب إليها. وبعد ذلك تجمع هذه المسافات ويؤخذ متوسطها. ويكون متوسطها عبارة عن مجموع المسافات مقسومة على عدد المسافات.

وحيث انه يوجد توزيع نظري عشوائي لهذه النقاط فان هناك مسافات نظرية تفصل بين النقاط تمثل المسافات العشوائية. ومتوسط هذه المسافات عبارة عن مجموعها مقسوما على عددها.

(1) - الجنابي، صلاح حميد جغرافية الحضر أسس وتطبيقات، ص495.

- عيانه، فتحي محمد أبو جغرافية العمران، ص143.

- خلف الله، البيئة والتخطيط العمراني، ص108.

فالمسافات الفعلية إذا هي التي يتم قياس أبعادها، بينما المسافات النظرية أو المتوقعة هي التي تقاس بواسطة صيغة نظرية معينة.

وتصبح نسبة متوسط المسافات الفعلية إلى متوسط المسافات النظرية مقياساً لمدى تباعد توزيع النقاط الفعلي عن التوزيع العشوائي لها.

فإذا اشرنا إلى المسافة بالرمز (F) وإلى عدد النقاط بالرمز (N)، وإلى الكثافة بالرمز (k)، فإنه يمكننا قياس متوسط المسافة الفعلية (F1)، ومتوسط المسافة النظرية (F2).

$$F1 = \frac{\sum F}{N}$$

$$F2 = \frac{1}{2\sqrt{K}}$$

$$K = \frac{\text{عدد النقاط}}{\text{المساحة}}$$

لهذا فإن نسبة متوسط المسافة الفعلية إلى متوسط المسافة النظرية (C) عبارة عن: $C = \frac{F1}{F2}$

وهذه النسبة تحدد نوع التوزيع الذي يريد الباحث دراسته. فعندما يكون التوزيع تجميعياً إلى أقصى درجة فإن قيمة C تساوي صفر (C= صفر) حيث تتكاثف النقاط حول نواة واحدة بحيث تكون المسافات الفاصلة بين النقاط صفراً.

وعندما يكون التوزيع في أقصى تناسق له فإن قيمة C = 2.1491 حيث ان:

$$C = \frac{1.0746}{\sqrt{K}} = 2.1491$$

أما عندما يكون التوزيع عشوائياً فإن قيمة C تكون واحداً صحيحاً (C=1).

وحتى يتم التأكد بان الفرق بين متوسطي المسافتين (الفعلية والنظرية) ذو دلالة فإننا نلجأ إلى تحديد العلامة المعيارية وهي (Z). وتكون العلامة المعيارية عبارة عن (متوسط المسافة الفعلية - متوسط المسافة النظرية) مقسوماً على الخطأ المعياري (SE) لمتوسط المسافة النظرية.

$$Z = \frac{F1 - F2}{SE(F2)} \text{ أي أن}$$

حيث $SE(F2)$ الخطأ المعياري للمسافة النظرية.

وتحسب قيمة الخطأ المعياري للمسافة النظرية بالصيغة التالية:

$$SE(F2) = \frac{0.26136}{\sqrt{NK}}$$

فإذا كانت قيمة مؤشر الجار الاقرب صفر وقيمة الاختبار الإحصائي سالب دلت على النمط المجمع، وإذا كان مؤشر الجار الاقرب اكبر من واحد صحيح وقيمة الاختبار الإحصائي بالموجب ($Z < 1.96$ من القيمه الجدوليه عند مستوى دلالة 0.05) دلت على النمط المشتت أو التناسقي.

الفصل الثالث

السمات الطبيعية لإقليم الدراسة

3:1 الموقع الجغرافي

3:2 تضاريس إقليم الدراسة

3:3 المناخ

3:4 تربة إقليم الدراسة

3:5 التجمعات العمرانية داخل إقليم الدراسة

3:6 شبكة طرق إقليم الدراسة

الفصل الثالث

السمات الطبيعية لإقليم الدراسة

3:1 الموقع الجغرافي:

يعد الموقع الجغرافي من العوامل الرئيسية التي أثرت في نشأة المحلات العمرانية ونموها في منطقة الدراسة حيث تقع منطقة الدراسة في الطرف الجنوبي من إقليم جنين المجاورة لإقليم نابلس وفي منتصف الطريق بينهما بين دائرتي عرض (32.15-32.2) وخطي طول (35.1-35.2) كما يتضح من الخريطة رقم (3)، ويتبع الإقليم إداريا لمحافظة جنين.

2:3 تضاريس إقليم الدراسة:

كان لتضاريس الإقليم الأثر المباشر في نشأة المحلات العمرانية ونموها وتوزيعها داخل إقليم الدراسة حيث نلاحظ من الخارطة الكنتورية رقم (1) ان التجمعات العمرانية تنتشر داخل الإقليم ما بين خط كنتور (400-500) تاركة المناطق السهلية حيث الغرق والسيول خاصة في منطقة مرج صانور، و من قراءة الخارطة الكنتورية يتضح لنا ما يلي:

❖ ان خط كنتور (700) يظهر في جنوب الإقليم ثم تتوالى خطوط الكنتور حتى يظهر خط كنتور (400) في شمال الإقليم وغربه وحيث ان إقليم الدراسة يبلغ عرضه من الجنوب إلى الشمال (8 كم) فان معدل الانحدار يبلغ (1: 26.6).

❖ ان خطوط الكنتور جنوب الإقليم وغربه متقاربة جدا وتكاد تكون متلاصقة حيث يعكس هذا شدة الانحدار في حين نلاحظ أنّ هذه الخطوط تتباعد في شمال شرق الإقليم (المنطقة السهلية).

❖ ومما يميز تضاريس الإقليم أيضا ان خطوط الكنتور لا تأخذ الشكل الطولي حيث هناك تعرج واضح في هذه الخطوط خاصة المنطقة الجنوبية والجنوبية الغربية من الإقليم كما

نلاحظ أيضاً أن هناك انغلاقاً لخط الكنتور (700) في مواقع متعددة داخل الإقليم وكذلك الأمر خط كنتور (600) و(500) و(400).

هذه المؤشرات جميعها تدل على كثرة التلال والهضاب والوديان داخل الإقليم خاصة في المنطقة الجنوبية حيث تقع هناك سلسلة جبال حريش والتي تعلو عن سطح البحر (764م) و تحاذيها من الشمال المنطقة السهلية والمتمثلة بمرج صانور, وسهل ميتلون الشرقي.

3:3 المناخ:

يسود فلسطين مناخ البحر الأبيض المتوسط الذي يمتاز بشتاء معتدل الحرارة ماطر وصيف طويل حار وجاف وفي الشتاء تقع المنطقة تحت تأثير امتداد الضغط الجوي السيبيري المرتفع، لذلك تتعرض المنطقة لكتل هوائية وتبقى معظم مناطق فلسطين تحت التأثير المعتدل للبحر المتوسط هذا من حيث مناخ فلسطين بشكل عام، أما من حيث مناخ إقليم الدراسة فانه لا يختلف كثيرا عن النمط العام فقد اكسبه موقعه العام على دائرة عرض (32.2-32.15) شمالا وعلى خط طول (35.2-35.1) شرق خط غرينتش بعض السمات المناخية.

حيث يتميز الإقليم بصيف طويل جاف معتدل الحرارة اما الشتاء معتدل الحرارة باستثناء شهري كانون ثاني وكانون أول حيث يشهدان انخفاض ملموس في درجات الحرارة (2م° - 3م°) ويبلغ معدل الأمطار السنوية 570-600 ملم والفصلية واضحة المعالم بين فصلي الصيف و الشتاء لقصرها والانتقال التدريجي فيهما إذ يمثلان مرحلة انتقال بين الفصلين. ويمكن تحديد خصائص مناخ إقليم الدراسة من خلال دراسة عناصر المناخ والتي تشمل:

أ) الحرارة:

تتصف درجة حرارة الإقليم بالاعتدال فلا يهبط متوسط درجات الحرارة في أكثر الأشهر برودة (شباط) عن درجة (7.8م°) كما ان متوسط النهاية الدنيا للشهر نفسة لا يهبط عن الدرجة (1.9م°) لذا لا يعرف الإقليم سقوط الثلج إلا في سنين نادرة جدا.

اما متوسط درجات الحرارة لأشد الأشهر حرارة (تموز) فلا تزيد عن (26.4م°) ولا تتجاوز الدرجة العظمى (32.6م°).

وتتراوح نسبة الفروق الحرارية اليومية ما بين (3.6 - 3.9م°) في شباط وبين (5 - 5.3م°) في تموز، ويلاحظ ان الفروق الحرارية الفصلية بين الصيف والشتاء في تموز وشباط هي أكثر

وضوحا إذ تتراوح بين (18.4-18.9م) وهذا يعكس صفات المناخ المتوسطي الذي يميز بوضوح فصلي الصيف والشتاء .

هذا ونلاحظ رتابة الصفة المناخية لإقليم الدراسة حيث يتم الانتقال التدريجي لدرجات الحرارة صعودا أو هبوطا خلال فصول السنة واشهرها لذا يأخذ منحني درجات الحرارة السنوي شكلا مقاربا للتوزيع الطبيعي حيث تبلغ قمته في اشهر الصيف بينما تمثل أطرافه المتدنية اشهر الشتاء وذلك كما يتضح في الشكل رقم (3).

ب) التبخر:

هناك علاقة واضحة مابين نسبة التبخر ومعدل درجات الحرارة شكل رقم (4) حيث نلاحظ العلاقة الطردية مابين معدل درجات الحرارة الشهرية ونسبة التبخر فأكثر الأشهر تبخرا اشهر الصيف وبالتحديد في شهر تموز (215%) في حين تقل نسبة التبخر مع انخفاض درجات الحرارة في اشهر الشتاء لتصل إلى (41%) في كانون الأول.

ت) الرطوبة :

تختلف معدلات الرطوبة النسبية الشهرية من شهر إلى آخر وتبقى أشهر الشتاء أكثر رطوبة من اشهر الصيف حيث تتراوح الرطوبة النسبية ما بين (52-61%) صيفا و (61-73%) شتاء ولا تقل نسبة الرطوبة عن 45% لأقل الأيام رطوبة ولا عن 52% لأقل الأشهر رطوبة وتبدو الفروق واضحة في نسبة الرطوبة خلال ساعات النهار حيث تصل نسبة الرطوبة أعلى معدل لها خلال الساعات الأولى من النهار في حين تكون ساعات الظهيرة أدنى ساعات النهار رطوبة نظرا لارتفاع درجة حرارة الهواء ظهرا بالمقارنة مع فترة الصباح.

ث) الرياح:

في الصيف تكون الرياح جنوبية غربية إلى جنوبية تتحول إلى الشمالية الشرقية وتصل إلى حدها في ساعات الظهيرة وتبلغ سرعتها (26-30) كم/س، أما في الفصول الانتقالية تهب الرياح الشمالية الغربية بسرعة تصل من (22-25) كم/س بين الساعة (12-17) وفي ساعات الليل جنوبية خفيفة حتى الصباح.

أما في الشتاء تكون الرياح ذات اتجاهات مختلفة حيث تكون الرياح السائدة الغربية والجنوبية الغربية القادمة من البحر المتوسط والتي تصحب قدوم المنخفضات الجوية وتولدها فوق سطح البحر المتوسط حيث تسبب في الغالب طقسا مضطربا ينتج عنه سقوط المطر وحدوث العواصف الرعدية وتكون سرعة الرياح معتدلة تزداد خلال شهري كانون ثاني وشباط.

(ج) الأمطار:

تتراوح كمية الأمطار السنوية بين (308.4) ملم كحد أدنى في 1998-1999م وبين 1271.8 ملم كحد أعلى في عام 1991-1992م ويبلغ معدل الأمطار السنوي 570-600 ملم كما يتضح في الشكل رقم (5) الذي يبين معدلات الامطار السنوية من 1970-2000م، ومن الجدير ذكره أن شهر كانون ثاني هو اكثر الأشهر معدلا إذ بلغ المطر الساقط في هذا الشهر عام 1973-1974م (370.4) ملم في عشرين يوم أي ما يعادل ضعف المجموع السنوي لمدينة أريحا.

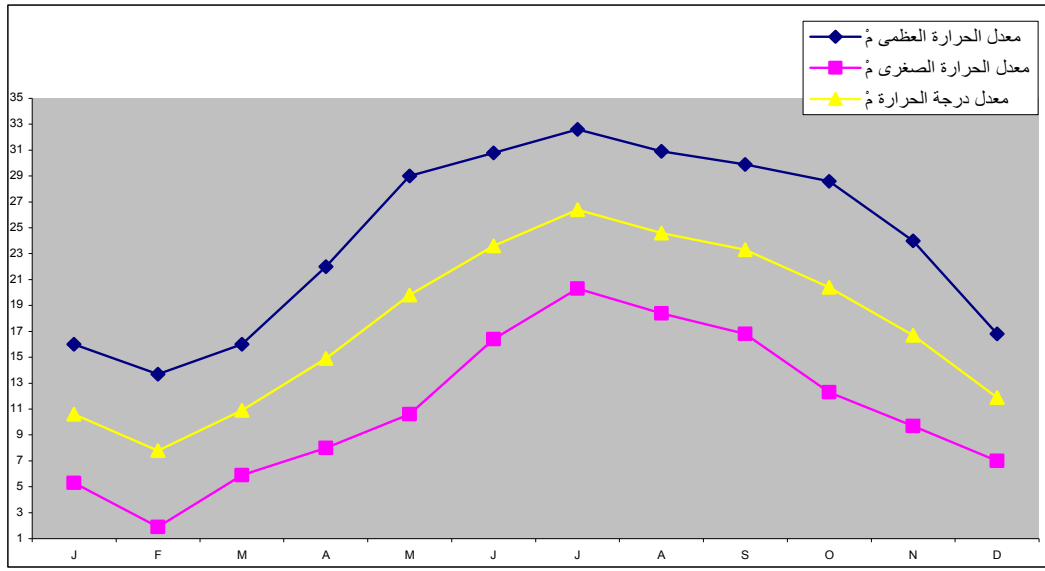
جدول رقم 1. يبين بعض المعدلات المناخية الشهرية لإقليم الدراسة*

الأشهر	J	F	M	A	M	J	J	A	S	O	N	D
معدل الحرارة العظمى م°	16	13.7	16	22	29	30.8	32.6	30.9	29.9	28.6	24	16.8
معدل الحرارة الصغرى م°	5.3	1.9	5.9	8	10.6	16.4	20.3	18.4	16.8	12.3	9.7	7
الهطول المطري الشهري / ملم	148	237	150	18.1	6.3	0	0	0	1.5	10.8	41.5	128
معدل درجة الحرارة م°	10.6	7.8	10.9	14.9	19.8	23.6	26.4	24.6	23.3	20.4	16.7	11.9
التبخر الشهري / ملم%	49	42	72	130	179	207	215	188	165	106	105	41
الرطوبة النسبية	70	72	72	65	52	53	52	55	54	55	61	73

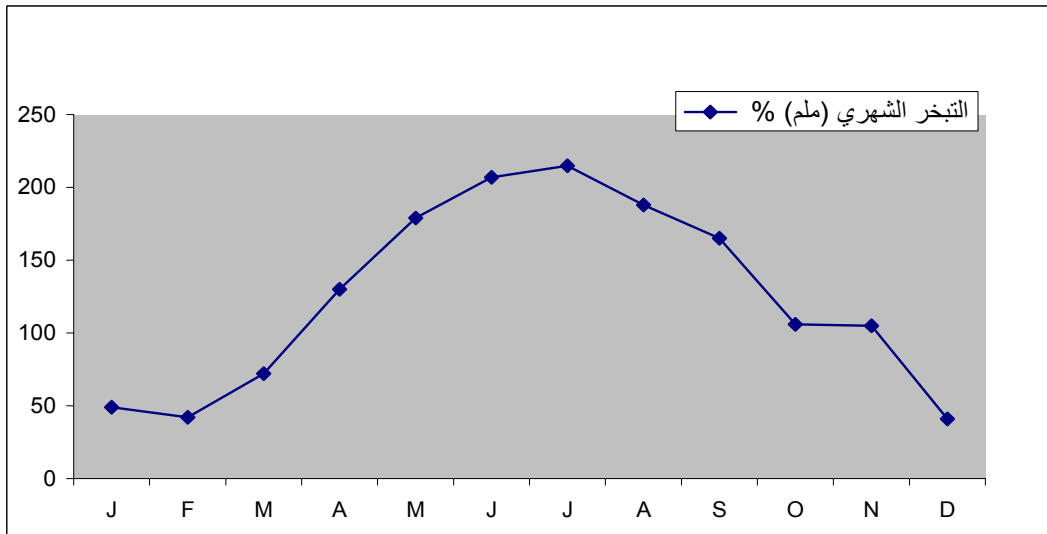
* الجدول من إعداد الباحث.

المصدر: محطة أرصاد ميثلون الجوية، بيانات غير منشورة.

شكل رقم 3. معدل الحرارة الشهرية في اقليم الدراسة



شكل رقم 4. معدل التبخر الشهري في اقليم الدراسة



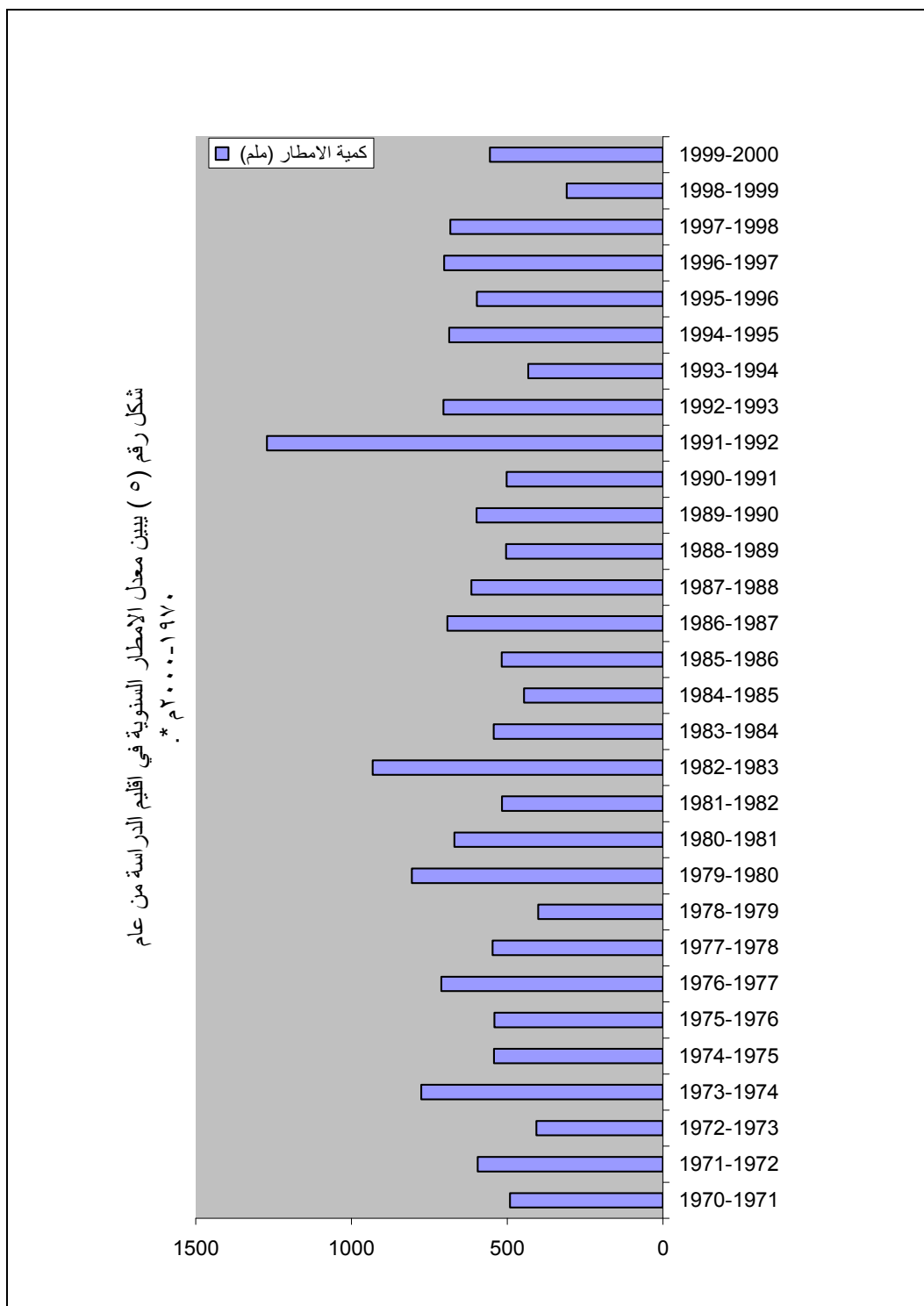
وتسقط أمطار المنطقة خلال فصل الشتاء الممتد من تشرين ثاني وحتى شهر أيار، وتتباين بداية موسم سقوط الأمطار ونهايته من عام لآخر كما تتباين كمية سقوطها وتوزيعها وديمومتها، ويلاحظ أن هناك اختلافات واضحة في كمية الأمطار السنوية وفي عدد الأيام الممطرة التي تتراوح ما بين (37-70) يوم، ولا توجد علاقة قوية بين كل منهما إذ ليس شرطاً

ان تكون اكثر السنين أمطارا أكثرها من حيث عدد الأيام الممطرة وهذا يعني ان غزارة الأمطار وتركزها من العوامل الهامة المحددة للسماة المناخية لإقليم الدراسة.

وتتركز كمية الأمطار الساقطة (86.7%) خلال الشهور الأربعة الممتدة من كانون أول إلى آذار اما بقية الأشهر فتبلغ (13.3%) فقط وهي التي تعرف بالأشهر الانتقالية.

وينعكس التوزيع الشهري للأمطار على الإنتاج الزراعي وقد ينتج عن توزيع كميات الأمطار على عدد اكبر من الأيام أو على عدد قليل منها نتائج غير ايجابية على الإنتاج الزراعي, ففي حالة التركيز الشديد تضيق كميات كبيرة من المياه بالتسرب والتبخر والجريان السطحي فغالبا ما تسبب بغرق مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية الواقعة في مرج صانور الذي تحيطه الجبال من كافة الجهات وتعد روافده حيث أن تركيز الأمطار يؤدي إلى جريان المياه السطحي بشكل كبير من الوديان المحيطة بالمرج لتصب داخله حيث تتجمع على شكل مستنقع يتراوح عمقه من (2-5) م ومساحته من (10-12) ألف دونم حيث تلحق هذه الظاهرة خسائر فادحة بالمنتجات الزراعية كما يتضح لنا في الصورة رقم(1)، اما توزيع كمية الأمطار على عدد اكبر من الأيام فيعني عدم كفايتها لحاجة النبات خاصة في بداية موسم النمو - آذار - حيث يكون النبات فيها بحاجة للمياه بكمية أكبر, وغالبا ما يؤدي انحباس سقوط الأمطار خلال الأشهر الأخيرة من فصل المطر إلى إحداث أضرار جسيمة على الإنتاج الزراعي.

شكل رقم 5. يبين معدل الأمطار السنوية في إقليم الدراسة من 1970-2000م*



* المصدر: محطة أرصاد ميثلون الجوية، بيانات غير منشورة.

صورة رقم 1. توضح ظاهرة الغرق لمرج صانور في إقليم الدراسة



3:4 تربة إقليم الدراسة:

نادرا ما تظهر الصخور التي تتكون منها القشرة الأرضية على سطح الأرض حيث تغطيها دائما طبقة من الرمل أو تغطيها طبقة من الصخور المهشمة والمتحللة تسمى بالتربة soil يضرب النبات فيها جذوره ويستمد منها ماءه, وتتكون هذه التربة من سلت ورمل ناعم وطفل sit, sand, clay ومواد عضوية عبارة عن تراكمات مخلفات حيوانية ونباتية وهواء وماء يشكل فيها السلت والرمل والطفل حوالي 45% والماء 25% والمواد العضوية 5% والهواء 25%.

وللتربة أهمية عظمى إذ تعد بمثابة غطاء يحول دون تحلل ما يقع تحتها وتفتته كما أنها العماد الطبيعي الذي يتوقف عليه الإنبات وتمد النبات بجزء من غذائه وتؤثر على حياته لما لها من أثر في درجة حرارة جذوره حيث يعتبر أثرها في نمو النبات مباشراً أما أثره في الإنسان

والحيوان فهو اثر غير مباشر فمثلا تعد المناطق ذات التربة الخصبة اكثر جاذبية واستقراراً للسكان.

وتختلف التربة من منطقة إلى أخرى من حيث اللون وحجم الحبيبات التي تتألف منها ومن حيث التركيب الكيماوي وبناء على ذلك يمكن تقسيم تربة إقليم الدراسة إلى نوعين من التربة حيث هناك تربة تسمى " التيراروزا " وهي تربة البحر المتوسط وهذه التربة ذات لون احمر بسبب غناها بأكسيد الحديد وهي من النوع الثقيل، وتتشكل هذه التربة في الجزء الشرقي من إقليم الدراسة وعلى وجه التحديد في منطقة مرج صانور وما يحيط به، وتربة التيراروزا غنية بالمواد العضوية لذا فهي تربة مهمة من الناحية الزراعية حيث تزرع فيها الخضروات بكافة أنواعها والحبوب والأشجار.

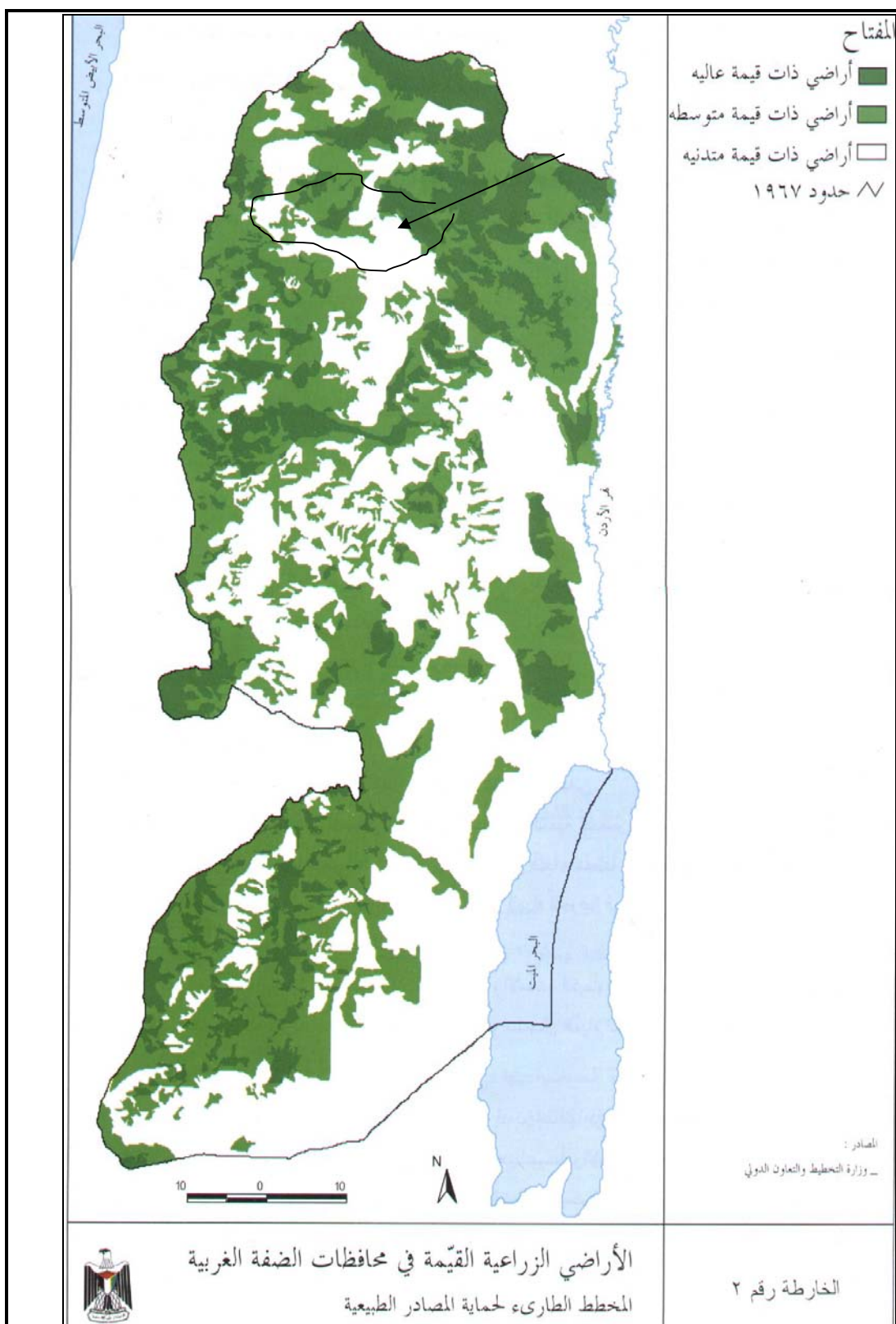
ويتشكل في الجزء الغربي من إقليم الدراسة مثل منطقة جبع وسيلة الظهر والفندقومية والعطارة وعنزة والزاوية نوع آخر من التربة يختلف عن النوع الموجود في الجزء الشرقي حيث نلاحظ ان هذا الاختلاف يبدأ بالوضوح ما بين قرية صانور وجبع وتسمى هذه التربة

" المارلية " وهي عبارة عن تربة مكونة من ذرات كلسية دقيقة جدا تشكل طبقة حافظة للماء وذلك لدقة حبيباتها، ولونها مائل إلى البياض، ويشكل هذا النوع من التربة مشكلة في حالة ارتفاع كمية تساقط الأمطار حيث يحدث إشباع لهذه التربة فتتحول إلى مادة لزجة تحدث الانزلاقات الأرضية، وذلك كما حصل في جنوب قرية سيلة الظهر في عام 1990م من انزلاق في الأراضي حيث تسبب بالعديد من الخسائر، وتعد هذه التربة غير صالحة للبناء وخاصة في المناطق المنحدرة، ومن الناحية الزراعية فهي تصلح لزراعة الأشجار كالزيتون والتين واللوزيات وتمتاز هذه التربة أيضا بكثرة الينابيع التي تخرج تلقائيا، كما يمكن الاستفادة من هذه التربة صناعيا مثل صناعة الأواني الفخارية.

ويزداد سمك تربة إقليم الدراسة في المناطق السهلية ويقل عند سفوح الجبال ويتناقص في أعلاها.

وقد اظهرت نتائج الدراسة التي أعدها وزارة التخطيط والتعاون الدولي عام 1998م تحت عنوان (المخطط الطارئ لحماية المصادر الطبيعية في فلسطين) ان إقليم الدراسة يقع على أراض ذات قيمة عالية وهي تعدّ من أخصب الأراضي في فلسطين وذلك كما يتضح لنا في الخارطة رقم (2) التالية.

خارطة رقم 2. توضح أهمية تربة الإقليم ودرجة خصوبتها



3:5 التجمعات العمرانية داخل إقليم الدراسة:

تضم منطقة الدراسة ثلاثة عشر تجمعاً سكنياً موزعه على رقعه من الأرض تقدر مساحتها بـ (109785) دونماً و مساحة المنطقه المبنية فيه (4108.6) دونماً بمجموع سكاني كلي (33229) عام 1997، و (38763) نسمة عام 2002م⁽¹⁾ أي ما نسبته 17% من إجمالي سكان المحافظة حيث تتوزع هذه التجمعات داخل إقليم الدراسة كما يتضح في الخارطة رقم (3) على النحو التالي:

(1) قرية سيلة الظهر: تقع إلى الجنوب الغربي من مدينة جنين على خط إحداثي محلي شمالي 191.52 م وخط إحداثي محلي شرقي 167.88 م وحيث ترتفع عن سطح البحر 400م وتبعد عن مدينة جنين 23 كم في منتصف المسافة بين نابلس وجنين على الطريق الرئيسي الذي يربط بين المدينتين.

وتبلغ مساحتها الكلية 9972 دونما ومساحة المنطقة المبنية 582 دونما. ويبلغ عدد سكان التجمع 4670 فردا ويبلغ عدد الأسر 698 أسرة كما يبلغ عدد المباني 829 مبنى وعدد الوحدات السكنية 853 وحدة ويدير تجمع سيلة الظهر مجلس بلدي تم تعيينه من قبل وزارة الحكم المحلي ويتكون من احد عشر عضوا جميعهم من الذكور ويتوفر مقر للمجلس البلدي تبلغ مساحته 120 م² يعمل به عشرة موظفين.

(2) قرية الفندقومية:

تقع في الجنوب من حنين بانحراف إلى الغرب، على خط إحداثي محلي شمالي 191.90، وخط إحداثي محلي شرقي 169.40، وترتفع عن سطح البحر 450م، وتبعد عن مدينة جنين 22 كم وتبلغ مساحتها الكلية 3864 دونم ومساحة المنطقة المبنية 108 دونم وتحيط بها أراضي جبع وسيلة الظهر.

(1) تم تقديره من قبل الباحث وفق إحصاء عام 1997م، ومعدلات النمو السنويه لهذه التجمعات.

يبلغ عدد السكان 2509 نسمة ويبلغ عدد الأسر 414 أسرة كما يبلغ عدد المباني 386 مبنى وعدد الوحدات السكنية 430 وحدة ويدير التجمع مجلس قروي تم تعيينه عن طريق وزارة الحكم المحلي ويتكون من عشرة أعضاء جميعهم من الذكور ويتوفر مقر للمجلس تبلغ مساحته 250م² ويعمل به ثلاثة موظفين.

(3) قرية العطاره:

تقع إلى الجنوب من جنين بانحراف إلى الغرب كما تقع على مسافة قليلة للغرب من سيلة الظهر مع انحراف قليل إلى الشمال على خط إحداثي محلي شمالي 192.58 وخط إحداثي محلي شرقي 165.45 وترتفع عن سطح البحر 350م وتبعد عن مدينة جنين 25.5كم وتبلغ مساحتها الكلية 3844 دونم ومساحة المنطقة المبنية فيها 692 دونم تحيط بها أراضي بلدة بلعة والرامه وسيلة الظهر. ويبلغ عدد سكان التجمع 800 فردا ويبلغ عدد الأسر 144 أسرة كما يبلغ عدد المباني 165مبنى وعدد الوحدات السكنية 143 وحدة. يدير التجمع مجلس قروي تم تكليفه عن طريق الانتخاب ويتكون من سبعة أعضاء جميعهم ذكور ولا يتوفر مقر للمجلس ويعمل بالمجلس موظف واحد ومن الجدير ذكره هنا أن هذا التجمع كانت قد ضمته إسرائيل إلى مدينة طولكرم إلا انه حاليا تابع للواء جنين.

(4) قرية جبع:

تقع إلى الجنوب من مدينة جنين على بعد 22كم على خط إحداثي محلي شمالي 192.25، وخط إحداثي محلي شرقي 171.09 وترتفع عن سطح البحر 400م وتبلغ مساحتها الكلية 24320 دونما، ومساحة المنطقة المبنية فيها 25901 دونما وتحيط بها أراضي صانور والفندقومية ويا صيد وميثلون وسيريس، ويبلغ عدد سكان التجمع 6494 فردا ويبلغ عدد الأسر 1028 أسرة كما يبلغ عدد المباني 1028 مبنى وعدد الوحدات السكنية 1091 وحدة، ويدير التجمع مجلس بلدي تم تعيينه من قبل وزارة الحكم المحلي وتكون من عشرة أعضاء من الذكور

و عضو واحد من الإناث ويتوفر مقر للمجلس البلدي تبلغ مساحته 100م² يعمل في المجلس ثمانية موظفين.

(5) قرية العصاصة:

وهي تجمع صغير حديث النشأة حصل على صفة القرية من قبل وزارة الحكم المحلي عام 1996م. يقع جنوب مدينة جنين على الطريق الواصل بين نابلس وجنين وتبعد عن مدينة جنين 20كم على خط إحداثي محلي شمالي 192.83 وخط إحداثي محلي شرقي 169.35 وترتفع عن سطح البحر 350م ويبلغ عدد سكان التجمع حسب تعداد 1997 م 348 نسمة ويبلغ عدد الأسر 40 أسرة كما يبلغ عدد المباني 44 مبنى ويدير التجمع لجنة مشاريع تم تكليفها عن طريق التعيين من قبل وزارة الحكم المحلي وتتكون من أربعة أعضاء جميعهم من الذكور ولا يتوفر مقر للجنة ويعمل في اللجنة موظف واحد.

(6) قرية عنزة :

تقع إلى الجنوب من جنين بانحراف قليل إلى الغرب على خط إحداثي محلي شمالي 196.93، وخط إحداثي محلي شرقي 170.93، وترتفع عن سطح البحر 410 م وتبعد عن مدينة جنين 18.5 كم وتبلغ مساحتها الكلية 4740 دونما ومساحة المنطقة المبنية فيها 194 دونم، وتحيط بها أراضي الزاوية وصانور وعجة، ويبلغ عدد سكان التجمع حسب تعداد 1997م 1497 نسمة ويبلغ عدد الأسر 286 أسرة كما يبلغ عدد المباني 365 مبنى وعدد الوحدات السكنية 339 وحدة، ويدير القرية مجلس قروي تم تكليفه من قبل وزارة الحكم المحلي عن طريق التعيين ويتكون من ثلاثة عشر عضوا جميعهم من الذكور ويتوفر مقر للمجلس تبلغ مساحته 50م² ويعمل في المجلس القروي أربعة موظفين.

(7) قرية الزاوية:

تقع شمال غرب مدينة جنين، على إحداثي محلي شمالي 197.97، وخط إحداثي محلي شرقي 172 دونما، ترتفع عن سطح البحر 415 م وتبعد عن مدينة جنين 16.5 وتبلغ مساحتها الكلية 1066 دونما، ومساحة المنطقة المبنية فيها 58.3 دونما وتحيط بها أراضي صانور وعنزة، يبلغ عدد سكان التجمع حسب تعداد 1997 م 524 فردا ويبلغ عدد الأسر 65 أسرة، كما يبلغ عدد المباني 91 مبنى وعدد الوحدات السكنية فيها 76 وحدة، ويدير شؤون القرية مجلس قروي تم تعيينه من قبل وزارة الحكم المحلي ويتكون من سبعة أعضاء جميعهم من الذكور ولا يتوفر للمجلس مقر ويعمل في المجلس القروي موظفان.

(8) قرية الجربا:

وهي خربة صغيرة تقع إلى الجنوب من مدينة جنين على تلة تشرف على مرج صانور، على خط إحداثي محلي شمالي 199.05، وخط إحداثي شرقي 174.32، وترتفع عن سطح البحر 400 م وتبعد عن مدينة جنين 13 كم — بعد شق الطريق الجديد المار من غرب قباطية والذي بدوره أدى إلى تقريب المسافة ما بين منطقة المشاريق ومركز المحافظة — وتبلغ مساحتها الكلية 2020 دونما، ومساحة المنطقة المبنية منها 28 دونما، وتحيط به أراضي قباطية ومسلية وصانور ومركة. يبلغ عدد السكان حسب تعداد عام 1997 م 54 فردا ويبلغ عدد الأسر 9 أسرة كما يبلغ عدد المباني 21 مبنى وعدد الوحدات السكنية 15 وحدة، وتدير تجمع الجربا لجنة مشاريع تم تكليفها عن طريق وزارة الحكم المحلي وتتكون من خمسة أعضاء جميعهم من الذكور ولا يتوفر مقر للجنة.

(9) قرية صانور:

تقع هذه القرية على تلة تشرف على مرج صانور على خط إحداثي محلي شمالي 195.83، وعلى خط إحداثي محلي شرقي 173.30 وترتفع عن سطح البحر 420 م وتبعد عن

مدينة جنين 17 كم وتبلغ مساحتها الكلية 11297 دونماً ومساحة المنطقة المبنية فيها 308 دونماً، وتحيط به أراضي الزاوية والجربا وميثلون وجبع، وقد بلغ عدد السكان حسب إحصائية عام 1997 م 3181 فرداً ويبلغ عدد الأسر 494 أسرة كما يبلغ عدد المباني 555 مبنى وعدد الوحدات السكنية 521 وحدة ويدير تجمع صانور مجلس قروي تم تعيينه من قبل وزارة الحكم المحلي ويتكون من عشرة أعضاء جميعهم من الذكور ويتوفر مقر للمجلس وتبلغ مساحته 140م ويعمل في المجلس سبعة موظفين.

(10) ميثلون:

تقع البلدة جنوب مدينة جنين على هضبة ترتفع عن سطح البحر 380م على خط إحداثي محلي شمالي 195.60 وخط إحداثي محلي شرقي 175.04 وتبعد عن مدينة جنين 18 كم يصلها بالطريق الرئيسي نابلس - جنين طريق فرعية طولها 6.7 كم وقد تم مؤخراً تحويل هذه الطريق إلى خط إقليمي يصل منطقة غرب شمال الضفة الغربية بمنطقة الأغوار ويردلة شرقاً مما أكسبها بعض الأهمية لعبوره من وسط القرية.

وتبلغ مساحة القرية الإجمالية 20000 دونماً بعض هذه الأراضي مسجل في دائرة طابو صير وصانور ومسلية ويذكر أن أراضي ميثلون مقسمة إلى 22 حوض ومساحتها 12495 دونماً إلى جانب 6500 دونماً مسجلة في أراضي مسلية والجربا وأكثر من 1000 دونماً تم شراؤها حديثاً من أراضي القرى المجاورة ولم تسجل في دائرة الطابو.

في حين بلغت المنطقة المبنية فيها 946 دونماً وتحيط بها أراضي صير ومسلية والجربا وصانور وجبع وياصيد وسيريس والجديدة، وقد بلغ عدد سكان البلدة في إحصاء 1997 م 5227 فرداً ويبلغ عدد الأسر 831 أسرة كما يبلغ عدد المباني 925 مبنى وعدد الوحدات السكنية 896 وحدة ويدير البلدة مجلس بلدي تم تكليفه عن طريق التعيين من قبل وزارة الحكم المحلي ويتكون

من اثني عشر عضوا جميعهم من الذكور ويتوفر للمجلس البلدي مقر تبلغ مساحته 300م² ويعمل في المجلس البلدي خمسة عشر موظفا.

(11) قرية سيريس :

تقع جنوب مدينة جنين على خط إحداثي محلي شمالي 192.55 وخط إحداثي محلي شرقي 177.64 وترتفع عن سطح البحر 430 م وتبعد عن مدينة جنين 20 كم وتبلغ مساحتها الكلية 11393 دونما ومساحة المنطقة المبنية 337.2 دونماً وتحيط بها اراضي ميثلون والجديدة وجبع ويبلغ عدد سكان التجمع حسب تعداد 1997م (3763) فردا ويبلغ عدد الأسر 581 أسرة كما يبلغ عدد المباني 660 مبنى وعدد الوحدات السكنية 699 وحدة ويدير القرية مجلس قروي تم تكليفه عن طريق التعيين وزارة الحكم المحلي ويتكون من أحد عشر عضوا جميعهم من الذكور ولا يتوفر مقر للمجلس.

(12) قرية الجديدة :

تقع جنوب مدينة جنين على خط إحداثي محلي شمالي 193.50 وخط إحداثي محلي شرقي 178.60 وترتفع عن سطح البحر 425م وتبعد عن مدينة جنين 21.5 كم حيث تبلغ مساحتها الكلية 5860 دونماً ومساحة المنطقة المبنية فيها 409 دونماً وتحيط بها أراض صير وسيريس وميثلون ويبلغ عدد سكان التجمع حسب تعداد عام 1997 م 3640 فردا ويبلغ عدد الأسر 579 أسرة كما يبلغ عدد المباني 714 مبنى وعدد الوحدات السكنية 668 وحدة ويدير التجمع مجلس قروي معين من قبل وزارة الحكم المحلي ويتكون من ثلاثة أعضاء جميعهم من الذكور ويتوفر مقر للمجلس تبلغ مساحته 130 م² ويعمل في المجلس القروي أربعة موظفين.

(13) قرية صير :

وهي قرية صغيرة تقع إلى الجنوب من محافظة جنين على خط إحدائي محلي شمالي 196.55 وخط إحدائي محلي شرقي 168.90 وترتفع عن سطح البحر 470 م وتبعد عن مدينة جنين 18 كم . تبلغ مساحتها الكلية 11749 دونماً ومساحة المنطقة المبنية فيها 177 دونماً وتحيط بها أراضي الزبادة وميثلون وكفير والجديدة ومسلية يبلغ عدد سكان التجمع حسب تعداد عام 1997 م 574 فرداً ويبلغ عدد الأسر 105 أسرة، كما يبلغ عدد المباني 136 مبنى وعدد الوحدات السكنية 129 وحدة ويدير شؤون القرية مجلس قروي تم تكليفه عن طريق التعيين من قبل وزارة الحكم المحلي ويتكون من خمسة أعضاء جميعهم من الذكور ويتوفر مقر للمجلس القروي تبلغ مساحته 160 م² ويعمل في المجلس موظفان.

6:3 شبكة طرق إقليم الدراسة:

يحتوي إقليم الدراسة على شبكة واسعة من الطرق الرئيسية الإقليمية التي تربط الإقليم بالأقاليم المجاورة و العديد من الطرق الداخلية التي تربط التجمعات العمرانية داخل الإقليم فيما بينها حيث منها المعبد والبسكوريس والترابي، وذلك كما يتضح في الخارطة رقم(3) والجدول رقم(2) التالي الذي يبين اطوال هذه الطرق.

ويعبر إقليم الدراسة في الطرف الغربي الشارع الرئيسي الذي يصل مدينة جنين بنابلس ماراً بسيلة الظهر. وقد ازدادت أهمية هذه المنطقة وتطورت علاقتها الإقليمية بعد ان تم مؤخراً استحداث الطريق الإقليمي الذي يصل شمال غرب الضفة الغربية بمنطقة الأغوار الشرقية (طولكرم – بردلة) والذي يعبر منطقة الدراسة من الغرب إلى الشرق ماراً وسط بلدة ميثلون وقرية سبريس متجهاً شرقاً، ومن الجدير ذكره هنا أن هذا الطريق الإقليمي قد تم اقتراحه في المخطط الإقليمي للضفة الغربية الذي أعدته وزارة التخطيط والتعاون الدولي عام 1998م وقد برزت أهميته وفاعليته في تقريب المسافة ما بين المناطق الغربية في شمال الضفة ومنطقة الأغوار حيث تقدر المسافة ما بين مدينة طولكرم – بردلة حالياً بـ 60 كم عبر هذا الطريق

المستحدث بعد ان كانت تقدر بـ 96 كم (طولكرم — نابلس — برد له). ومن هنا تبرز أهميته
وضرورة تطويره وتوسيعه ليرقى إلى مستوى الخدمة المناط به.

كما تم ربط المنطقة الشرقية من اقليم الدراسة (الجديدة، سيريس، ميثلون، صانور، الجربا)
بمركز المحافظة عبر طريق رئيسي جديد (الجربا — غرب قباطية — جنين) وقد أدى استحداث
هذا الشارع إلى تقريب المسافة بين المناطق الشرقية ومركز المحافظة وعلى سبيل المثال
أصبحت المسافة عبر هذا الطريق من بلدة ميثلون — جنين تقدر بـ 18 كم بعد ان كانت 27.5
كم عبر شارع نابلس — جنين سابقا.

جدول رقم 2. يبين أطوال شبكة طرق إقليم الدراسة الداخلية والخارجية *

التجمع	جنين	صير	الجديدة	سيريس	ميثلون	صانور	الجربا	عنزة	الزاوية	جبع	العصاعصة	الفندقومية	سيطة الظهر	العطارة	نابلس
جنين	0.0	19.5	20.5	20.0	18	16.0	13.0	18.0	16.5	22.5	20.5	22.0	24.0	26.0	40.0
صير	19.5	0.0	2.5	3.5	5.0	7.0	10.0	10.0	10.5	12.0	12.0	14.0	15.5	17.5	27.5
الجديدة	20.5	2.5	0.0	1.0	2.5	4.5	7.5	7.5	8.0	9.5	9.5	11.5	13.0	15.0	29.0
سيريس	20.0	3.5	1.0	0.0	2.0	4.0	7.0	7.0	7.5	9.0	9.0	11.0	12.5	14.5	28.5
ميثلون	18.0	5.0	2.5	2.0	0.0	2.0	5.0	5.0	5.5	7.0	7.0	9.0	10.5	12.5	26.5
صانور	16.0	7.0	4.5	4.0	2.0	0.0	3.0	3.0	3.5	5.0	5.0	7.0	8.5	10.5	24.5
الجربا	13.0	10.0	7.5	7.0	5.0	3.0	0.0	6.0	5.0	8.0	8.0	10.0	11.5	13.5	28.0
عنزا	18.0	10.0	7.5	7.0	5.0	3.0	6.0	0.0	2.0	6.5	4.5	6.0	8.0	10.0	22.0
الزاوية	16.5	10.5	8.0	7.5	5.5	3.5	5.0	2.0	0.0	8.0	6.0	7.5	9.5	11.5	23.5
جبع	22.5	12.0	9.5	9.0	7.0	5.0	8.0	6.5	8.0	0.0	2.0	1.5	5.5	7.5	21.5
العصاعصة	20.5	12.0	9.5	9.0	7.0	5.0	8.0	4.5	6.0	2.0	0.0	1.5	3.5	5.5	19.5
الفندقومية	22.0	14.0	11.5	11.0	9.0	7.0	10.0	6.0	7.5	1.5	1.5	0.0	2.0	4.0	18.0

* الجدول من إعداد الباحث، والمصدر: 1- نتائج المسح الميداني. 2 - المركز الجغرافي الفلسطيني، نشره خاصه باطوال الطرق.

نابلس	العطارة	سيطة الظهر	الفندقومية	العصاعصة	جبع	الزاوية	عنزة	الجربا	صانور	ميثلون	سيريس	الجديدة	صير	جنين	التجمع
16.0	2.0	0.0	2.0	3.5	5.5	9.5	8.0	11.5	8.5	10.5	12.5	13.0	15.5	24.0	سيطة الظهر
18.0	0.0	2.0	4.0	5.5	7.5	11.5	10.0	13.5	10.5	12.5	14.5	15.0	17.5	26.0	العطارة
0.0	18.0	16.0	18.0	19.5	21.5	23.5	22.0	28.0	24.5	26.5	28.5	28.7	27.5	40.0	نابلس

[illegible]

71

الفصل الرابع

الخصائص السكانية في إقليم الدراسة

1:4 المقدمة

2:4 تطور السكان ونموهم من 1922-1997م.

1:2:4 معدل التغير في حجم السكان.

2:2:4 معدل النمو السنوي للسكان.

3:4 المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية.

4:4 توزيع السكان وكثافتهم.

1:4:4 توزيع السكان.

2:4:4 كثافة السكان.

5:4 تركيب السكان في إقليم الدراسة.

1:5:4 التركيب العمري.

2:5:4 تركيب السكان حسب الحالة التعليمية.

3:5:4 تركيب السكان حسب النشاط الاقتصادي.

6:4 التوقع المستقبلي لحجم السكان في إقليم الدراسة.

الفصل الرابع

الخصائص السكانية في إقليم الدراسة

1:4 المقدمة:

تتاول الباحث في الفصل السابق السمات الطبيعية لإقليم الدراسة المتعلقة بالأرض وشكل التضاريس والمناخ والتربة، وسيتناول في هذا الفصل دراسة السكان الذين يعيشون على هذه الأرض حيث أن العوامل البشرية تمثل أساسا ضابطا هاما للتخطيط الإقليمي فالإنسان هو الذي يقوم بالعمل، وهو الذي يعطي عناصر البيئة الطبيعية قيمتها ويكسبها أهمية ويعطي لوجودها معنى وهو المخطط والمنتج والمستهلك ويسعى في كافة أماكن تواجده إلى استغلال الموارد الطبيعية لتوفير احتياجاته مستغلا في ذلك قدراته وإمكاناته المتعددة سواء الكمية أم الكيفية.

ومن هنا تبرز أهمية دراسة العوامل البم:ة والتي تتمثل أساسا بالسكان من حيث عدد السكان في الوقت الحاضر والتنبؤ بعددهم (في المستقبل) حتى نهاية الفترة التخطيطية حتى نهاية 2020م، والتوزيع والقدرات بالإضافة إلى الحالتين الصحية والتعليمية وجميعها عناصر بشرية تعطي صورة واضحة للمخطط عن مدى توفر الأيدي العاملة ونوعيتها ومستواها، وعن مدى العلاقة بين الإنسان والبيئة التي يعيش فيها والتي يسعى من خلال التخطيط إلى استثمار مواردها لصالحه.

2:4 تطور السكان ونموهم من 1922 – 1997 م:

تضم منطقة الدراسة ثلاثة عشر تجمعاً سكانياً تعود في نشأتها إلى العهد الكنعاني والروماني باستثناء قرية واحدة حديثة النشأة (قرية العصاعصة) حيث نشأت نواة القرية ما بين 1947 – 1948 م. ويعيش داخل هذه التجمعات مجموعة من السكان يقترب عددهم من عدد سكان المدينة الأم جنين ويتوزعون بنسب متفاوتة داخل الإقليم وقد نمت هذه التجمعات

وتطورت عبر السنين والجدول رقم (3) يوضح لنا عدد السكان في كل تجمع من تجمعات منطقة الدراسة في عدة سنين مختارة مقارنة مع المدينة آلام جنين.

جدول رقم 3. عدد سكان تجمعات منطقة الدراسة في عدة سنين مختاره مقارنة مع المدينة جنين *

السنوات التجمع	1997م	1987م	1975م	1967م	1961م	1945م	1931م	1922م
ميثلون	5218	3500	2504	2293	2243	1360	948	783
صير	574	526	642	511	470	290	233	194
الجديدة	3639	2222	1511	1416	1351	830	569	361
سيريس	3757	2194	1548	1285	1207	830	608	494
صانور	3181	2268	1528	1331	1471	1420	981	872
الجربا	54	79	73	90	102	100	65	31
عنزا	1496	1282	974	807	1011	880	642	537
الزاوية	524	344	244	239	152	120	76	45
جبع	6493	4450	3203	2817	2507	2100	1542	1372
العصاعصة	348	190	132	107	85	0	0	0
الفندقومية	2508	1762	1159	1014	1014	630	445	327
سيلا الظهر	4639	3384	2292	2104	3655	2850	1985	1638
العطارة	798	508	321	308	388	250	193	164
مجموع السكان في منطقة الدراسة	33229	22709	16131	14322	15656	11660	8287	6818
جنين**	35754	26318	21442	13365	14402	3990	2774	1700

* الجدول من إعداد الباحث.

** يشمل سكان المدينة والمخيم.

المصدر: - الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقرير السكان، 1997م.

- Benvenisti, Meron and khayat, Shlomo, The West bank and Gaza atlas, The Jerusalem Post, Jerusalem, 1988.

- عرفان، شكري، القرية العربية الفلسطينية مبنى واستعمالات الأراضي.

- الدباغ، مصطفى مراد، بلادنا فلسطين.

من الجدول السابق نلاحظ ان السكان في منطقة الدراسة يتوزعون بنسب متفاوتة حيث هناك تدرج واضح في عملية التوزيع فعلى سبيل المثال في تعداد 1997م تضم قرية جبع 6493 فرد في حين تضم صير الجربا 574، 54 فردا على التوالي. كما نلاحظ ان 49% من مجموع السكان تتركز في ثلاثة تجمعات: جبع، ميثلون، سيلة الظهر، حيث تضم 6493، 5218، 4639 فردا على التوالي. ومن هنا يتضح لنا ضرورة دراسة تطور السكان ونموهم والذي يعد مؤشرا للزيادة التراكمية لعدد السكان من فترة تعدادية لأخرى. ولما سيصل إليه عدد السكان في المستقبل وذلك من خلال معدلات النمو السنوية لهذه التجمعات، ومقارنتها بالمدينة جنين.

1:2:4 معدل التغير في حجم السكان:

من الجدول التالي يتضح لنا الزيادة التراكمية للسكان في منطقة الدراسة مقارنة مع المدينة جنين.

جدول رقم 4. يبين معدل تغير حجم سكان منطقة الدراسة مقارنة مع المدينة آلام جنين *

السنة	عدد سكان منطقة الدراسة	نمو السكان في منطقة الدراسة بالنسبة لسنة 1922 %	عدد سكان المدينة جنين	نمو سكان المدينة جنين بالنسبة لسنة 1922 %
1922	6818		1700	
1931	8287	22	2774	63
1945	11750	72	3990	135
1961	15659	130	14402	747
1967	14322	110	13365	686
1975	16131	137	21442	1161
1987	22709	233	26318	1448

* الجدول من إعداد الباحث والمعلومات الإحصائية:

— عرفان، شكري، القرية العربية الفلسطينية مبنى واستعمالات الأراضي.

— الدباغ، مصطفى مراد، بلادنا فلسطين.

— الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقرير السكان، 1997 م.

— معدل التغير = ((جملة السكان في التعداد اللاحق / جملة السكان في سنة الأساس) x 100) - 100.

1997	33229	387	35754	2003
------	-------	-----	-------	------

من الجدول السابق نلاحظ ان حجم السكان في منطقة الدراسة والمدينة جنين يتزايد باطراد من تعداد لآخر باستثناء الفترة الواقعة من عام 1961 — 1967م وذلك لتناقص معدل تغير جملة سكان إقليم الدراسة من (130%) عام 1961م إلى (110%) عام 1967م، كما تناقص معدل التغير للمدينة جنين من (747%) عام 1961م إلى (686%) عام 1997م.

حيث ان هذه الفترة شهدت نوعاً من عدم الاستقرار وذلك نتيجة لحرب حزيران عام 1967م إذ شهدت البلاد موجة هجرة مما ترك الآثار السلبية على النمو السكاني في الأراضي الفلسطينية بشكل عام وإقليم الدراسة بشكل خاص.

ويلاحظ ان مقدار الزيادة التراكمية في منطقة الدراسة على مدى 75 عام تضاعف بمقدار 3.87 مرة عن جملة السكان في سنة 1922 م (387%) وتضاعف سكان مدينة جنين بمقدار 20.03 مرة ما كان عليه حجم السكان في عام 1922 م (2003%).

مما سبق يلاحظ ان معدل التغير لمدينة جنين يفوق معدل التغير لجملة إقليم الدراسة بمقدار 1616% ويرجع سبب هذه الزيادة المرتفعة إلى النمو الطبيعي في المدينة بالإضافة إلى الزيادة غير الطبيعية والمتمثلة بالهجرة الريفية الوافدة إليها من المحيط خاصة بعد أن شهدت المدينة نوعاً من التطور والنشاط التجاري بعد قدوم السلطة الوطنية عام 1994م الأمر الذي أدى إلى ارتفاع معدل النمو في المدينة عنه في الريف.

والجدول رقم(5) يوضح لنا تطور السكان ونموهم في منطقة الدراسة من سنة 1922 - 1997م

جدول رقم 5. تطور السكان ونموهم في منطقة الدراسة من سنة 1922 – 1997*.

% نمو السكان في منطقة الدراسة بالنسبة لسنة 1922							عدد السكان 1922	التجمع
1997	1987	1975	1967	1961	1945	1931		
566	347	220	193	186	74	21	783	ميثلون
196	171	231	163	142	49	20	194	صير
908	516	319	292	274	130	58	361	الجديدة
661	344	213	160	144	68	23	494	سيريس
265	160	75	53	69	63	13	872	صانور
74	155	135	190	229	223	110	31	الجربا
179	139	81	50	88	64	20	537	عنزا
1064	664	442	431	238	167	69	45	الزاوية
373	224	133	105	83	53	12	1372	جبع
309	124	55	26	0	0	0	0	العصاعصة
667	439	254	210	210	93	36	327	الفندقومية
183	107	40	28	123	74	21	1638	سيلة الظهر
387	210	96	88	137	52	18	164	العطارة
2003	1448	1161	686	747	135	63	1700	جنين

من قراءة الجدول السابق نلاحظ انه لا يوجد هناك تجانس في تضاعف التجمعات

السكانية في منطقة الدراسة فحتى عام 1945 م كان تضاعف بعضها متقارباً بل فاق تضاعف

المدينة جنين ألام خاصة كل من قرية الجديدة والزاوية الجربا حيث بلغت قيمة تضاعفهما على

التوالي 1.30، 1.67، 2.23 في حين تضاعفت المدينة بمقدار 1.34 وهذا يدل على ان

المدينة جنين حتى عام 1945 م لم تشهد أي هجرة وافدة ذات تأثير يذكر. حيث كان عدد سكانها

في هذا العام (3990) فردا.

* - الجدول من اعداد الباحث، والمعلومات أخذت من الجدول رقم(3).

لكن بعد عام 1948 م نلاحظ ان المدينة أخذت تتضاعف باطراد ملحوظ وبشكل متسارع ويعود ذلك إلى الهجره التي سببتها الحرب بالاضافه إلى الهجره الوافده إلى المدينه من الريف المحيط بعد الاستقرار الذي شهدته البلاد في ظل الحكم الأردني حيث فاقت في تضاعفها هذه التجمعات لتصل إلى قمة هذا التضاعف عام 1997 م والذي كانت قيمته 20.03 مرة في حين بلغ أقصى تضاعف لمنطقة الدراسة في قرى ذات أحجام سكانية صغيرة مثل الزاوية حيث بلغ قيمة تضاعفها 10.64 مرة تليها الجديدة بقيمة تضاعف 9.08 مرة.

وقد بدت آثار الحرب عام 1967م واضحة في ستة تجمعات من تجمعات إقليم الدراسة والتي تشكل 46% من عدد التجمعات وهي سيلة الظهر، العطاره، الجربا، عنزة، صانور، الفندقومية، حيث شهدت هذه التجمعات انخفاض في معدل تغير حجم السكان ما بين عام 1961 – 1967م وقد سجلت سيلة الظهر أعلى انخفاض حيث انخفض معدل التغير من (123.1%) عام 1961م إلى (28.4%) عام 1967م أي بتناقص 95% عن معدل التغير عام 1961م تليها العطاره حيث انخفض معدل التغير من (136.6%) عام 1961م إلى (87.8%) عام 1967م بانخفاض 49% في معدل التغير.

و لم تسلم المدينة من هذه الآثار حيث انخفض معدل التغير من (747.18%) عام 1961م إلى (686.18%) عام 1967م بتناقص 61% عن معدل التغير عام 1961م.

كما ان هناك ثلاثة تجمعات تشكل 49 % من مجموع سكان إقليم الدراسة لم يتجاوز تضاعفها 5.66 وهي ميتلون وجبع وسيلة الظهر حيث كان قيمة تضاعفها 5.66، 3.73، 1.83 على التوالي.

كما نلاحظ من قراءة الجدول أن هناك تجمعات سكانية بعد عام 1945م يتناقص عدد سكانها كالجربا حيث بلغ قيمة تضاعفها عام 1945م 2.23 انخفاض عام 1967م ليصل 1.9 حتى وصل عام 1997م إلى 0.74 أي بتناقص قيمته 1.49، كذلك هناك قرى لم يتغير عدد

سكانها من عام 1961 – 1997 م سوى تغير طفيف مثل قرية صير حيث كانت قيمة تضاعفها عام 1961م 1.42 وفي عام 1997م بلغت قيمة تضاعفها 1.96 أي بفارق 0.54 خلال 36 عام ويعود السبب في ذلك إلى هجرة أبناء هذه القرى المتواصلة للمدينة والخارج إما طلبا للعلم أو العمل خاصة وان هذه التجمعات تمتاز بافتقارها إلى العديد من الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية ما جعل المدينة محط أنظار أبنائها خاصة بعدما آلت إليه المدن من تنوع في الخدمات الثقافية والصحية والترفيهية بالإضافة إلى ارتفاع فرص العمل في المدينة عنه في هذه القرى.

2:2:4 معدل النمو السنوي للسكان:

هذه المؤشرات السابقة تقودنا إلى دراسة **معدل النمو السنوي** لجملة السكان في منطقة

الدراسة من عام 1922 – 1997 م مقارنة مع المدينة جنين كما يتضح في الجدول رقم (6)

جدول رقم 6. معدلات النمو السنوية لمنطقة الدراسة مقارنة بالمدينة جنين *

السنة	عدد سكان منطقة الدراسة (الإقليم الجزئي)	معدل النمو السنوي لمنطقة الدراسة %	عدد سكان المدينة جنين	معدل النمو لمدينة جنين %
1922	6818		1700	
1931	8287	2.17	2774	5.44
1945	11750	2.49	3990	2.60
1961	15659	1.79	14402	8.02
1967	14322	-1.49	13365	-1.25
1975	16131	1.49	21442	5.91
1987	22709	2.85	26318	1.71
1997	33229	3.81	35754	3.06

من دراسة الجدول السابق يتضح لنا التفاوت بين معدلات النمو السنوية من فترة تعدادية

لأخرى كما يلي:

* الجدول من اعداد الباحث، ر = لوك - لوك / ت* لوه.

حيث أن ر = معدل النمو السنوي، ل = ت = التعداد الاحق، ت = الفتره بين التعدادين، لوه = 0.4343 رقم ثابت.

– 1922 _ 1931 م بلغت جملة زيادة السكان في إقليم الدراسة في هذه الفترة 1469 نسمة

بمعدل نمو سنوي 2.17 % وبلغت جملة الزيادة في المدينة جنين 1074 نسمة بمعدل نمو

سنوي 5.44 % حيث هنا يفوق معدل نمو المدينة معدل النمو في منطقة الدراسة حيث يعود

ذلك إلى جانب هجرة أبناء الريف للمدن ارتفاع نسبة الوفيات في الأطفال الرضع في المناطق الريفية عنه في المدينة بسبب قلة الرعاية وانتشار الأمراض.

– 1931 _ 1945 م بلغت جملة زيادة السكان في إقليم الدراسة في هذه الفترة 3463 نسمة

بمعدل نمو سنوي 2.49 % وبلغت جملة الزيادة في سكان مدينة جنين 1216 نسمة بمعدل نمو

سنوي 2.60 % ويلاحظ هنا في هذه الفترة انخفاض معدل النمو السنوي لمدينة جنين عن الفترة

السابقة حيث يعود ذلك إلى الأوضاع السياسية الصعبة التي كانت تمر فيها المدينة كبقية المدن

الفلسطينية مما سبب هجرة بعض أبنائها إلى الخارج أما فيما يتعلق بمنطقة الدراسة نلاحظ أن معدل النمو لم يتغير سوى شيء بسيط.

– 1945 _ 1961 م بلغت جملة الزيادة 3909 نسمة في سكان إقليم الدراسة بمعدل نمو سنوي

1.79 %، وبلغت جملة الزيادة في سكان المدينة جنين 10412 نسمة بمعدل نمو سنوي

8.02 % ويلاحظ هنا انخفاض معدل النمو السنوي في ريف إقليم الدراسة وارتفاع معدل النمو

السنوي في المدينة جنين ليصل إلى قرابة سبعة أضعاف معدل النمو السنوي في منطقة الدراسة

و يعود السبب هنا إلى اثر هزيمة 1948 م حيث شهدت المدينة قدوم العديد من المهاجرين الذين

شردتهم الحرب بالإضافة إلى هجرة أبناء الريف إليها خاصة بعد الاستقرار الذي شهدته البلاد

في ظل الحكم الأردني عام 1952م. في المقابل شهدت منطقة الدراسة نمو سكاني ضئيل بسبب

هجرة أبنائها إلى المدينة والعمل خارج البلاد كما ذكر سابقا.

– 1961 - 1967م وقد تميزت هذه الفترة بانخفاض عدد السكان في إقليم الدراسة والمدينة

جنين على السواء نتيجة آثار الحرب حيث انخفض عدد السكان في إقليم الدراسة من

15659 عام 1961م إلى 14322 عام 1967م أي بفارق (-1337) حيث سجلت هذه الفترة

معدل نمو سالب (-1.49) كما انخفض عدد سكان المدينة من 14402 عام 1961م إلى 13365 عام 1967م حيث سجلت هذه الفترة أيضا معدل نمو سالب للمدينة (-1.25) ويعود السبب في ذلك إلى موجة الهجرة التي شهدتها البلاد نتيجة الحرب والإجراءات التعسفية للاحتلال حيث اضطر البعض إلى الهجرة خارج البلاد بحثا عن الأمن والدخل الأفضل.

— 1967 - 1975م بعد انتهاء الحرب عام 1967م باشرت إسرائيل بإجراء تعداد للسكان في الضفة الغربية حيث سعت منه إلى تحقيق أهدافها السياسية المتمثلة بالسيطرة على الأرض وتفريغها من السكان حيث أسقطت صفة المواطن عن كل فلسطيني خارج البلاد وأخذت تضع يدها على أملاك هؤلاء المواطنين بتسجيلها أملاك غائبين يكون لها حق التصرف بها. هذه الإجراءات التعسفية دفعت بالعديد من المهاجرين الفلسطينيين بالعودة إلى ديارهم حفاظا على هويتهم وأملاكهم حيث شهدت هذه الفترة نمواً واضحاً في حجم السكان، فنلاحظ ان معدل النمو في هذه الفترة قد ارتفع في إقليم الدراسة من (-1.49%) عام 1967م إلى (1.49%) عام 1975م كما ارتفع معدل النمو في المدينة من (-1.25%) عام 1967م إلى (5.91%) عام 1975م وقد فاق هذا المعدل معدل نمو الإقليم وذلك كون الفترة التي أعقبت الحرب اتسمت بالهدوء ونوع من الاستقرار فشهدت المدينة نشاطا تجاريا واسعا خاصة لميزة موقعها بالقرب من القرى والمدن الفلسطينية داخل الخط الأخضر والتي أصبحت سوقا لهم فازدادت فرص العمل والاستثمار داخل المدينة، فأصبحت المدينة محط أنظار العديد من أبناء التجمعات المحيطة.

— 1975 - 1987م في هذه الفترة نلاحظ ارتفاع معدل النمو السنوي في إقليم الدراسة (2.85%) عن معدل النمو السنوي للمدينة (1.71%) ويعود ذلك إلى ارتفاع نسبة الخصوبة لدى أبناء الريف عنه في المدينة وانخفاض نسبة الوفيات في الأطفال الرضع نتيجة الحد من العديد من الأمراض عن طريق التطعيم والتثقيف الصحي للأمهات. كما أن للعادات والتقاليد

وانتشار ظاهرة الزواج المبكر في الريف الفلسطيني في هذه الفترة دوره في ارتفاع حجم الأسرة عنه في المدينة.

– 1987-1997 م بلغت جملة الزيادة في سكان إقليم الدراسة 10520 نسمة بمعدل نمو سنوي 3.81% وبلغت جملة الزيادة في المدينة جنين 9436 نسمة بمعدل نمو سنوي 3.06% حيث نلاحظ هنا ارتفاع معدل النمو السنوي لإقليم الدراسة والمدينة على السواء، ويعود السبب في ذلك إلى أن هذه الفترة تعدّ في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية حيث شهدت المنطقة نوعاً من الأمن والاستقرار وأعطت السلطة الوطنية عن طريق وزارة الحكم المحلي بعض الاهتمام بالمدن والقرى الفلسطينية حيث تحولت مدينة جنين إلى محافظة عام 1995م ونمت فيها التجارة وفتحت بعض المشاريع الاقتصادية وأصبحت علاقاتها الإقليمية أكثر تطوراً خاصة مع أبناء الداخل حيث قدر دخل المدينة قبل انتفاضة الأقصى عام 2000م من (30-50) مليون دولار سنوياً وبلغ عدد المحال التجارية 2000 محل، كل هذه التطورات أدت إلى جذب السكان والمستثمرين⁽¹⁾.

وفيما يتعلق بإقليم الدراسة نلاحظ أن هذه الفترة شملت أعلى معدل نمو سنوي ويعود ذلك إلى الأسباب السابقة من نشاط اقتصادي وأمن ورخاء بالإضافة إلى ما سبق كان لقدم العائدين من الخارج الأثر الأكبر في ارتفاع معدل النمو السنوي خلال هذه الفترة في المدينة والإقليم على السواء.

والجدول رقم (7) يوضح لنا معدل النمو السنوي لكل تجمع من هذه التجمعات على حدة مقارنة مع المدينة جنين.

من قراءة الجدول نلاحظ الارتفاع الواضح في معدل النمو السنوي للتجمعات السكانية في منطقة الدراسة حيث نلاحظ أنّ بعض التجمعات شهدت معدلات نمو مرتفعة جداً مثل قرية

(1) الغرفة التجارية في محافظة جنين، معلومات غير منشورة، 2002م.

العصاعصة (6.05%) حيث يرتفع معدل الخصوبة في هذا التجمع وذلك لارتفاع نسبة الأمية فيه (54%) من سن 10 سنوات فما فوق وانتشار ظاهرة الزواج المبكر وسيادة بعض العادات والتقاليد التي تشجع على كثرة الإنجاب خاصة أن هذا التجمع حديث النشأة ويسعى إلى إثبات وجوده بزيادة حجم السكان.

جدول رقم 7. معدلات النمو السنوية للتجمعات العمرانية في منطقة الدراسة من 1922-1997م*

السنة	1922	1931	1945	1961	1967	1975	1987	1997
عدد سكان ميثلون	783	948	1360	2243	2293	2504	3500	5218
معدل النمو السنوي %		2.12	2.58	3.13	0.37	1.10	2.79	3.99
عدد سكان صير	194	233	290	470	511	642	526	574
معدل النمو السنوي %		2.04	1.56	3.02	1.39	2.85	-1.66	0.87
عدد سكان الجديدة	361	569	830	1351	1416	1511	2222	3639
معدل النمو السنوي %		5.06	2.70	3.04	0.78	0.81	3.21	4.93
عدد سكان سيريس	494	608	830	1207	1285	1548	2194	3757
معدل النمو السنوي %		2.31	2.22	2.34	1.04	2.33	2.91	5.38
عدد سكان صانور	872	981	1420	1471	1331	1528	2268	3181
معدل النمو السنوي %		1.31	2.64	0.22	-1.67	1.73	3.29	3.38
عدد سكان	31	65	100	102	90	73	79	54

* الجدول من إعداد الباحث.

السنة	1997	1987	1975	1967	1961	1945	1931	1922
الجريا								
معدل النمو السنوي %	-3.80	0.66	-2.62	-2.09	0.12	3.08	8.23	
عدد سكان عنزا	1496	1282	974	807	1011	880	642	537
معدل النمو السنوي %	1.54	2.29	2.35	-3.76	0.87	2.25	1.98	
عدد سكان الزاوية	524	344	244	239	152	120	76	45
معدل النمو السنوي %	4.21	2.86	0.26	7.54	1.48	3.26	5.82	
عدد سكان جبع	6493	4450	3203	2817	2507	2100	1542	1372
معدل النمو السنوي %	3.78	2.74	1.61	1.94	1.11	2.21	1.30	
عدد سكان العصاعصة	348	190	132	107	85	0	0	0
معدل النمو السنوي %	6.05	3.04	2.62	3.84				
عدد سكان الفندقومية	2508	1762	1159	1014	1014	630	445	327
معدل النمو السنوي %	3.53	3.49	1.67	0.00	2.97	2.48	3.42	
عدد سكان سيلة الظهر	4639	3384	2292	2104	3655	2850	1985	1638
معدل النمو السنوي %	3.15	3.25	1.07	-9.20	1.55	2.58	2.13	
عدد سكان العطارة	798	508	321	308	388	250	193	164
معدل النمو السنوي %	4.52	3.83	0.52	-3.85	2.75	1.85	1.81	

السنة	1922	1931	1945	1961	1967	1975	1987	1997
عدد سكان مدينة جنين	1700	2774	3990	14402	13365	21442	26318	35754
معدل النمو السنوي %		5.44	2.60	8.02	-1.25	5.91	1.71	3.06

كما سجل معدل النمو السنوي لقرية سيريس (5.38%) والجديدة (4.93%) والعطارة (4.52%) والزاوية (4.21%) وميثلون (3.99%)، في حين نرى ان بعض التجمعات قد شهدت انخفاض في معدل النمو السنوي ما بين عام 1987م وعام 1997م وهذه التجمعات هي الجربا (0.66% - 3.80%) وعنزة (2.29% - 1.54%) وسيلة الظهر (3.25% - 3.15%) ويعود السبب في ذلك إلى هجرة أبناء هذه التجمعات بحثا عن العلم والعمل وذلك اما خارج البلاد أو إلى المدن في الداخل حيث يكون مكان العمل إذ شهدت بعض المدن الفلسطينية كمدينة رام الله هجرة النخبة من أبناء الريف إليها وذلك لتركز المؤسسات والوظائف فيها حيث من هنا تطفو الآثار السلبية لسوء توزيع هذه الخدمات وتركزها في مكان دون الآخر.

أي أنّ لافتقار هذه التجمعات إلى العديد من الخدمات الصحية والتعليمية والترفيهية... ومصادر الدخل التي تحقق الأمن الاقتصادي لأبنائها الأثر الأكبر في هجرة أبنائها الشابة مما ترك آثاره السلبية على هذه التجمعات وعمل على الحدّ من تطورها.

3:4 المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية NATURAL IN

ان معدلات المواليد والوفيات هما العاملين الأساسيان اللذان يتوقف عليها زيادة السكان الطبيعي أو نقصهم، حيث تنتج الزيادة الطبيعية من الفرق بين المواليد والوفيات أي زيادة المواليد عن الوفيات. لذا يرى الباحث ضرورة دراسة المواليد والوفيات لتوضيح دور الزيادة الطبيعية في نمو أحجام التجمعات العمرانية داخل الإقليم حيث تبين من دراسة معدل التغير ومعدل نمو السكان داخل إقليم الدراسة زيادة عدد السكان باطراد من تعداد لآخر. كما يلاحظ تفاوت معدلات النمو السنوية من فترة تعدادية لأخرى ومن تجمع إلى آخر، ولإظهار دقة الزيادة

الطبيعية في النمو السكاني قام الباحث بحساب عدد المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية لتجمعات إقليم الدراسة وذلك من عام (1999-2002م)⁽¹⁾.

⁽¹⁾ اقتصرت البيانات على هذه الفترة القصيرة، حيث لم يستطع الباحث الحصول على بيانات السنين السابقة كون الكشوف قبل هذه الفترة كانت بيد الإسرائيليين.

جدول رقم 8. معدل المواليد والوفيات ومعدل الزيادة (في الألف) في إقليم الدراسة من 1999 - 2000م

التجمع السنوات	ميثلون	صير	الجديدة	سيريس	صانور	الجربا	عنزة	الزاوية	جمع	الفندقومية**	سيالة الظهر	العطارة	المجموع
1999	5651	584	4016	4184	3403	50	1543	570	7003	3084	4941	874	35903
معدل المواليد	29.9	34.2	31.4	32.5	34.4	0	29.2	38.6	33	30.2	32	36.6	30.2
معدل الوفيات	4.1	3.4	2.2	2.4	5	0	4.5	0	3.3	3.9	4	3.4	3.3
الزيادة الطبيعية	26	31	29	30	29	0	25	29	30	26	28	33	27
2000	5882	589	4219	4415	3520	48	1563	595	7273	3205	5099	914	37325
معدل المواليد	29.1	28.9	28	25.1	27.3	62.3	25.5	43.7	39.2	23.7	31.8	29.5	32.8
معدل الوفيات	2.2	6.8	2.6	1.6	4.3	0	5.1	0	3.6	4.4	3.3	3.3	3.1
الزيادة الطبيعية	27	22	25	24	23	62	20	44	36	19	28	26	32
2001	6121	594	4432	4659	3641	46	1591	620	7553	3332	5262	956	38809
معدل المواليد	28.3	37	22.6	23	28.6	0	25.8	35.5	24.1	24	31.5	27.2	23.3
معدل الوفيات	2.8	0	1.6	1.9	0	0	3.8	0	2.4	2.7	3.6	5.2	2
الزيادة الطبيعية	25	37	21	21	29	0	22	35	22	21	28	22	21
2002	6370	600	4656	4917	3767	45	1616	647	7844	3463	5430	1000	40354
معدل المواليد	33.6	56.1	33.1	29.1	33.5	22.4	26	37.1	32.8	27.4	40.3	30	33.5

معدل الوفيات	2	6.7	2.1	1.8	1.6	0	5.6	1.5	1.9	2.3	2.9	4	2.8
الزيادة الطبيعية	32	50	31	27	32	22	20	36	31	25	37	26	31

*الجدول من إعداد الباحث، والمصدر: مكتب داخلية محافظة جنين، بيانات غير منشورة.

**المواليد والوفيات تشمل تجمع الفنادقومية والعصاعصة حيث سجلاتها واحدة في مكتب الداخلية.

معدل الزيادة الطبيعية = (عدد المواليد الأحياء في سنة ما - عدد الوفيات في نفس السنة) / (حجم السكان في منتصف تلك السنة) $\times 1000$ ، ومعدل المواليد = (عدد المواليد / عدد السكان) $\times 100$

من قراءة الجدول رقم(8) يتضح لنا ان معدل الزيادة الطبيعية يختلف من عام لآخر ومن تجمع إلى آخر أيضا حيث نلاحظ ان أعلى معدل للزيادة الطبيعية عام 1999م قد سجل في قرية الزاوية (39) في الألف تليها العطارة (33) في الألف وأدنى معدل في الجربا (0) وقد بلغ معدل الزيادة الطبيعية لجملة الإقليم في العام نفسه (28) في الألف.

وفي عام 2000م سجل أعلى معدل للزيادة الطبيعية في قرية الجربا (62) في الألف تليها الزاوية وجبع (44)، (36) في الألف على التوالي.

وسجل أدنى معدل في قرية عنزة (20) في الألف في حين بلغ معدل الزيادة الطبيعية لجملة الإقليم (27) في الألف كما نلاحظ انخفاض معدل الزيادة الطبيعية في عام 2001م حيث سجل أعلى معدل (37) في الألف في قرية صير تليها الزاوية (35) في الألف وسجل أدنى معدل في قرية الجربا (0) وانخفض معدل الزيادة الطبيعية لجملة الإقليم إلى (24) في الألف.

وفي عام 2002م نلاحظ ارتفاع معدل الزيادة الطبيعية في غالبية التجمعات العمرانية، حيث تراوح معدل الزيادة الطبيعية في هذا العام ما بين (50) في الألف في قرية صير و(20) في الألف في قرية عنزة، كما بلغ معدل الزيادة الطبيعية لجملة الإقليم(31) في الألف

4:4 توزيع السكان وكثافتهم.

1:4:4 توزيع السكان.

تضم منطقة الدراسة (13) تجمعا سكنيا، ومن دراسة توزيع السكان طبقا للوحدات الإدارية في المنطقة يتضح لنا التفاوت بينهما من حيث نسبة السكان ومعدل التغير بين تعدادي 1961 — 1997م، وذلك كما يتضح لنا في الجدول رقم (9) والشكل رقم (6).

من دراسة الجدول رقم(9) التالي والشكل التوضيحي المرفق وطبقا لتوزيع السكان على الوحدات الإدارية في منطقة الدراسة لعام 1997 م يتضح لنا:

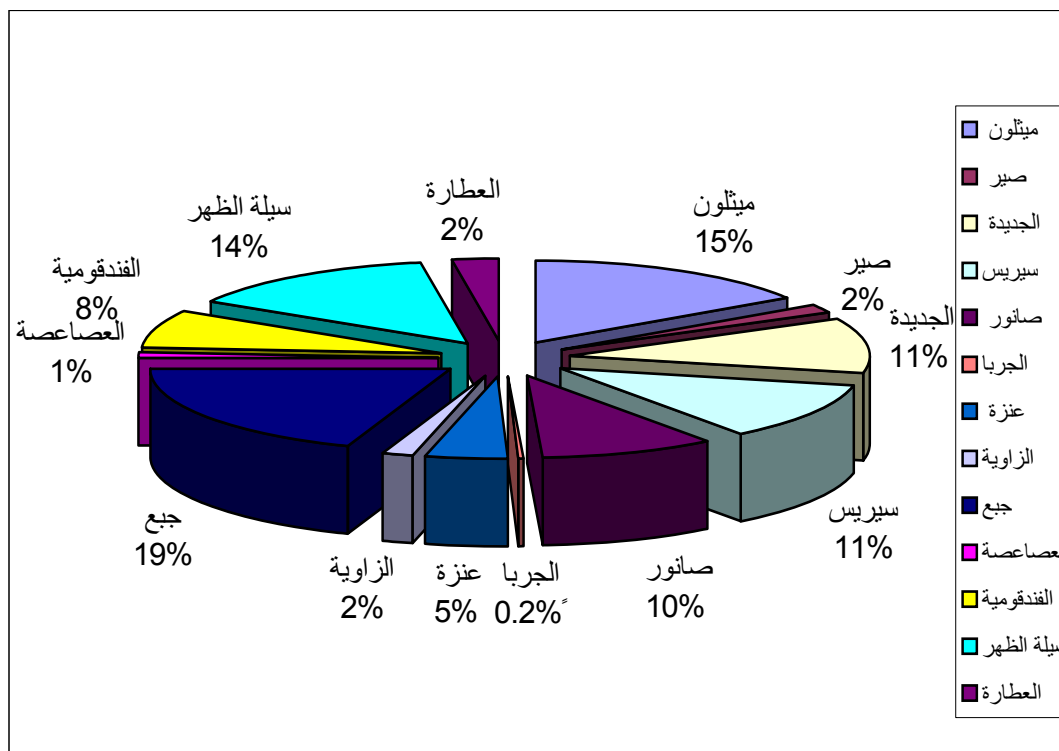
_ ان هناك تجمعات سكانية تضم اقل من 2% من جملة سكان إقليم الدراسة وهي أربعة تجمعات (30% من عدد التجمعات) وهي: صير، الجربا، الزاوية، العصاعصة ومجموع نسبة سكانها 4.49% وتتسم هذه القرى باستثناء قرية صير بأراضيها الزراعية الصغيرة حيث بلغت نسبة أراضي صير 10.70%، الجربا 1.84%، الزاوية 0.97%، العصاعصة 0.01% من جملة مساحة إقليم الدراسة.

جدول رقم 9. التوزيع النسبي ومعدل التغير للسكان في منطقة الدراسة لعام 1961 و1997*

التجمع	% من جملة سكان إقليم الدراسة 1961م	% من جملة سكان إقليم الدراسة 1997م	معدل التغير %
ميثلون	14.3	15.7	3.7
صير	3.0	1.7	0.6
الجديدة	8.6	11.0	4.7
سيريس	7.7	11.3	5.9
صانور	9.4	9.6	3.2
الجربا	0.7	0.2	-1.3
عنزة	6.5	4.5	1.3
الزاوية	1.0	1.6	6.8
جبع	16.0	19.5	4.4
العصاعصة	0.5	1.0	8.6
الفندقومية	6.5	7.5	4.1
سيلة الظهر	23.3	14.0	0.7
العطارة	2.5	2.4	2.9

* الجدول من إعداد الباحث.

- معدل التغير = ((جملة الزيادة بين التعدادين / جملة السكان في التعداد القديم) * 100) / الفترة بين التعدادين.



_ كما ان هناك قرى تضم من 2 — 5% من جملة سكان إقليم الدراسة، وهما قريتا العطارة 2.4%، وعنزة 4.5% من جملة سكان إقليم الدراسة ومجموع نسبة سكانهما 6.9% من جملة السكان وتتسم هذه القرى أيضا بالزمام الزراعي الصغير حيث بلغت نسبة مساحة أراضيها 7.82% من جملة مساحة الإقليم وتمتاز أراضيها بقلة الخصوبة إذا ما قورنت بخصوبة أراضي المناطق الأخرى داخل الإقليم خاصة المنطقة الشرقية فيه.

_ هناك قرى تضم من 5—10% من جملة سكان منطقة الدراسة هما قريتا صانور والفندقومية حيث تضمان على التوالي 9.57%، 7.54% من جملة سكان إقليم الدراسة، ونسبة الملكية 10.29%، 3.52% على التوالي من جملة مساحة منطقة الدراسة.

_ تجمعات سكانية تضم أكثر من 10% وهي أربعة تجمعات، ميتلون، الجديدة، جبع، سيلة الظهر، ومجموع نسبة سكانها 60.06% من جملة سكان إقليم الدراسة وتتسم هذه التجمعات بأراضيها الزراعية الكبيرة حيث مجموع ما تمتلكه هذه التجمعات 54.46% من جملة مساحة الإقليم.

وبحساب معدل التغير لحجم السكان للقرى الواقعة في منطقة الدراسة بين تعدادي 1961-1997م (جدول رقم 9) يتضح لنا أنّ هناك تفاوتاً في معدل التغير السنوي من تجمع إلى آخر حيث هناك ثلاثة تجمعات كان معدل التغير فيهما اقل من 1% وهما صير، الجربا، وسيلة الظهر ويعود السبب في ذلك إلى هجرة أبناء هذه القرى بحثاً عن العمل، في حين نرى أنّ بعض القرى معدل التغير فيها يزيد عن 3% وهي: العصاعصة (8.59%)، الزاوية (6.80%)، سيريس (5.87%)، الجديدة (4.70%)، الفندقومية (4.09%)، ميتلون (3.68%)، صانور (3.23%)، وهي تشكل 61.6% من عدد التجمعات السكانية في منطقة الدراسة.

2:4:4 كثافة السكان

تعد كثافة السكان ناتجا للعلاقة بين المساحة وجملة السكان، ونتيجة للتفاوت في توزيع السكان والمساحة في إقليم الدراسة، فإن كثافة السكان تظهر تفاوتاً كما يتضح لنا من الجدول رقم (10).

جدول رقم 10. العلاقة بين توزيع السكان والأرض في إقليم الدراسة عام 1997م*

اسم التجمع	مساحة التجمع الكلية	مساحة المنطقة المبنية	مساحة الأراضي الزراعية	الكثافة الخام نسمة / دونم	الكثافة الفيزيولوجية نسمة / دونم	الكثافة الزراعية نسمة / دونم
ميتلون	19645	946	18599	0.266	0.281	0.029
صير	11749	177	11472	0.049	0.050	0.007
الجديدة	5860	409	5401	0.621	0.674	0.07
سيريس	11393	338	10905	0.330	0.345	0.025
صانور	11297	308	10489	0.282	0.303	0.03
الجربا	2020	28	1792	0.027	0.030	0.003

* الجدول من إعداد الباحث وطرق قياس الكثافات.

— الكثافة الخام = عدد السكان في التجمع ÷ المساحة الكلية للتجمع.

— الكثافة الفيزيولوجية = جملة عدد السكان ÷ مساحة الأراضي الزراعية.

— الكثافة الزراعية = جملة عدد السكان العاملين في الزراعة ÷ مساحة الأراضي الزراعية.

اسم التجمع	مساحة التجمع الكلية	مساحة المنطقة المبنية	مساحة الأراضي الزراعية	الكثافة الخام نسمة / دونم	الكثافة الفيزيولوجية نسمة / دونم	الكثافة الزراعية نسمة / دونم
عنزا	4740	194	4346	0.316	0.344	0.05
الزاوية	1066	59	957	0.492	0.548	0.03
جبع	24320	260	21860	0.267	0.297	0.024
العصاعصة	15	10	2	23.200	174	0
الفندقومية	3864	108	3406	0.649	0.736	0.058
سيلة الظهر	9972	582	8990	0.465	0.516	0.038
العطارة	3844	692	3002	0.208	0.266	0.017
المجموع	109785	4111	101221			

من قراءة الجدول السابق يتضح لنا ما يلي:

❖ الكثافة الخام:

تعد الكثافة الخام أبسط المقاييس التي تعبر عن العلاقة بين توزيع السكان ومساحة الأراضي، ومن الجدول السابق يتضح أنّ هذه الكثافة تتفاوت من تجمع إلى آخر حيث تبدو مرتفعة في قرية العصاعصة 23.200 فرداً للدونم في حين أنها لا تتعدى 0.049 فرداً للدونم الواحد في صير وإذا ما استثنينا قرية العصاعصة فإن متوسط الكثافة في إقليم الدراسة بلغ 0.33 فرداً للدونم الواحد.

❖ الكثافة الفيزيولوجية:

بلغت الكثافة الفيزيولوجية في إقليم الدراسة عام 1997م باستثناء قرية العصاعصة 0.36 فرداً للدونم الواحد بزيادة 0.03 نسمة /دونم عن الكثافة الخام، وبالتالي تعطي الكثافة الفيزيولوجية تصوراً أكثر دقة عن العلاقة بين توزيع السكان والمساحة المستغلة حيث تحسب هذه الكثافة بعد استبعاد الأراضي غير الزراعية. ونتيجة لتدني الفرق بين الكثافة الفيزيولوجية

والكثافة الخام (0.03) يتضح لنا أنّ إقليم الدراسة يقع في منطقة عالية الخصوبة تسوده الأراضي الزراعية.

وفيما يتعلق بقرية العصاعصة نلاحظ ارتفاع الكثافة الفيزيولوجية 174 فرداً للدونم وهذا بطبيعة الحال يدل على أنّ القرية ليست زراعية وإنما يعتمد سكانها على التجارة والعمالة.

❖ الكثافة الزراعية:

من قراءة الجدول نلاحظ ارتفاع نصيب الفرد العامل بالزراعة من الأراضي الزراعية في إقليم الدراسة وقد سجلت أعلى هذه النسب في قرية صير والجربا حيث كان 135 دونماً للمزارع الواحد في قرية صير و 358.5 دونماً للمزارع الواحد في قرية الجربا ، ويعود السبب في ذلك إلى انخفاض عدد سكان هذه التجمعات بسبب هجرة أبنائها إلى الخارج بحثاً عن العلم والعمل حيث ان هذه التجمعات تفتقر إلى كافة الخدمات التعليمية والصحية بالإضافة إلى خدمات البنى التحتية كما سيتضح لنا في دراسة توزيع الخدمات لاحقاً.

وباستثناء قرية العصاعصة التي تفتقر إلى العمالة والأراضي الزراعية فقد بلغ متوسط نصيب المزارع في إقليم الدراسة 33.27 دونماً للمزارع الواحد ولتوضيح العلاقة بين توزيع السكان والمساحة في إقليم الدراسة بصورة أكثر دقة قام الباحث بتطبيق منحني لورنز كما يتضح في الشكل رقم(7).

حيث من دراسة الجدول التالي رقم (11) والشكل رقم (7) يتضح لنا ان توزيع السكان غير متناسق مع توزيع المساحة في إقليم الدراسة حيث أن هناك ستة تجمعات تملك 80.49% من جملة مساحة الإقليم وهي تشكل 46% من جملة عدد التجمعات وتشكل من حجم السكان ما نسبته 71.71%، وهذه التجمعات هي: ميثلون، صير، سيريس، صانور، جبع، سيلة الظهر.

أما التجمعات المتبقية (53% من جملة عدد التجمعات) نرى أنها تملك 19.51% من

جملة مساحة الإقليم. وتبدو الصورة واضحة جلية إذا ما تمت المقارنة بين قريتي صير

والعصاصة فالأولى نرى أنها تشكل 1.72% من جملة السكان وتملك نسبة 10.7% من جملة

مساحة الإقليم في المقابل تشكل قرية العصاصة 1.04% من جملة سكان الإقليم ولا تملك

سوى 0.01% من جملة مساحة الإقليم وهذه يتضح لنا من الجدول التالي رقم (11) حيث أن

قرية العصاصة بلغت الكثافة فيها 23.2 فرداً للدونم الواحد وهي نسبة عالية جداً.

ومن منحني لورنز يلاحظ عدم تطابق محور التوزيع الفعلي للسكان على محور التوزيع

المثالي ومن ثم يتضح مدى التفاوت في توزيع السكان والمساحة في إقليم الدراسة.

جدول رقم 11. العلاقة بين توزيع السكان والمساحة في إقليم الدراسة تعداد 1997م،

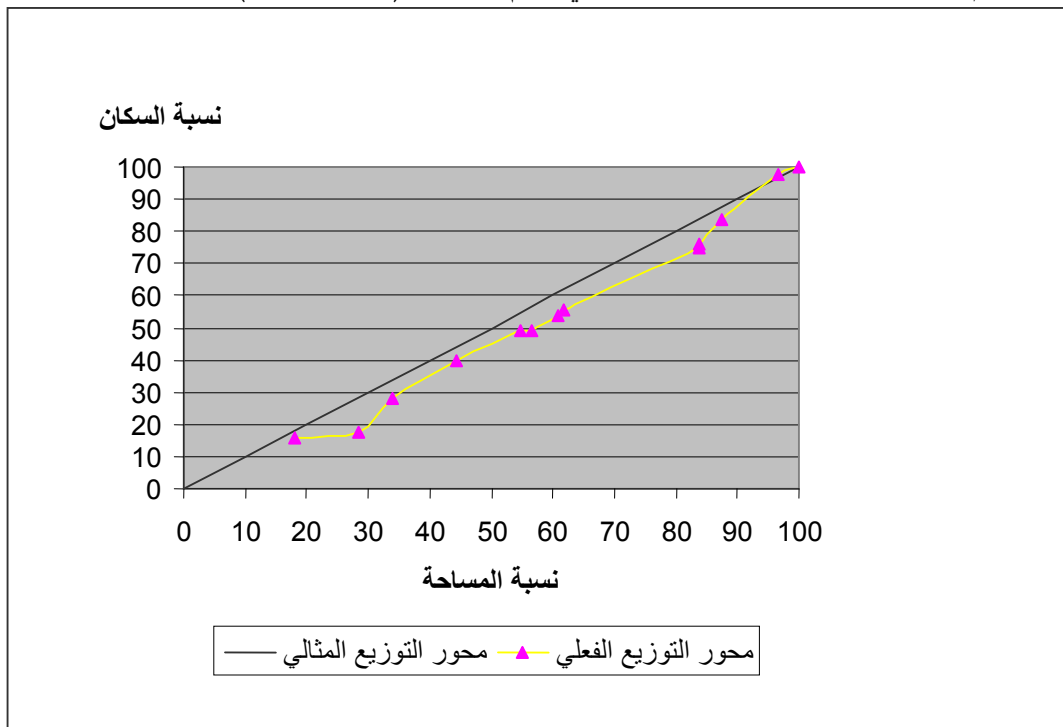
(منحني لورنز) *

التجمع	% لجملة سكان الإقليم 1997م	المتجمع الصاعد للسكان	% لجملة مساحة الإقليم	المتجمع الصاعد للمساحة
ميثلون	15.69	15.69	17.89	17.89
صير	1.72	17.41	10.70	28.59
الجديدة	10.94	28.35	5.34	33.93
سيريس	11.3	39.65	10.38	44.31
صانور	9.57	49.22	10.29	54.60
الجربا	0.16	49.38	1.84	56.44
عنزة	4.5	53.88	4.32	60.75
الزاوية	1.57	55.45	0.97	61.73
جبع	19.53	74.98	22.15	83.88
العصاصة	1.04	76.02	0.01	83.89
الفندقومية	7.54	83.56	3.52	87.41
سييلة الظهر	13.9	97.46	9.08	96.49

* الجدول من إعداد الباحث.

العطارة	2.4	100	3.50	100.00
---------	-----	-----	------	--------

شكل رقم 7. العلاقة بين المساحة والسكان في إقليم الدراسة (منحنى لورنز).



5:4 تركيب السكان في إقليم الدراسة:

1:5:4 التركيب العمري.

تعد دراسة التركيب العمري من الدراسات المهمة في دراسة السكان، لأنها تعطي صورة واضحة عن الملامح الديموغرافية لسكان منطقة الدراسة من حيث تحديد الفئة المنتجة للمجتمع، هذه الفئة المنتجة يقع عليها عبء إعالة السكان فكلما زادت نسبة منطقة الوسط (من سن 15-65) كلما دل ذلك على زيادة عدد السكان الذين هم في سن العمل، وتصل هذه النسبة إلى حوالي 67% من إجمالي عدد السكان في الدول الصناعية بينما لا تتعدى هذه النسبة 55% في الدول النامية⁽¹⁾.

(1) علام، احمد خالد، تخطيط المدن 1991م، ص 259.

والجدول رقم (12) يوضح لنا النسبة المئوية لتوزيع السكان في منطقة الدراسة حسب التجمع وفئات العمر العريضة لسنة 1997م. حيث من قراءة الجدول نلاحظ:

_ ان نسبة صغار السن (0-14 سنة) في إقليم الدراسة باستثناء قرية عنزة (36% من إجمالي السكان) هي نسب مرتفعة جدا 40-55% من إجمالي السكان حيث وقعت أعلى النسب في قرية الزاوية والجربا والعصاعصة فكانت 55%، 54%، 50% على التوالي.

جدول رقم 12. النسبة المئوية لتوزيع السكان في منطقة الدراسة حسب التجمع وفئات العمر العريضة بالسنوات *.

* الجدول من إعداد الباحث، والمعلومات أخذت من الملحق رقم (1) الخاص بتعداد السكان.

اسم التجمع	14-0%	64-15%	+65%
ميثلون	44	51	5
صير	40	54	6
الجديدة	44	50	5
سيريس	48	48	4
صانور	43	52	5
الجربا	54	46	0
عنزا	36	55	9
الزاوية	55	43	2
جبع	45	50	5
العصاعصة	50	46	3
الفندقومية	44	51	5
سيلة الظهر	49	47	4
العطارة	46	48	6

من هنا نلاحظ ان نسبة صغار السن في إقليم الدراسة مرتفعة جدا إذا ما قورنت مع الدول الصناعية والدول النامية حيث تصل هذه النسبة في الدول الصناعية إلى 25% بينما في الدول النامية 40%(1).

من هذا المنطلق تبرز الحاجة إلى دراسة احتياجات هذه الفئة وتوفيرها من دور حضانة، رياض أطفال، ومدارس ومناطق ترفيهية ورعاية صحية حيث تشكل قاعدة عريضة من مجتمع الدراسة.

_ اما الفئة الوسيطة من سن (15-64) وهي الفئة التي يقع عليها عبء إعالة المجتمع (عبء الإعالة النظري).

(1) علام، احمد خالد، مرجع سابق، ص259.

نلاحظ من قراءة الجدول ان متوسط هذه النسبة في إقليم الدراسة 49.30% وهي نسبة منخفضة إذا ما قورنت بالدول الصناعية (67%). ونلاحظ ان أعلى هذه النسب قد وقعت في قرية عنزة 55% وسانور 58%، في حين لم تتعدى 43% في قرية الزاوية، هذه المعطيات تدلل على مدى العبء الذي يقع على هذه الفئة التي يقع عليها عبء إعالة المجتمع حيث كلما زادت نسبة هذه الفئة دل ذلك على زيادة عدد السكان الذين هم في سن العمل والعكس صحيح ومن هنا تبرز الحاجة إلى دراسة احتياجات هذه الفئة وتوفير فرص العمل لتمكين الفئة من القيام بواجبها ومسؤوليتها تجاه المجتمع والحفاظ عليها من عدوى الهجرة. ومن ثم النهوض في المجتمع الريفي ليرقى إلى المستوى الذي يلبي فيه طموح أبنائه والحد من عامل جذب المدينة لهذه الفئة الشابة وتحقيق هذه الأمور ليس فقط بتوفير فرص العمل بل لا بد من توفير كافة الخدمات التعليمية والصحية والترفيهية.

_ اما كبار السن (65 فأكثر) تشير الأرقام إلى تفاوت هذه النسب من تجمع إلى آخر حيث تراوحت ما بين صفر في قرية الجربا و 9% في قرية عنزة في حين بلغت 6% في العطارة وصير و 5% في كل من ميثلون، الجديدة، سانور، جبع، الفندقومية، و 4% في سيريس وسيلة الظهر، و 2% في الزاوية، و 3% في العصا عصة.

وبحساب نسبة الإعالة Dependency Ratio. لسكان إقليم الدراسة وفق تعداد سنة

1997م يتضح لنا كما هو مبين في الجدول رقم (13).

جدول رقم 13. يبين نسبة الإعالة لسكان إقليم الدراسة في عام 1997م *.

* الجدول من إعداد الباحث.

_ نسبة إعالة الصغار = (عدد السكان اقل من 15 سنة / عدد السكان في المدى العمري 15-65) $\times 100$

_ نسبة إعالة الكبار = (عدد السكان من 65 فأكثر / عدد السكان في المدى العمري 15-65) $\times 100$

_ نسبة الإعالة الكلية = نسبة إعالة الصغار + نسبة إعالة الكبار

_ نسبة الإعالة الحقيقية = (عدد السكان المعولين لكل السكان غير العاملين / جملة عدد السكان العاملين) $\times 100$

التجمع السكاني	% إعالة الصغار	% إعالة الكبار	% الإعالة الكلية	% الإعالة الحقيقية
صير	73	11	84	250
الجديدة	87	8	96	284
سيريس	102	8	110	271
ميثلون	86	9	95	248
صانور	84	9	92	258
الجربا	116	0	116	438
عنزا	68	15	83	223
الزاوية	128	5	133	303
جبع	92	9	101	247
العصاصة	108	6	113	332
الفندقومية	85	9	94	268
سيلا الظهر	103	9	112	282
العطارة	96	13	109	258

2:5:4 تركيب السكان حسب الحالة التعليمية " Educational Background ".

ان ما قام به الباحث في هذا الجزء من الدراسة هو عبارة عن توزيع سكان إقليم الدراسة الذين تزيد أعمارهم عن 10 سنوات حسب الحالة التعليمية من الأمية إلى الدكتوراة وذلك كما يتضح في الجدول رقم (15) ويهدف الباحث في هذا التقسيم إلى معرفة الحالة التعليمية لسكان إقليم الدراسة بشكل عام، ومعرفة مستوى التعليم لمجتمع الدراسة له دور كبير في التخطيط، فزيادة الأمية ونفشي الجهل يدل على تخلف المجتمع وانه مجتمع مستهلك ويحتاج إلى شوط طويل في عمليات التنمية ونوعية خاصة من الخدمات حيث تغلب على مثل هذا المجتمع حرف وصناعات معينة مثل: الصناعات الحرفية واليدوية بعكس المجتمع الذي تسوده الثقافة والتعليم حيث تغلب عليه الصناعات الحديثة.

كما تفيد معرفة الأميين من الجنسين في تقدير حجم مشروعات محو الأمية اللازمة لمواجهة نقشي الجهل بين الأفراد، ففي إقليم الدراسة نلاحظ من قراءة الجدول رقم (14) ان نسبة الأمية للسكان من سن 10 سنوات فما فوق تختلف من تجمع إلى آخر حيث بلغ أقصاها في قرية العصاعصة 54% من السكان وهي نسبة مرتفعة جدا يليها قرية العطارة 18%، ثم عنزة والجديدة 14.5%، 13.7% على التوالي ومن هنا تبرز الحاجة إلى أخذ هذه النسب بعين الاعتبار وضرورة وضع برنامج تنموي للحد من هذه النسب في هذه المواقع حيث ان هذه الظاهرة تنعكس سلبا على مختلف جوانب الحياة الصحية والاجتماعية والاقتصادية. حيث تزداد صعوبات التنمية والتطوير مع زيادة هذه النسب.

اما بقية التجمعات فنرى ان هذه النسب تتفاوت من 9-13% حيث نراها منخفضة في صير 9.5% والجربا 9% والفندقومية 10% وميثلون 11% في حين بلغت في سيلة الظهر 12%.

ومن قراءة الجدول رقم (14) نلاحظ ان نسبة الملحقين في المدارس تشكل قاعدة عريضة حيث نراها تتراوح ما بين 35-40% من سن الدراسة وإذا ما تم مقارنة هذه النسب بالنسب المبينة في الجدول السابق رقم (12) والذي بين نسبة السكان للفئة من (0-14 سنة) نرى ان نسبة الملحقين بالمدارس هي نسب عالية وتعكس ضرورة دراسة الإمكانيات والاحتياجات لهذه الفئة من المجتمع.

كما يلاحظ الباحث ان هناك تجمعين فقط تقل فيهما هذه النسبة وهي الزاوية والجربا حيث كانت 17.1%، 18% على التوالي، ويرى الباحث من زيارته الميدانية لهذه المواقع ان السبب في انخفاض نسبة الملحقين بالمدارس في هذين التجمعين يعود إلى النقص الشديد في الخدمات التعليمية فيها حيث ان قرية الجربا تقتقر إلى المدارس بمختلف المراحل فيضطر أبناؤها إلى السفر يوميا إلى قرية صانور وميثلون للحصول على الخدمات التعليمية اما قرية الزاوية فقد لاحظ الباحث ان هناك عجزاً كبيراً في هذه الخدمة حيث لا يوجد سوى مدرسة

أساسية واحدة مختلطة اما المرحلة الثانوية فيضطر أبناؤها إلى السفر إلى القرى المجاورة أو المدينة جنين لتلقي مثل هذه الخدمة. وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار الظروف الاقتصادية الصعبة وتكلفة السفر اليومي نرى أنّ بعض الطلاب يضطر إلى عدم متابعة دراسته خارج التجمع بسبب الظروف السابقة الذكر.

أما فيما يتعلق بحملة البكالوريوس فأعلى، فمن قراءة الجدول رقم (14) نلاحظ ان هناك تجمعات ترتفع فيها هذه النسب مثل قرية عنزة، الفندقومية، وميثلون حيث بلغت هذه النسب 7.3% ، 6.8% ، 6.1% على التوالي وفي قرية صير 4%، هذه القراءات تدل على ان مثل هذه التجمعات هي تجمعات واعية ومتقنة تولي التعليم جلّ اهتمامها وهي مجتمعات يكون من السهل التعامل معها ضمن البرامج التنموية وهي بحاجة إلى برامج تنموية ترقى إلى مستواها التعليمي. حيث فيها لا تبدأ العملية التنموية من الصفر بل تبدأ من مراحل متقدمة وغالبا ما تقتصر على توفير الإمكانات المادية والإدارة.

أما بقية التجمعات فنلاحظ انخفاض هذه النسبة فيها فنجدها صفر في العصاعصة و 0.5% في الزاوية و 1.6% في العطاره وهي التجمعات التي تكثر فيها الأمية كما نلاحظ من قراءة الجدول رقم (14) إذا ما تمت المقارنة.

من هنا يخلص الباحث إلى ضرورة الالتفات إلى الجانب التعليمي في هذه التجمعات والعمل على توفير العجز الحاصل في بعض هذه التجمعات وتوقع المتطلبات المستقبلية للسعي إلى توفيرها في الوقت المناسب. وذلك حتى يسهل على المختصين تنفيذ كافة الجوانب التنموية حيث ان المجتمعات المتقنة والواعية تسير فيها البرامج التنموية وفق مراحل زمنية قصيرة وتكون قريبة من تحقيق أهدافها بسهولة وبتكاليف اقل.

جدول رقم 14. التوزيع النسبي للسكان في إقليم الدراسة حسب الحالة التعليمية عام 1997م

التجمع	% للاميين من سن +10 *	% الملتحقين بالمدارس **	% حملة البكالوريوس فاعلي **
ميثلون	11	39.4	6.1
صير	9.5	33.3	4
الجديدة	13.7	36.6	3.5
سيريس	10.5	40.8	2.2
صانور	11	37	2.9
الجربا	9	18	2
عنزا	14.5	35.3	7.3
الزاوية	12	17.1	0.5
جبع	13	35.3	3
العصاعصة	54	33.1	0
الفندقومية	10	38.2	6.8
سيلة الظهر	12	38.7	2.9
العطارة	18	36.1	1.6

* حسابات الباحث من الجدول رقم (15).

** الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، دليل التجمعات السكانية، محافظة جنين، المجلد الأول.

جدول رقم 15. توزيع السكان (10) سنوات فأكثر في منطقة الدراسة حسب التجمع السكاني والجنس والحالة التعليمية*

المجموع	الحالة التعليمية												التجمع السكاني
	الجنس	أمي	ملم	ابتدائي	إعدادي	ثانوي	دبلوم متوسط	بكالوريوس	دبلوم عالي	ماجستير	دكتوراة	غير مبين	
224	ذ	4	34	48	78	32	16	8	0	4	0	0	صير
183	أ	35	21	65	48	9	2	2	0	0	0	1	
407	م	39	55	113	126	41	18	10	0	4	0	1	
1261	ذ	65	213	374	317	116	67	49	1	11	1	47	الجديدة
1196	أ	273	168	386	262	41	10	6	0	0	0	50	
2457	م	338	381	760	579	157	77	55	1	11	1	97	
1275	ذ	65	249	313	423	149	37	30	1	3	0	5	سيريس
1133	أ	189	201	336	285	78	12	7	0	1	0	24	
2408	م	254	450	649	708	227	49	37	1	4	0	29	
1850	ذ	47	334	453	541	232	87	127	5	16	1	7	ميثلون
1692	أ	346	265	483	363	131	46	27	0	0	0	31	

* الجدول من إعداد الباحث، والمصدر نتائج التعداد العام للسكان 1997 م.

المجموع	الحالة التعليمية												التجمع السكاني
	غير مبين	دكتورة	ماجستير	دبلوم عالي	بكالوريوس	دبلوم متوسط	ثانوي	إعدادي	ابتدائي	ملم	أمي	الجنس	
3542	38	1	16	5	154	133	363	904	936	599	393	م	
1109	1	0	3	1	36	49	187	347	261	185	39	ذ	صانور
1051	5	0	1	0	11	18	91	289	286	149	201	أ	
2160	6	0	4	1	47	67	278	636	547	334	240	م	
15	0	0	0	0	2	1	1	3	4	3	1	ذ	الجربا
20	0	0	0	0	0	0	1	9	6	2	2	أ	
35	0	0	0	0	2	1	2	12	10	5	3	م	
543	0	0	11	2	44	29	106	165	91	75	20	ذ	عنزا
566	6	0	0	0	11	28	72	154	96	58	141	أ	
1109	6	0	11	2	55	57	178	319	187	133	161	م	
165	0	0	0	0	4	2	22	35	60	35	7	ذ	الزاوية
135	0	0	0	0	0	0	8	11	47	41	28	أ	
300	0	0	0	0	4	2	30	46	107	76	35	م	
2111	4	0	6	5	77	85	287	517	646	404	80	ذ	جبع
2101	50	0	1	0	15	36	125	426	654	328	466	أ	

المجموع	الحالة التعليمية												التجمع السكاني
	غير مبين	دكتوراة	ماجستير	دبلوم عالي	بكالوريوس	دبلوم متوسط	ثانوي	إعدادي	ابتدائي	ملم	أمي	الجنس	
4212	54	0	7	5	92	121	412	943	1300	732	546	م	
110	0	0	0	0	0	1	3	17	44	9	36	ذ	العصاعصة
116	2	0	0	0	0	0	4	4	11	10	85	أ	
226	2	0	0	0	0	1	7	21	55	19	121	م	
860	10	0	9	0	66	47	136	230	212	99	51	ذ	الفندقومية
814	45	0	0	0	16	29	58	193	235	116	122	أ	
1674	55	0	9	0	82	76	194	423	447	215	173	م	
1499	2	2	4	2	51	46	183	377	488	279	65	ذ	سيلة الظهر
1445	9	0	1	0	8	19	95	264	470	288	291	أ	
2944	11	2	5	2	59	65	278	641	958	567	356	م	
265	0	0	0	1	6	15	41	57	78	42	25	ذ	العطارة
240	0	0	0	0	0	3	12	35	93	32	65	أ	
505	0	0	0	1	6	18	53	92	171	74	90	م	

3:5:4 تركيب السكان حسب النشاط الاقتصادي.

يرى الباحث في تصنيف السكان في إقليم الدراسة حسب الأنشطة الاقتصادية التي يمارسونها التعرف على نوعية هؤلاء السكان، فمن خلال الأنشطة يمكن الاستدلال على طبيعة هذه التجمعات فيما إذا كانت تجمعات حضرية أم ريفية، إذ تقاس درجة التحضر لأي تجمع سكاني بنسبة العاملين في قطاع الخدمات حيث تزداد نسبتهم بازدياد درجة التحضر فمرحلة التطور تبدأ بالنشاط الزراعي ثم الصناعي ثم الخدمات (1).

وعلى الرغم من أن الوظيفة الزراعية تعتبر الوظيفة الرئيسية للمحلات العمرانية في إقليم الدراسة، إلا أن هناك بعض التجمعات يعمل جزء من قوة العمل فيها في أنشطة غير زراعية فمنها ما تقوم بتقديم خدماتها للقرى المجاورة ومنها ما تمتاز بتوجه قوة العمل فيها إلى العمل داخل إسرائيل.

ولتصنيف التجمعات العمرانية في إقليم الدراسة حسب وظائفها اعتمد الباحث على التوزيع النسبي للسكان العاملين حسب النشاط الاقتصادي وذلك كما يتضح في الجدول رقم (16) الذي يظهر التوزيع العددي والنسبي للسكان النشيطين اقتصاديا وذلك من سن 10 سنوات فما فوق لإقليم الدراسة.

وقد تم تحديد هذه الأنشطة وفق ما يتلاءم مع طبيعة إقليم الدراسة، ونظرا للظروف الخاصة التي تعيشها الأراضي الفلسطينية والذي يعد إقليم الدراسة جزءا منها استحدث الباحث ضمن الأنشطة الاقتصادية ما يعرف بقطاع العمل داخل إسرائيل، وذلك كون ان قطاع العمل داخل إسرائيل قد ترك بصماته السلبية على القطاعات الاقتصادية والاجتماعية كافة في إقليم الدراسة بشكل خاص والأراضي الفلسطينية بشكل عام.

(1) د. علام، احمد خالد، تخطيط المدن، مكتبة الانجلو المصرية، 1991م، ص267.

فمن دراسة الجدول رقم (16) وتحليلة يتضح لنا التفاوت في التوزيع النسبي للسكان على أقسام النشاط الاقتصادي.

حيث نلاحظ ان بعض التجمعات سجلت ارتفاع نسبة العاملين في قطاع الزراعة على بقية القطاعات وهي: ميثلون، صير، الجديدة، صانور، الجربا، عنزا، حيث كانت نسبة العاملين في هذا القطاع على التوالي 38%، 52%، 47%، 39%، 63%، 44%، من جملة ذوي النشاط، وهي القرى المحيطة بمرج صانور الذي يمتاز بخصوبة تربته وكفائه الإنتاجية والتي تمتاز أيضا بسعة زمامها الزراعي كما ذكرنا سابقا.

في حين فاقت نسبة العاملين داخل إسرائيل نسبة العاملين في القطاع الزراعي في كل من العطاره، سيلة الظهر، العصاعصة، جبع، والزاوية، حيث كانت نسبة العاملين داخل إسرائيل على التوالي 37%، 37%، 81%، 37%، 51%، من جملة ذوي النشاط. بينما بلغت نسبة العاملين في القطاع الزراعي في هذه التجمعات على التوالي 27%، 34%، 0%، 32%، 29%، من ذوي النشاط حيث سجل قطاع الزراعة المستوى الثاني ليستحوذ قطاع العمل في إسرائيل المستوى الأول من جملة ذوي النشاط في هذه التجمعات(*).

وقد سجل قطاع الخدمات الاجتماعية المستوى الثالث في التوزيع في غالبية تجمعات اقليم الدراسة باستثناء بلدة ميثلون والتي سجل فيها قطاع الخدمات نسبة مرتفعة حيث بلغ 33% من جملة ذوي النشاط في البلدة في حين بلغت نسبة العاملين داخل اسرائيل 13% من جملة ذوي النشاط في القرية وهي تعدّ أدنى نسبة في الإقليم، وهذا يدل على توجه البلدة نحو التحضر.

اما بقية القطاعات فنلاحظ أنها سجلت نسب متفاوتة ومتدنية في معظم التجمعات إذا ما قورنت بالقطاع الزراعي وقطاع العمل داخل اسرائيل وقطاع الخدمات.

(*) المقصود بالقطاع الزراعي هنا العمل بالزراعة داخل الإقليم.

من هنا يمكن القول ان القوى العاملة داخل اقليم الدراسة تتركز في ثلاثة قطاعات قطاع الزراعة، العمل داخل اسرائيل، قطاع الخدمات الاجتماعية. ومن الجدير ذكره هنا ان هناك العديد من المشاكل التي يعاني منها القطاع الزراعي كمشاكل التسويق، والتخزين، والتعليب، والتمويل، والإرشاد، وعدم استخدام الأساليب الحديثة في الزراعة لعدم توفر الإمكانيات والمياه اللازمة للري مما أدى إلى انخفاض مستوى الإنتاج ومن ثم انخفاض الدخل للعاملين في هذا القطاع، الأمر الذي حدا بالعديد من أبناء هذا القطاع إلى ترك العمل في الأرض والتوجه للعمل داخل اسرائيل بحثاً عن الدخل الأفضل الذي يفي بمتطلبات الحياة، وهو ما تم ملاحظته من قراءة الجدول رقم (16) حيث هناك بعض التجمعات ارتفعت نسبة العاملين فيها داخل اسرائيل عن بقية القطاعات خاصة القطاع الزراعي كما ان القرى التي سجل القطاع الزراعي فيها المستوى الأول نلاحظ ان قطاع العمل داخل اسرائيل سجل المستوى الثاني باستثناء بلدة ميتلون. وتتجلى هذه الظاهرة في قرية جبع التي تفوق بقية التجمعات بالحجم والمساحة حيث بلغ عدد سكانها عام 1997 م (6493) نسمة في حين بلغت مساحة القرية الكلية (24320) دونماً ومساحة أراضيها الزراعية (21860) دونماً فنجد ان 37% من جملة ذوي النشاط في القرية يعملون داخل اسرائيل في حين بلغت نسبة العاملين في القطاع الزراعي 32%، ونسبة العاملين في قطاع الخدمات 11% من جملة ذوي النشاط في القرية.

جدول رقم 16. التوزيع العددي والنسبي للسكان النشيطين اقتصاديا من سن 10 سنوات فما فوق لإقليم الدراسة*.

التجمع النشاط الاقتصادي	ميثلون	صير	الجديدة	سيريس	صانور	الجربا	عنزة	الزاوية	جبع	العصاعصة	الفندقومية	سيلا الظهر	العطارة	المجموع
الزراعة داخل الإقليم	548	85	407	276	325	5	219	29	545	0	200	350	53	3042
%	0.38	0.52	0.47	0.31	0.39	0.63	0.44	0.29	0.32	0.00	0.32	0.34	0.27	0.36
المحاجر والكسارات	6	0	23	15	0	0	2	0	14	0	0	2	1	63
%	0.00	0.00	0.03	0.02	0.00	0.00	0.00	0.00	0.01	0.00	0.00	0.00	0.01	0.01
الصناعات التحويلية	50	2	17	22	21	0	15	5	65	0	15	51	3	266
%	0.03	0.01	0.02	0.02	0.03	0.00	0.03	0.05	0.04	0.00	0.02	0.05	0.02	0.03
الماء والكهرباء	10	2	8	3	5	0	3	2	12	1	4	6	2	58
%	0.01	0.01	0.01	0.00	0.01	0.00	0.01	0.02	0.01	0.01	0.01	0.01	0.01	0.01
التشييد والبناء	50	20	50	35	65	0	21	4	80	0	45	35	18	423
%	0.03	0.12	0.06	0.04	0.08	0.00	0.04	0.04	0.05	0.00	0.07	0.03	0.09	0.05
التجارة والمطاعم	80	18	55	45	60	1	35	6	150	10	54	75	15	604

* الجدول من إعداد الباحث، والمعلومات:

- (1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقدير السكان عام 1997م.
- (2) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، دليل التجمعات السكانية عام 2000م
- (3) بيانات غير منشورة، مكتب العمل في محافظة جنين.
- (4) بيانات غير منشورة، البلديات والمجالس في إقليم الدراسة.

التجمع النشاط الاقتصادي	ميثلون	صير	الجديدة	سيريس	صانور	الجربا	عنزة	الزاوية	جبع	العصاعصة	الفندقومية	سيطة الظهر	العطارة	المجموع
%	0.06	0.11	0.06	0.05	0.07	0.13	0.07	0.06	0.09	0.15	0.09	0.07	0.08	0.07
النقل والتخزين والمواصلات	25	2	6	6	10	0	3	1	26	1	10	14	2	106
%	0.02	0.01	0.01	0.01	0.01	0.00	0.01	0.01	0.02	0.01	0.02	0.01	0.01	0.01
الخدمات الاجتماعية	470	24	100	65	145	1	65	2	180	1	95	120	30	1298
%	0.33	0.15	0.12	0.07	0.17	0.13	0.13	0.02	0.11	0.01	0.15	0.12	0.15	0.15
العمل داخل اسرائيل	192	10	200	420	205	1	135	50	632	55	202	390	72	2564
%	0.13	0.06	0.23	0.47	0.25	0.13	0.27	0.51	0.37	0.81	0.32	0.37	0.37	0.30
المجموع	1431	163	866	887	836	8	498	99	1704	68	625	1043	196	8424

فمن هنا نلاحظ الآثار السلبية التي تركها قطاع العمل داخل اسرئيل على كافة القطاعات وبالتحديد القطاع الزراعي مما يجعل ضرورة إعطاء القطاع الزراعي بعض الأهمية والعمل على النهوض به بتوفير البرامج التطويرية التي تتلاءم مع البيئة الاجتماعية والاقتصادية والطبيعية في المنطقة للوصول بهذا القطاع الى المستوى الذي يمكنه من الصمود أمام التحديات التي تفرضها ظروف الاحتلال، ومن ثم تبقي هذه القرى على اولادها فيها وذلك بتوفير الخدمات وفرص العمل داخل هذه التجمعات.

ولإظهار التخصص الوظيفي للمحلات العمرانية الريفية في إقليم الدراسة لجأ الباحث إلى حساب معامل التوطن (معامل الأهمية النسبية) لكل الأنشطة الرئيسية والثانوية في إقليم الدراسة⁽¹⁾.

فإذا كان معامل التوطن للقطاع الزراعي واحداً فأكثر وباقي الأنشطة معامل توطنها اقل من واحد تصنف القرية بأنها زراعية، وإذا كان معامل توطن النشاط الزراعي واحداً فأكثر وظهر معامل توطن لنشاط آخر بواحد فأكثر صنف القرية بأنّ وظيفتها الرئيسية الزراعة وبعض الوظائف الثانوية، وإذا ظهر أكثر من نشاط بمعامل توطن واحد فأكثر غير الزراعة صنف القرية بأنها متعددة الوظائف، ومن قراءة الجدول رقم (17) نلاحظ ان قرية عنزة هي القرية الوحيدة التي يمكن تصنيفها على أنها قرية زراعية حيث ان معامل توطن النشاط الزراعي يفوق الواحد وباقي الأنشطة تقل عن الواحد صحيح.

اما بقية التجمعات فنلاحظ أن هناك أكثر من نشاط قد استحوذ على معامل توطن أكثر من واحد صحيح ليدلل على ان هذه التجمعات متعددة الوظائف، كما نلاحظ ان بعض هذه التجمعات سجل معامل التوطن الزراعي فيها اقل من واحد وهي سيريس، الزاوية، جبع، العصاعصة، الفندقومية، سيلة الظهر، العطاره، حيث بلغ على التوالي 86%، 81%، 89%،

(1) معامل التوطن (معامل الأهمية النسبية) = $\frac{\text{جملة العاملين بالنشاط}}{\text{جملة السكان ذوي النشاط بالقرية}}$
(جملة العاملين بالنشاط بالإقليم / جملة السكان ذوي النشاط بالإقليم)

0%، 89%، 93%، 75%، في حين بلغ معامل توطن العمل داخل إسرائيل لهذه القرى أكثر من واحد حيث كان على التوالي 1.56، 1.66، 1.22، 1.66، 1.06، 1.23، 1.21.

كما إمتازت بلدة ميثلون على معامل توطن 1.06 للنشاط الزراعي و 2.13 لقطاع الخدمات الاجتماعية، في حين كان معامل التوطن للعمل داخل إسرائيل 0.44 وهو أدنى معامل توطن داخل إقليم الدراسة مما يدل على ان هذه البلدة آخذة بالتحضر وذلك لاستحواذ قطاع الخدمات فيها على أعلى معامل توطن.

جدول رقم 17. معامل توطن الأنشطة الاقتصادية لتجمعات إقليم الدراسة *

التجمع النشاط الاقتصادي	ميثلون	صير	الجديدة	سيريس	صانور	الجربا	عنزة	الزاوية	جبع	العصاعصة	الفندقومية	سيطة الظهر	العطارة
الزراعة داخل الإقليم	1.06	1.44	1.30	0.86	1.08	1.73	1.22	0.81	0.89	0.00	0.89	0.93	0.75
المحاجر والكسارات	0.56	0.00	3.55	2.26	0.00	0.00	0.54	0.00	1.10	0.00	0.00	0.26	0.68
الصناعات التحويلية	1.11	0.39	0.62	0.79	0.80	0.00	0.95	1.60	1.21	0.00	0.76	1.55	0.48
الماء والكهرباء	1.01	1.78	1.34	0.49	0.87	0.00	0.87	2.93	1.02	2.14	0.93	0.84	1.48
التشييد والبناء	0.70	2.44	1.15	0.79	1.55	0.00	0.84	0.80	0.93	0.00	1.43	0.67	1.83
التجارة والمطاعم	0.78	1.54	0.89	0.71	1.00	1.74	0.98	0.85	1.23	2.05	1.21	1.00	1.07
النقل والتخزين والمواصلات	1.39	0.98	0.55	0.54	0.95	0.00	0.48	0.80	1.21	1.17	1.27	1.07	0.81
الخدمات الاجتماعية	2.13	0.96	0.75	0.48	1.13	0.81	0.85	0.13	0.69	0.10	0.99	0.75	0.99
العمل داخل إسرائيل	0.44	0.20	0.76	1.56	0.81	0.41	0.89	1.66	1.22	2.66	1.06	1.23	1.21

* الجدول من إعداد الباحث بناء على المعلومات الواردة في الجدول رقم (16).

6:4 التوقع المستقبلي لحجم السكان في إقليم الدراسة:

يعد التوقع المستقبلي لحجم السكان من أهم نتائج الدراسات الديموغرافية وتبرز أهميته في التخطيط العمراني والاقتصادي والاجتماعي حيث يمكننا من الإطلاع على احتياجات الأراضي الأخرى وخدمات البنية التحتية، وحتى يتسنى للتخطيط النجاح لا بد من الأخذ في الاعتبار حجم السكان في المستقبل، وقد قام الباحث بإجراء التوقع لحجم السكان في إقليم الدراسة لعام 2002م، 2020م (سنة الهدف) على أساس معدل النمو السنوي لكل تجمع من تعداد 1987—تعداد 1997م وذلك عن طريق المعادلة الأسية⁽¹⁾.

ويتضح لنا من الجدول رقم(18) والشكل رقم (8) ان حجم السكان لجملة الإقليم عام 2002م (38763) نسمة وانه سوف يتضاعف بمقدار 1.13 مرة عام 2020م ليصل إلى (82817) نسمة ، حيث سينخفض نصيب الفرد من المساحة الكلية لإقليم الدراسة والبالغة (109785) دونماً، من 2,8 دونماً للفرد عام 2002م إلى 1.3 دونماً عام 2020م، ويرى الباحث هنا انه في حال إعداد أي تخطيط عمراني أو اقتصادي أو اجتماعي ضرورة ان يؤخذ في الاعتبار حجم السكان المتوقع عام 2020م.

ومن دراسة الشكل رقم (9) يمكن ان نميز أربع مراحل لنمو سكان إقليم الدراسة:

❖ **المرحلة الأولى:** من عام 1922-1975م حيث امتازت هذه المرحلة بنمو سكاني بطيء طوال ألس 53 عاماً ومن اتجاه المنحنى نستطيع أن نرى آثارالحرب على النمو السكاني خلال هذه المرحلة حيث نلاحظ ارتفاعاً طفيفاً في حجم السكان بعد حرب 1948م وذلك

$$Pn = Po \times e^{rt} \quad (1)$$

حيث t = الفترة الزمنية.

Pn = عدد السكان في نهاية الفترة المتوقعة.

Po = عدد السكان في بداية الفترة المتوقعة.

r = معدل النمو السنوي.

e = ثابت = 2.71828

لقدوم بعض المهاجرين من الداخل كما شهدت البلاد نوعاً من الأمن والاستقرار في ظل الحكم الأردني خلال الخمسينيات، ونتيجة لحرب 1967م نلاحظ الانخفاض الواضح في حجم السكان وذلك نتيجة الهجرة التي تعرضت لها المناطق الفلسطينية في أعقاب الحرب.

❖ **المرحلة الثانية:** من عام 1975-1990م وقد كانت هذه الفترة (15) عام أكثر انتظاماً في نمو حجم السكان وتطورهم حيث أن هذه الفترة خلت من أزمات الحروب والهجرة القسرية وامتازت بانخفاض وفيات الطفولة خاصة بعد منتصف السبعينيات نتيجة تطور القطاع الصحي واستخدام الطعوم للأطفال وأصبحت المرأة الفلسطينية على مستوى جيد من الثقافة والوعي بالأمومة والطفولة إلى جانب ذلك اتسم السكان الفلسطينيون في الأراضي المحتلة بمعدلات ولادة عالية جداً حيث بلغت (46.5) لكل 1000 من السكان وذلك وفق نتائج المكتب المركزي للإحصاء الإسرائيلي عام 1992م⁽¹⁾.

إلا أن ظاهرة الهجرة الاختيارية خارج البلاد للعمل أو الدراسة للعديد من الأفراد والأسر نتيجة الظروف الاقتصادية والأمنية الصعبة التي خلفها الاحتلال أفقدت المؤشرات السابقة - الزيادة الطبيعية نتيجة ارتفاع معدل المواليد وانخفاض معدل الوفيات الرضع - أفقدتها جزءاً من آثارها الإيجابية على نمو حجم السكان داخل الإقليم.

❖ **المرحلة الثالثة:** من عام 1990-2002م وتتميز هذه المرحلة بالنمو السكاني السريع حيث يرجع ذلك إلى جانب ارتفاع معدل الزيادة الطبيعية للسكان أن هذه الفترة شهدت تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994م وقدوم العديد من أبنائها من أرض الشتات وعودة العديد من المستثمرين للعمل والاستثمار داخل البلاد حيث زادت فرص العمل مما أدى إلى انخفاض الهجرة الاختيارية لأبناء المنطقة حيث زادت فرص العمل وشهدت البلاد خلال هذه الفترة أول هجرة معاكسة.

(1) باحثين فلسطينيين ونرويجيين، المجتمع الفلسطيني في غزة والضفة الغربية والقدس العربية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1994م، ص 63.

❖ **المرحلة الرابعة:** من عام 2002-2020م هذه المرحلة تتسم بالنمو السكاني الانفجاري ومن المتوقع ان يتضاعف عدد السكان داخل إقليم الدراسة (1.13) مرة خلال هذه الفترة. حيث من المتوقع ان تشهد البلاد نوعاً من الاستقرار السياسي وقيام الدولة الفلسطينية وعودة العديد من المستثمرين وحدوث نشاط اقتصادي داخل البلاد إلى جانب ذلك توقع عودة العديد من المغتربين نتيجة عامل الجذب من قبل الدولة الفلسطينية لأبنائها المغتربين من جانب وعامل الطرد من قبل الدول المستضيفة لهؤلاء المغتربين من جانب آخر.

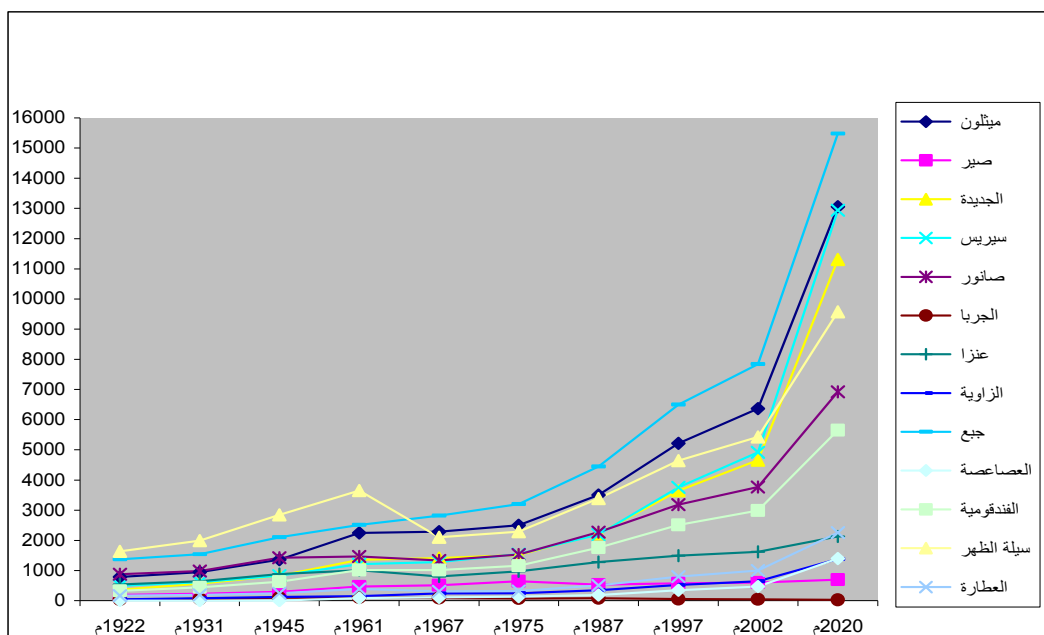
جدول رقم 18. توقع عدد سكان إقليم الدراسة عام 2020م *

السنة	1987	1997	2002	2020
عدد سكان ميثلون	3500	5218	6366	13061
معدل النمو السنوي %		3.99		
عدد سكان صير	526	574	599	701
معدل النمو السنوي %		0.87		
عدد سكان الجديدة	2222	3639	4656	11306
معدل النمو السنوي %		4.93		
عدد سكان سيريس	2194	3757	4914	12943
معدل النمو السنوي %		5.38		

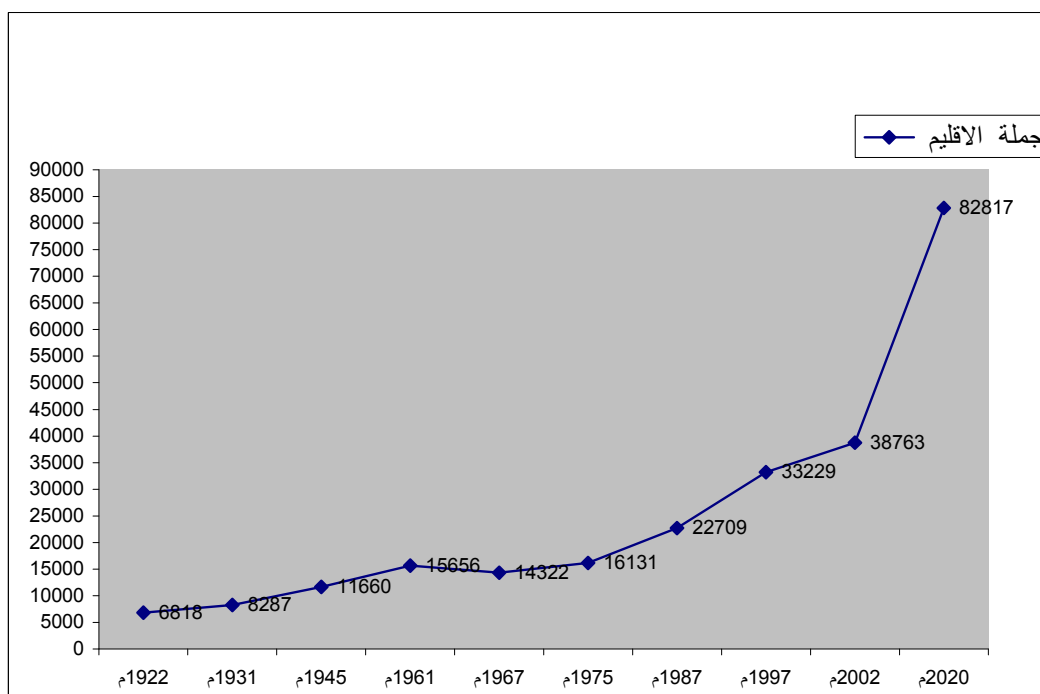
* الجدول من إعداد الباحث.

السنة	1987	1997	2002	2020
عدد سكان صانور	2268	3181	3766	6919
معدل النمو السنوي %		3.38		
عدد سكان الجريا	79	54	45	23
معدل النمو السنوي %		-3.80		
عدد سكان عنزا	1282	1496	1616	2132
معدل النمو السنوي %		1.54		
عدد سكان الزاوية	344	524	647	1380
معدل النمو السنوي %		4.21		
عدد سكان جبع	4450	6493	7844	15479
معدل النمو السنوي %		3.78		
عدد سكان العصاعصة	190	348	471	1399
معدل النمو السنوي %		6.05		
عدد سكان الفندقومية	1762	2508	2992	5648
معدل النمو السنوي %		3.53		
عدد سكان سيلة الظهر	3384	4639	5428	9570
معدل النمو السنوي %		3.15		
عدد سكان العطارة	508	798	1000	2257
معدل النمو السنوي %		4.52		
جملة سكان الإقليم	22709	33229	38763	82817
عدد سكان مدينة جنين	26318	35754	41653	72273
معدل النمو السنوي %		3.06		

شكل رقم 8. يبين تطور ونمو السكان للتجمعات العمرانية من عام 1922 — 2020م.



شكل رقم 9. يبين مراحل تطور ونمو جملة سكان اقليم الدراسة من عام 1922 – 2020م



الفصل الخامس

دراسة وتحليل الملامح العمرانية في إقليم الدراسة

- 1:5 المقدمة
- 2:5 مواقع التجمعات العمرانية في إقليم الدراسة
- 3:5 تطور التجمعات العمرانية في إقليم الدراسة ونموها
- 1:3:5 عدد المباني
- 2:3:5 متوسط حجم المساكن
- 3:3:5 درجة التزاحم
- 4:3:5 عدد الطوابق
- 5:3:5 مواد البناء
- 4:5 خدمات البنية التحتية في إقليم الدراسة (المرافق العامة)
- 1:4:5 مياه الشرب
- 2:4:5 الطاقة الكهربائية
- 3:4:5 خدمات النفايات
- 4:4:5 خدمات الصرف الصحي
- 5:4:5 شبكة الطرق الداخلية في إقليم الدراسة
- 5:5 الخدمات العامة في إقليم الدراسة.
- 1:5:5 توزيع الخدمات التعليمية في إقليم الدراسة
- 2:5:5 توزيع الخدمات الصحية في إقليم الدراسة
- 3:5:5 الخدمات الاجتماعية والثقافية
- 4:5:5 الخدمات الإدارية والأمنية في إقليم الدراسة
- 5:5:5 الخدمات الزراعية داخل إقليم الدراسة
- 6:5:5 توزيع الخدمات التجارية في إقليم الدراسة
- 7:5:5 التصنيع داخل إقليم الدراسة

الفصل الخامس

دراسة وتحليل الملامح العمرانية في إقليم الدراسة

1:5 مقدمه:

يهدف الباحث في هذا الجزء من الدراسة إلى دراسة المحلات العمرانية الريفية في منطقة الدراسة (الإقليم الجزئي) بهدف تفهم دور العوامل الطبيعية والبشرية والسياسية والاقتصادية والأمنية في تكوين هذا النسيج العمراني لإبراز أهم خصائص الإقليم وشخصيته من الناحية العمرانية والتي تعد محور الدراسة، ومن أجل ذلك تم دراسة هذه التجمعات العمرانية من حيث مواقع هذه التجمعات ومن ثم خصائص الشكل والبناء وقياس درجة التزاحم في مباني إقليم الدراسة ومستوى الخدمات وتوزيعها الجغرافي داخل الإقليم.

2:5 مواقع التجمعات العمرانية في إقليم الدراسة:

كبقية القرويين الأوائل سعى سكان التجمعات العمرانية في إقليم الدراسة إلى انتقاء مواقع لقراهم تحقق أقصى ما يمكن من المتطلبات الضرورية للمعيشة ومن أهمها توفير الأمن والغذاء والاتصال بالتجمعات المجاورة، ويرتبط توفير هذه المتطلبات بظروف البيئة الجغرافية والتي تحدث أثراً متكاملاً يمنح ميسرات العمران لمكان ويمنعها من مكان آخر.

فمن الناحية الأمنية نرى أن فلسطين كانت وما زالت همزة الوصل بين قارتين هما آسيا وإفريقيا حيث مر في هذه البلاد العديد من الطرق الساحلية والبرية والتي أوصلت هذه القارات فيما بينها، وهذه الطرق بتفرعاتها كانت هدفاً لكل محتل، ومن هنا نرى كثرة الغزاة الذين تعاقبوا على هذه البلاد حيث كانوا يعيثون فساداً بسكانها. لذا فإن أي قرية مهما كبرت مساحتها أو زاد عدد سكانها لا تستطيع الصمود أمام بطش أي غازٍ مسلح مادامت غير "مسورة"، وما دامت السلطة فيها غير مؤهلة لحمايتها من عدو خارجي أقوى.

هذا **الواقع الدفاعي الأمني** دفع بمؤسسي القرى في بلادنا بشكل عام وإقليم الدراسة بشكل خاص أن يختاروا مواقع قراهم بعيدة عن مسارات خطوط المواصلات الرئيسية، التي اتخذت الأودية ممرات لها ومن هنا نرى أن قمم الجبال كانت هدفا لبناء بعض القرى وهذا ما نلاحظه في مواقع القرى في منطقة الدراسة حيث أن جميع هذه القرى تقع إما على قمم الجبال أو على سفوح هذه الجبال فقد تراوح ارتفاع هذه التجمعات عن سطح البحر من (350-470م) كما ذكرنا سابقا، والقرى على القمم تبدو وكأنها الاكروبوليس خاصة بعد ان توسعت مسطحات هذه القرى محتلة السفوح ذات الانحدار البطيء فالموقع المرتفع ينكشف منه المهاجم وإمكانية الدفاع عنه أسهل و أيسر كما ان إمكانية مراقبة الأراضي ميسرة إلى بعد كبير وفي مثل هذه القرى سكنت فئات تملك من وسائل الدفاع ما جعلها تجذب الآخرين إليها احتفاء وتعاوناً كالزعماء المحليين المنتفضين وقد كانت "قلعة صانور" وصمودها أمام احمد باشا الجزار خير دليل على ذلك⁽¹⁾.

ولا يعد الأمن هو العامل الوحيد في اختيار مواقع القرى خاصة في إقليم الدراسة بل إن هناك العديد من **العوامل الجغرافية** التي أثرت في مواقع هذه القرى، ففي القسم الشرقي من منطقة الدراسة (الجربا، صانور، ميتلون، سيريس، الجديدة، صير) نرى أن هذه القرى حاولت الارتفاع تاركة السهل المنخفض حيث تموضعت على قمم بعض الجبال المحيطة بسهل صانور الفيضي والذي يتعرض في الكثير من الأحيان إلى الغرق في موسم الشتاء.

كما أن وجود هذه القرى على المرتفعات أتاح للقرويين أساسا متينا من الصخر لبيوتهم عكس الأراضي السهلية الطينية، ووفر لهم مادة البناء الجيدة كالحجر الصلدم. من هنا نلاحظ أن الناظر إلى مرج صانور والسهل الشرقي منه يجد انه خالٍ من أي تجمع عمراني في حين يجد السفوح حوله مزدانة بهذه التجمعات البشرية.

(1) الدباغ، مصطفى مراد، بلادنا فلسطين، 1991م.

كما إن **لعيون الماء** الأثر في تحديد مواقع بعض القرى في منطقة الدراسة رغم تعارض هذا العامل مع الاستراتيجية الطبيعية والأمنية للمكان أحياناً، إذ لا عين ماء على رأس جبل، بل هي على السفوح الدنيا من الجبال، وعين الماء نقطة جذب لكل فلاح. ولما كان خطر تدفق العيون شتاء يهدد بعض البيوت خاصة إذا كانت العيون كارستية (تتفجر شتاء وتجف صيفاً) فإن البيوت بنيت فوق العين ابتعاداً عن الماء المتدفق في فصلي الشتاء والربيع تاركة مساحة الأرض تحتها للزراعة كما هو الحال في جبع والفندقومية والسيلة حيث تقع هذه القرى على المناطق المرتفعة تاركة عيون الماء في أراضيها المنخفضة.

و **للعامل التاريخي** أيضاً دوره في اختيار انسب المواقع التي تحقق احتياجات الإنسان في كل فترة زمنية ولذلك يعد اللجوء إلى التاريخ في مواقع المحلات العمرانية ذا أهمية، حيث لا يوجد مكان دون زمان والريف مثقل بالماضي أكثر من المدينة، وفي منطقة الدراسة يلاحظ التتابع التاريخي للمحلات العمرانية على المواقع نفسها التي ترجع إلى العصر الكنعاني والروماني وحتى اليوم تقوم عليها محلات عمرانية مستغلة الموضع نفسه صورة رقم (2).

وباستثناء قرية العصاعصة والتي بنيت حديثاً (1947م) تعود معظم التجمعات العمرانية في منطقة الدراسة إلى العهد الكنعاني والروماني وهو ما أثبتته الحفريات في العديد من هذه التجمعات⁽¹⁾.

(1) مكتب آثار ميثلون، معلومات غير منشورة، 2002م.

صورة رقم 2. توضح التتابع التاريخي للمحلات العمرانية على الموقع نفسه حيث يظهر في الصورة معالم قلعة صانور التي تعود إلى العهد الروماني وإلى جانبها المباني الحديثة[†]



3:5 تطور التجمعات العمرانية ونموها في إقليم الدراسة:

[†] المصدر: عمل الباحث الميداني.

تتشابه قرى إقليم الدراسة بشكل خاص والأراضي الفلسطينية بشكل عام في مبناها الوظيفي، فالمباني وسط هذه القرى، أي نواها وجذرها لا تختلف من قرية إلى أخرى.

فالمركز والنواة مزدحم بالمباني المتراسة (الشكل المندمج) هذه المباني تبدأ بالابتعاد عن بعضها كلما ابتعدنا عن هذا المركز، والشوارع أو الأزقة ضيقة في مركز القرية ثم تأخذ في الاتساع في الجذر وما وراءه. والنواة خالية من الأشجار والخضار عكس الجذر الذي تكثر فيه الأشجار والخضرة وبيوت النواة غالبيتها أحواش تتعدد وظائفها فرضتها نفس ظروف الأمن والمبنى الاجتماعي السوسولوجي، والشمس والهواء يدخلان إلى هذه الاحواش من فتحات صغيرة فبلادنا كما ذكرنا سابقا كانت ممراً للغزاة ذاق فلاحوها وسكان مدنها الويلات نتيجة هذا الواقع وكان عليهم أن يتأقلموا لمثل هذه الظروف فانعكس ذلك على شكل بيوتهم وتقاربها لتكون أشبه ما تكون بالحصن يحتضن الجار جاره وقت الخطر إما بالصراخ أو الدق على حائطهما المشترك.

والمباني في نواة هذه القرى غالبا ما تكون من الطابق الواحد وهي تتبع نظام العقود حيث استعمل الفلاحون بادئ الأمر الطين والقش في البناء ثم تطور الوضع إلى استخدام الجير المحروق ويظهر طابع العمران الإسلامي على هذه المباني حيث نرى القباب في العقود والأقواس في المداخل والشبابيك.

في حين تميزت البيوت في الجذر بغرف ذات أهداف مخططة سلفا والشمس والهواء يدخلان إلى البيوت بوفرة وبشكل أفضل واستخدم الإسمنت والحديد عوضا عن الجير.

ونتيجة التطورات التي واكبت الثورة الصناعية كتطور وسائل القتال التي جعلت من الأسوار والقلاع والتقارب في البناء أمرا غير مجد أمنيا، بالإضافة إلى تطور المواصلات والاتصالات وتطور القطاع الصحي الذي أدى إلى انخفاض نسبة الوفيات بين الأطفال بالقضاء على العديد

من الأمراض واكتشاف الطعوم الذي انعكس بدوره على السكان حيث أصبح النمو السكاني نموا مطردا فتضاعفت أحجام السكان.

هذه الأمور جميعها كانت سببا مباشرا في نمو التجمعات العمرانية وتطورها حيث انتشرت المباني وتضاعفت في اتجاهات عديدة لتغطي منطقة الجذر وتباعدت فيما بينها وتعددت الطبقات وتنوعت الأشكال كما تنوعت مادة البناء ما بين الباطون والحجر والطوب. هذه الطفرة العمرانية لم يسبقها تخطيط هيكلي لشبكة الطرق واستعمالات الأراضي حيث ظهرت الاعتداءات على الشوارع والأراضي الزراعية وخرجت المباني عن الحدود التنظيمية، حيث أصبح التطور عشوائيا، مما كان له الأثر السلبي على هذه التجمعات بعدم قدرة سلطاتها المحلية على توفير الموارد الكافية لتقديم الخدمات لهذه المباني المتناثرة من بنية تحتية وكهرباء وغير ذلك.

هذا الطفرة العمرانية في إقليم الدراسة حذت بالباحث إلى دراسة هذه التجمعات من الناحية العمرانية بهدف رصد التغيرات التي طرأت في السنوات الأخيرة على هذه التجمعات من جراء التحولات الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية خاصة بعد قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية حيث سعى الباحث من خلال الزيارات الميدانية والمعلومات الإحصائية إلى إبراز أهم خصائص منطقة الدراسة وشخصيتها من الناحية العمرانية وواقع استعمالات الأراضي وتتجلى هذه الخصائص في دراسة التطور العمراني لهذه التجمعات من عدة نواحي أهمها:

5:3:1 عدد المباني:

مر إقليم الدراسة في مراحل تطور وركود تاريخية وذلك نتيجة للظروف السياسية والاقتصادية التي انعكست بدورها على النمو والتطور السكاني والعمراني وهذا ما يتضح لنا من الجدول رقم (19) والشكل رقم (10).

من خلال الجدول والشكل التوضيحي يتبين لنا أن عملية التطور والنمو العمراني لتجمعات إقليم الدراسة تنقسم إلى ثلاث مراحل أساسية.

❖ 1931-1967م كانت البيوت المبنية قبل الستينيات في هذه القرى عبارة عن وحدات سكنية تتكون من عقد متسع يستخدم لسكن الأسرة وجزء آخر منه لإيواء الحيوانات وقد كان يبنى من الحجر والطين ويلحق بالمنزل غرفة مبنية من الطين ومسقوفة بالخشب والطين وتعرف بالخشة حيث تستخدم كمخزن لطعام الحيوانات والأخشاب ومستلزمات الطابون. وكان تركيز هذه المباني في وسط القرية وذلك للعديد من الاعتبارات كالأمن والتعاون والقرابة.. الخ، كما ذكرنا سابقاً.

في هذه الفترة كان النمو العمراني متلائماً مع حجم السكان وطموحاتهم المتواضعة حيث بلغ عدد المباني في جملة إقليم الدراسة عام 1931م، 1713 مبنى ارتفع عدد هذه المباني إلى 2569 مبنى عام 1967م أي خلال 36 عام تم بناء 856 مبنى في جملة إقليم الدراسة.

❖ 1967-1987م بعد الستينيات ونتيجة للتطور السكاني وعدم إمكانية الوسط القديم للقرى على استيعاب هذه الأعداد المتزايدة من السكان أخذت هذه القرى بالتوسع العمراني تجاه أطرافها وبشكل أفقي وفي هذه المرحلة ظهرت مواد جديدة في البناء تتمثل في الباطون والحديد والطوب والحجر حيث أخذت البيوت تأخذ شكلاً معمارياً جديداً يتناسب مع مادة البناء الجديدة، هذا التطور العمراني في هذه التجمعات كان له أثره على استعمالات الأراضي حيث إمتدت المباني خارج جذور هذه التجمعات وأصبحت البيادر والبساتين المحيطة بهذه التجمعات مأهولة في المباني السكنية لتسقط عنها الصبغة الزراعية إلى الأبد.

ومن الجدير ذكره هنا أن حجم التطور والنمو العمراني في هذه التجمعات لم يكن يتلاءم مع تطور حجم السكان والتنوع في استعمالات المباني كالاستعمال التجاري والصناعي وهو ما لم يكن يعرف بالفترة السابقة حيث بقيت هذه التجمعات تعاني من سياسة الاحتلال الهادفة إلى

الحد من التوسع العمراني في المناطق الريفية الفلسطينية بشكل عام وإقليم الدراسة بشكل خاص، ولم تأخذ هذه السلطات بعين الاعتبار متطلبات المرحلة حيث امتازت هذه المرحلة بنمو عمراني بطيء إذ بلغ عدد المباني التي شيدت في جملة إقليم الدراسة خلال هذه الفترة 1329 مبنى فقط.

❖ 1987—2002م امتازت هذه المرحلة بالنمو العمراني السريع حيث تعددت المباني وانتشرت، فمن قراءة الجدول نلاحظ أن عدد المباني التي شيدت خلال هذه الفترة وبالتحديد من عام 1991—2002م بلغ 3152 مبنى وهي تفوق ما شيد من عام 1931—1987م والبالغة 2311 مبنى هذا يدل على درجة العجز العمراني الذي كانت تعاني منه هذه التجمعات في ظل الاحتلال الإسرائيلي حيث ما لبثت أن وضعت السلطة الوطنية الفلسطينية أقدامها على الأرض حتى باشر سكان هذه التجمعات في بناء وتشديد المساكن فانتشرت المباني خارج الحدود التنظيمية السابقة واتسعت أحجام هذه القرى ونتيجة لهذا التطور العشوائي وغياب التخطيط أخذت المباني تمتد إلى الأراضي الزراعية، وهذا ما يجعل من التخطيط والتنظيم العمراني ضرورة ملحة على السلطات المحلية القيام بإنجازها ومتابعتها وفق مخططات هيكلية تعمل على ضبط هذا التطور وتوجيهه والحد من العشوائية.

جدول رقم 19. يبين التطور والنمو العمراني في إقليم الدراسة 1931—2002م*

عدد المباني سنة	1931	1967	1977	1987	1997	2002
التجمع						
ميثلون	193	440	490	650	925	1256
صير	42	75	86	97	136	157
الجديدة	106	187	230	350	714	830
سيريس	123	265	297	380	660	730
صانور	164	305	347	397	555	620

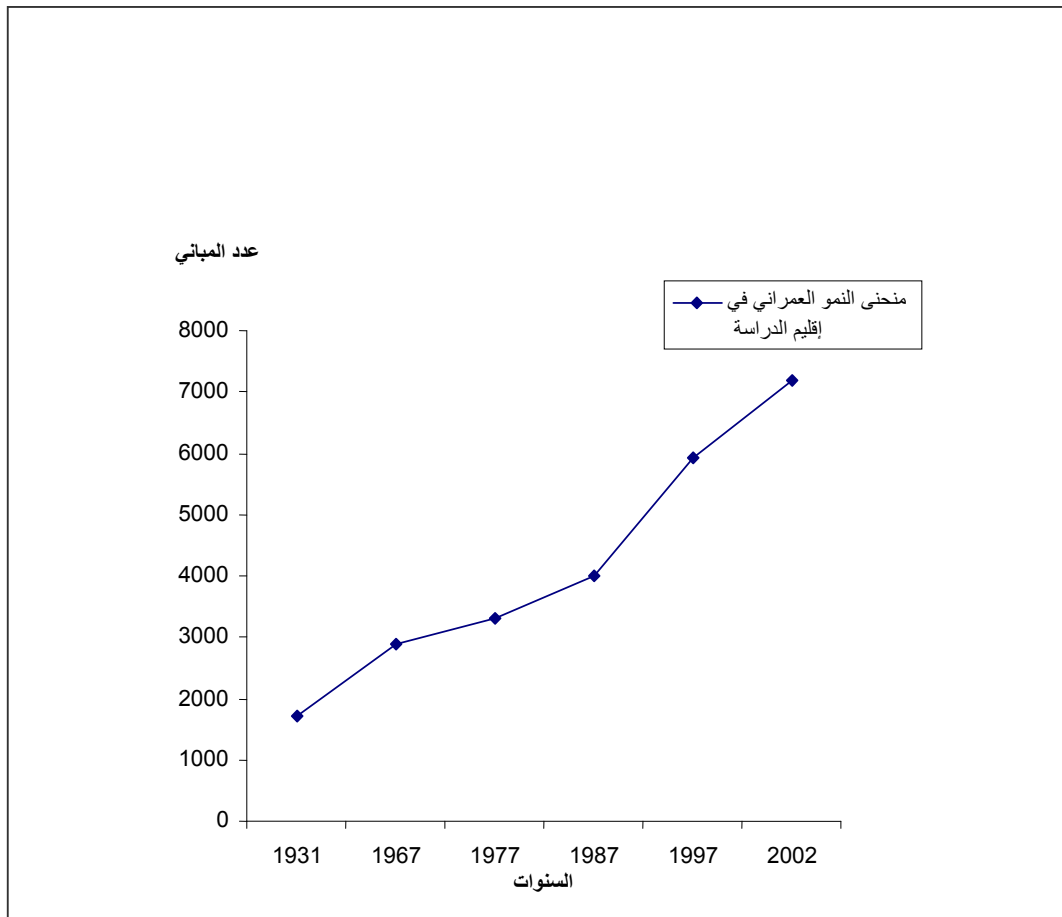
* الجدول من إعداد الباحث، المصدر: — الجهاز الإحصائي الفلسطيني، التعداد العام للسكان والمساكن 1997 م.

— البلديات والمجالس في إقليم الدراسة، بيانات غير منشورة.

— الدباغ، مصطفى مراد، بلادنا فلسطين، دار الهدى.

عدد المباني سنة	1931	1967	1977	1987	1997	2002
التجمع						
الجريا	2	4	5	7	21	24
عنزة	137	185	217	240	365	435
الزاوية	17	35	55	67	91	124
جبع	311	520	640	745	1028	1400
العصاعصة	0	5	10	30	44	55
الفندقومية	101	200	220	290	386	500
سيلة الظهر	466	590	630	662	829	870
العطارة	51	73	85	100	165	175
المجموع	1713	2884	3312	4015	5919	7176

شكل رقم 10. يبين التطور والنمو العمراني في جملة إقليم الدراسة من عام 1931-2002م



2:3:5 متوسط حجم المساكن:

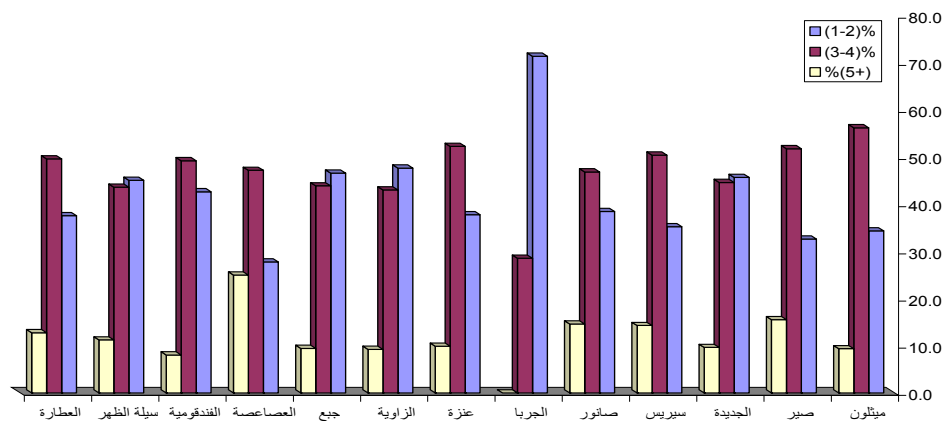
قسم الباحث مساكن إقليم الدراسة إلى ثلاث فئات كما يتضح في الجدول رقم (20)، والشكل رقم (11) بناء على عدد الغرف في كل مسكن وذلك حتى يتم حصر كل فئة والتعرف على أكثر هذه الفئات انتشاراً في إقليم الدراسة لما لذلك من دلالة عمرانية، والفئة الأولى تضم المساكن التي يتراوح عدد الغرف فيها من (1-2)، أما الفئة الثانية فتضم المساكن التي يتراوح عدد الغرف فيها من (3-4) والفئة الثالثة عدد الغرف فيها (5+).

من الجدول رقم (20) يتضح لنا أن 41.8% من جملة مساكن إقليم الدراسة يتراوح عدد الغرف فيها من (1-2) غرفة لكل مسكن، و 46.7% من جملة هذه المساكن عدد الغرف فيها من (3-4) و 11.5% عدد الغرف فيها من (5+) غرفة .

هذا يدل على أن هناك قسماً كبيراً من هذه المساكن — تعتبر مساكن غير صحية — لا تفي بحاجيات هذه الأسر حيث يغلب عليها التزاحم في الغرف واستخدام الغرفة الواحدة لأكثر من غرض كالنوم والضيافة واستخدامها للطهي أحياناً وبالتأكيد أن هذا الوضع القائم هو انعكاس للظروف الاقتصادية الصعبة التي يعاني منها سكان هذه التجمعات حيث لا يستطيع أرباب هذه الأسر بناء الحجم المناسب من المباني فيقتصر البناء على غرفة أو غرفتين أو ثلاث، لذا وجب على السلطات المسؤولة السعي نحو تحسين الظروف الاقتصادية وذلك بخلق فرص عمل جديدة وضرورة تشجيع الإسكان الريفي وتطويره للوصول بهذه التجمعات إلى المستوى الذي يتحقق فيه نوع من الاستقرار لأبنائها.

شكل رقم 11. التوزيع النسبي لعدد الغرف في مساكن إقليم الدراسة عام 1997

شكل رقم (١١) يبين التوزيع النسبي لعدد الغرف في مساكن اقليم الدراسة عام ١٩٩٧م



جدول رقم 20. يبين المساكن المأهولة والأسر والأفراد حسب التجمع السكاني وعدد الغرف في المسكن *

عدد الغرف في المسكن											التجمع السكاني
المجموع	%(5+)	6+	5	%(4-3)	4	3	%(2-1)	2	1		
96	9.4	3	6	56.3	22	32	34.4	24	9	مساكن	صير
105	10.5	5	6	58.1	26	35	31.4	24	9	اسر	
574	13.6	30	48	59.9	144	200	26.5	124	28	أفراد	
579	15.5	33	57	51.8	161	139	32.6	165	24	مساكن	الجديدة
579	15.5	33	57	51.8	161	139	32.6	165	24	اسر	
3640	20.6	284	467	54.5	1146	836	24.9	818	89	أفراد	
560	9.6	18	36	44.6	111	139	45.7	187	69	مساكن	سيريس
581	10.3	23	37	44.6	116	143	45.1	193	69	اسر	
3763	11.7	177	262	50.3	904	987	38.1	1139	294	أفراد	
797	14.3	57	57	50.4	176	226	35.3	224	57	مساكن	ميثلون
831	15.3	63	64	50.3	188	230	34.4	229	57	اسر	
5227	19.0	518	474	52.6	1311	1437	28.4	1231	256	أفراد	

* الجدول من إعداد الباحث.

المصدر: الجهاز الإحصائي الفلسطيني، التعداد العام للسكان والمساكن، 1997م.

عدد الغرف في المسكن											التجمع السكاني
المجموع	%(5+)	6+	5	%(4-3)	4	3	%(2-1)	2	1		
465	14.6	31	37	46.9	92	126	38.5	136	43	مساكن	صانور
494	16.4	41	40	46.2	96	132	37.4	142	43	اسر	
3181	19.5	312	308	49.9	720	868	30.6	769	204	أفراد	
7	0.0	0	0	28.6	2	0	71.4	3	2	مساكن	الجربا
9	0.0	0	0	44.4	4	0	55.6	3	2	اسر	
54	0.0	0	0	46.3	25	0	53.7	11	18	أفراد	
283	9.9	6	22	52.3	56	92	37.8	66	41	مساكن	عنزة
286	9.8	6	22	52.8	58	93	37.4	66	41	اسر	
1497	14.0	58	151	59.1	369	515	27.7	313	101	أفراد	
65	9.2	4	2	43.1	11	17	47.7	26	5	مساكن	الزاوية
65	9.2	4	2	43.1	11	17	47.7	26	5	اسر	
524	14.7	53	24	46.6	93	151	38.7	167	36	أفراد	
1006	9.4	40	55	43.9	168	274	46.6	323	146	مساكن	جبع
1028	10.0	43	60	43.1	175	268	45.9	326	146	اسر	
6494	14.3	404	523	49.6	1344	1875	36.2	1801	547	أفراد	

عدد الغرف في المسكن										التجمع السكاني
المجموع	%(5+)	6+	5	%(4-3)	4	3	%(2-1)	2	1	
36	25.0	3	6	47.2	3	14	27.8	7	3	مساكن
40	27.5	5	6	45.0	3	15	27.5	8	3	اسر
348	38.2	55	78	41.4	23	121	20.4	62	9	أفراد
410	8.0	13	20	49.3	71	131	42.7	128	47	مساكن
414	8.5	13	22	49.0	71	132	42.5	129	47	اسر
2509	12.0	122	179	54.0	520	835	34.2	658	201	أفراد
685	11.2	40	37	43.6	104	195	45.1	220	89	مساكن
698	11.9	46	37	43.6	109	195	44.6	221	90	اسر
4670	17.5	457	361	46.7	831	1352	35.7	1317	352	أفراد
141	12.8	6	12	49.6	29	41	37.6	40	13	مساكن
144	12.5	6	12	50.7	31	42	36.8	40	13	اسر
800	14.3	47	67	55.3	193	249	30.5	189	55	أفراد
	11.5			46.7			41.8			مساكن
										% لجملة الإقليم

3:3:5 درجة التزاحم:

تعتبر كثافة السكان مؤشراً للعلاقة بين السكان والمساحة سواء كانت المساحة الكلية أو الزراعية، ودرجة التزاحم توضح العلاقة بين توزيع السكان

وعدد الغرف، حيث من خلالها يتم التعرف على درجة العمران في كل تجمع ومدى حاجة كل تجمع للتوسع العمراني ومن هنا لجأ الباحث إلى قياس درجة التزاحم

في كل تجمع من تجمعات إقليم الدراسة وهذا ما يتضح لنا بالجدول رقم (21)

جدول رقم 21. يبين درجة التزاحم للتجمعات السكانية في منطقة الدراسة وفق تعداد 1997م للسكان والمساكن*

التجمع	عدد السكان تعداد 1997م	عدد الغرف 1997م	درجة التزاحم
ميثلون	5218	2502	2.08
صير	574	289	1.98
الجديدة	3639	1892	1.92
سيريس	3757	1586	2.36
صانور	3181	1432	2.22
الجربا	54	16	3.3
عنزة	1496	819	1.82
الزاوية	524	186	2.81
جبع	6493	2789	2.32
العصاعصة	348	119	2.92
الفندقومية	2508	1158	2.16
سيلة الظهر	4639	1943	2.38
العطارة	798	398	2

من قراءة الجدول نلاحظ ان بعض التجمعات تقل فيها درجة التزاحم عن فردين للغرفة الواحدة وهي ثلاثة تجمعات فقط، صير، الجديدة، عنزة، حيث بلغت درجة التزاحم فيها على التوالي 1.98 ، 1.92 ، 1.82 ، وهذا يدل على ان عدد المباني يتناسب مع حجم السكان .

في المقابل نرى ان درجة التزاحم في بقية التجمعات تزيد عن فردين للغرفة الواحدة وبلغت أقصاها في قرية الجربا حيث بلغ 3.3 فرد للغرفة، ومن هنا تبرز الحاجة إلى تشييد مباني

* الجدول من إعداد الباحث.

جديدة في هذا التجمع وكذلك الأمر بالنسبة لقرية العصاعصة حيث بلغ 2.92 فرد للغرفة الواحدة والزاوية 2.81 .

من هنا نلاحظ أن معظم التجمعات سجلت تراجماً في عدد الغرف، ويعود السبب في ذلك إلى أن هذه التجمعات قد شهدت في الربع الأخير من القرن العشرين نمواً وتطوراً ملحوظاً في حجم السكان في حين بقي التطور العمراني محدوداً ومقيداً ولا يتناسب مع تزايد حجم السكان المطرد نتيجة القيود المفروضة من قبل سلطات الاحتلال الهادفة إلى الحد من التطور والنمو العمراني للتجمعات العربية الفلسطينية، وذلك لتحقيق أهدافها التوسعية والسيطرة على الأرض حيث بادرت سلطات الاحتلال إلى إعداد مخططات هيكلية للقرى لتكون أساساً لمنح الرخص ومن أجل أن تحل محل المخططات اللوائية الانتدابية، وقد أعدت معظمها دون مشاركة فعلية من الأهالي في القرى حيث هدفت هذه المخططات إلى ضبط عملية البناء في هذه التجمعات الريفية.

هذا من جانب ، ومن جانب آخر فرضت سلطات الاحتلال العديد من القيود والعراقيل على استصدار الرخص للبناء حيث كانت الرخص محدودة ومكلفة . والقوانين العسكرية الجائرة هي الفاصل ما بين سياسة الاحتلال الصهيوني والطموحات الفلسطينية في التوسع والتطور، فالبناء دون ترخيص يقود إلى الهدم من قبل سلطات الاحتلال وبقية القرى على ما هي عليه إلى أن جاءت السلطة الوطنية الفلسطينية حيث أعطت بعض الاهتمام في هذا الجانب فعملت على توسيع المناطق التنظيمية للقرى وباشرت بإعداد المخططات الهيكلية واستحدثت العديد من البلديات والمجالس القروية لتوفير الخدمات للمواطنين وأعطت تسهيلات على رخص البناء حيث شهدت هذه الفترة تطوراً ونمواً عمرانياً ملحوظاً.

لكن هذا التطور يبقى عاجزاً عن سد الفجوة التي خلفتها فترة الاحتلال ما بين التطور والنمو في حجم السكان من جهة والحجم العمراني من جهة أخرى وذلك بسبب الظروف

السياسية والاقتصادية التي تعيشها منطقة الدراسة بشكل خاص والأراضي الفلسطينية بشكل عام.

5:3:4 عدد الطوابق:

هناك العديد من العوامل التي ترتبط بها ظاهرة التوسع العمودي للتجمعات العمرانية في إقليم الدراسة ومن أهم هذه العوامل القيود التنظيمية الصارمة التي فرضتها سلطات الاحتلال على عملية التوسع العمراني الأفقي لهذه التجمعات بالإضافة إلى عدم إجراء أي عملية توسعة على الحدود التنظيمية لهذه التجمعات حتى ضاقت بأبنائها فلم تراع سلطات الاحتلال تطور السكان ونموهم وحاجتهم العمرانية، وحالت دون إجراء أي عملية توسع لهذه التجمعات.

ولنوع مادة البناء الدور الفعال في تعدد الطوابق حيث دخول مادة الاسمنت والحديد والحجر ساعد على تعدد الطبقات وذلك لقوة الجدران من هذا النوع.

كما أن لعدم تفتت الملكية وارتفاع أسعار الأراضي أثره في تعدد الطوابق حيث يلجأ المواطنون إلى التوسع العمودي لعدم قدرتهم على شراء الأراضي القابلة للبناء، وللعامل الاقتصادي دوره في هذا المجال، فالظروف الاقتصادية الصعبة التي يمر بها المواطنون تجعلهم يتجهون للتوسع العمودي بهدف توفير تكاليف التجهيزات الأرضية للبناء خاصة في المناطق الطينية والمناطق الوعرة التي تتطلب العديد من التجهيزات المكلفة خاصة في غياب آلية دعم الإسكان الريفي وإقراضه.

والجدول رقم (22) يبين التوزيع النسبي للمساكن حسب عدد الطوابق في إقليم الدراسة، حيث أوضحت نتائج الدراسة الميدانية أن 50.5 % من المساكن ذات الطابق الواحد، و 47.5 % ذات طابقين و 2 % ثلاثة طوابق كما أن هناك ثلاثة منازل فقط أربعة طوابق في بلدة ميتلون.

وفيما يتعلق بالتفاوت بين هذه التجمعات فقد أظهرت الدراسة أن هناك تسعة تجمعات فاقت نسبة الطابق الواحد فيها نسبة جملة المركز (50.5%) وهي الجربا 65% و سيريس 61.5% وسيلة الظهر 60% وصير 59% وعزرة 60% وجبع 57% والزاوية 55% والجديدة 53% وميثلون 51% وتشكل هذه التجمعات 61% من عدد تجمعات الإقليم.

بينما بلغت نسبة الطابق الواحد في قرية العصاعصة فقط 10% ويعود السبب في ذلك إلى افتقار القرية إلى الأراضي وارتفاع أسعارها لذا اتجه الأهالي إلى التوسع العمودي حيث بلغت نسبة الطابقين في هذا التجمع 88% وهي نسبة عالية جدا كما أن هناك ثلاثة تجمعات بالإضافة إلى قرية العصاعصة كانت نسبة الطابقين فيها أعلى من نسبة جملة الإقليم (47.5%) وهذه التجمعات هي العطاره 61% والفندقومية 56% وسانور 50%، كما يتضح أيضا من الجدول أن مساكن الثلاث طبقات آخذة بالظهور والنمو حيث شكلت 4% في الفندقومية و 3% في جبع و 2% في العصاعصة وميثلون.

هذه الأرقام تشير إلى أن التوسع العمراني للتجمعات العمرانية في إقليم الدراسة اخذ يتجه منذ فترة قريبة بالاتجاه العمودي وذلك للأسباب السالفة الذكر وأهمها تفتت الملكية وارتفاع أسعار الأراضي.

5:3:5 مواد البناء:

تتباين المواد المستخدمة في بناء المساكن في إقليم الدراسة حيث لا يوجد هناك تجمع شيدت مبانيه من مادة بناء واحدة كالباطون أو الحجر ولكن تتنوع مواد البناء المستخدمة في بناء المساكن حيث تبين من الدراسة الميدانية أن 75.3% من جملة مساكن إقليم الدراسة بنيت من الباطون و 15.8% بنيت من الحجر والباطون و 8.9% بنيت من الحجر.

وقد سجلت الدراسة أن أعلى نسبة لبناء الحجر قد وقعت في قرية صير 28% وبلدة ميثلون 23% ثم العصاعصة 20% وعزرة 19%. أما بناء الباطون وهو النسبة الغالبة في إقليم

الدراسة 75.3% فقد لوحظ أن غالبية التجمعات ترتفع فيها هذه النسبة خاصة بلدة جبج 96% والزاوية 94% وسيلة الظهر 88% والجريا 87.5% في حين سجلت أدنى نسبة في تجمعي صير 37% وميثلون 47%.

من هنا يمكن أن نستنتج أن غالبية المباني في إقليم الدراسة من الباطون الخالص 75.3% ويعود السبب في ذلك إلى سببين أساسيين هما غياب التنظيم في هذه التجمعات حيث تفتقر هذه المناطق إلى القوانين التنظيمية التي تضع شروطاً لمواد البناء أما السبب الثاني والأهم فيعود إلى كلفة البناء بالحجر خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي مرت وتمر بها الأراضي الفلسطينية بشكل عام وإقليم الدراسة بشكل خاص. مما جعل هذه الظروف تنعكس على الجانب العمراني وذلك بالتجاء المواطنين إلى بناء بيوتهم من الباطون للتخفيف من كلفة مواد البناء.

جدول رقم 22. يبين التوزيع النسبي للمساكن حسب الطوابق في إقليم الدراسة عام 2002م*

المؤشر التجمع	عدد المباني 2002م	% طابق	% طابقين	% ثلاثة طوابق
ميثلون	1256	51	47	2
صير	180	59	39.5	1.5
الجديدة	830	53	45.5	1.5
سيريس	730	61.5	37	1.5
صانور	6020	49	50	1
الجريا	24	65	35	0
عنزة	435	60	35	5
الزاوية	124	55	45	0
جبج	1400	57	40	3
العصاعصة	55	10	88	2
الفندقومية	500	40	56	4

* الجدول من إعداد الباحث، والمصدر: نتائج المسح الميداني.

المؤشر التجمع	عدد المباني 2002م	% طابق	% طابقين	% ثلاثة طوابق
سيطة الظهر	870	60	38.5	1.5
العطارة	175	38	61	1
المجموع	12599	51.8	46.6	1.7

جدول رقم 23. يبين التوزيع النسبي للمساكن حسب مادة البناء في إقليم الدراسة عام 2002م

التجمع	% الحجر	% الحجر + باطون	% الباطون
ميثلون	23	30	47
صير	28	35	37
الجديدة	5	15	80
سبريس	12	18	70
صانور	7	13	80
الجربا	0	12.5	87.5
عنزة	15	19	66
الزاوية	0	6	94
جبع	0.5	3.5	96
العصاصة	6	20	74
الفندقومية	17	18	65
سيطة الظهر	1	11	88
العطارة	1	5	94
المجموع	8.9	15.8	75.3

4:5 خدمات البنية التحتية في إقليم الدراسة (المرافق العامة):

في أي عملية تخطيط عمراني تؤخذ شبكة المرافق العامة في الاعتبار حتى يمكن تحديد المشاكل والصعوبات والتي غالبا ما تكون نتيجة التضاريس الحادة أو نوعية التربة الجيولوجية في الأرض، وتخطيط هذه الشبكات عملية فنية بحتة يقوم بها مهندسون متخصصون.

لذا إقتصر الباحث في دراسته هذه على مدى توفير هذه الخدمات كماً ونوعاً. وتشمل المرافق العامة في إقليم الدراسة : الماء والكهرباء والنفايات والصرف الصحي والطرق الداخلية.

1:4:5 مياه الشرب:

إن توفير ماء الشرب النقي بكميات كافية تصل إلى كل مسكن تحت ضغط مناسب يعتبر مطلباً أساسياً لكل مسكن صحي. وإن من حق أي تجمع سكاني أن يتوفر له مورد مائي بكميات كافية يقابل احتياجات سكان هذا التجمع سواء كان استخدام منزلي أو صناعي أو خدمات بجانب الاحتياطي اللازم لإطفاء الحرائق، وأن يؤخذ في الاعتبار أن يكون الحصول على الماء على أساس الاستعمال الدائم غير المنقطع ووفق أسعار تشجع على الاستعمال المرغوب، هذا ما يراه المخططون والفنيون للتجمعات العمرانية، لكن أين يقع إقليم الدراسة من هذه المعايير التخطيطية؟ وما هي سعة الفجوة بين هذه المعايير وما هو قائم على أرض الواقع؟

كل هذه الأمور يمكن استيضاحها من الجدول رقم (24) الذي يوضح لنا وضع المساكن المأهولة في إقليم الدراسة حسب التجمع واتصال المسكن في المياه.

من قراءة الجدول يتضح لنا أن 53.2% من المساكن المأهولة في إقليم الدراسة متصلة بالشبكة العامة للمياه و30.2% من المساكن المأهولة متصلة بتمديدات خاصة للمياه وقد وجد 14.4% من المساكن المأهولة لا يوجد لديها اتصال بالمياه، ومقارنة مع المحافظة جنين بشكل خاص والأراضي الفلسطينية بشكل عام نرى أن نسبة المساكن المتصلة بالشبكة العامة للمياه كانت على التوالي 56.8%، و83.5% ونسبة المساكن المأهولة المتصلة بتمديدات خاصة 32.2%، و12.3%. أما باقي المنازل التي لا يوجد لديها اتصال بالمياه فقد كانت على التوالي 8%، و4.2%.

وتدل هذه النسب على أن المحافظة جنين بشكل عام وإقليم الدراسة بشكل خاص تفتقران إلى شبكة المياه الكافية حيث تشير القراءة السابقة إلى تدني نسبة المساكن المأهولة والمتصلة بشبكة المياه في المحافظة وإقليم الدراسة، إذا ما قورنت مع الأراضي الفلسطينية.

هذا من جانب ومن جانب آخر هناك العديد من المشاكل التي تعاني منها هذه التجمعات فيما يتعلق بمياه الشرب فالتجمعات التي يتوفر لديها شبكة مياه 53.2% والتي غالبيتها تقع في الجزء الغربي من الإقليم _توصل الباحث نتيجة الزيارات الميدانية إلى أن هناك العديد من المشاكل التي تواجه هذا القطاع والتي تلخصت بعدم كفاءة هذه الشبكات من حيث حجم التغطية، ومشاكل العجز في كمية المياه التي توفرها هذه الشبكات حيث تعاني هذه الشبكات من انقطاع المياه مرات عديدة.

اما التجمعات التي تعتمد على التمديدات الخاصة والتي تشكل 30.2 % من إقليم الدراسة توصل الباحث إلى إن هناك العديد من المشاكل التي تعاني منها هذه التجمعات وأكثر تحديدا هذه الأسر حيث أن اعتمادها الأول على مصدر المياه يعود إلى جمع مياه الأمطار داخل آبار ومن ثم يتم استخراج هذه المياه اما يدويا أو بواسطة مواتير كهربائية وتتجسد قمة المعاناة إذا استنفذ ما تم جمعه في فصل الشتاء حيث تدخل مرحلة جديدة من المعاناة فيضطر المواطن الانتظار أياماً عديدة للحصول على صهرج من الماء وذلك لافتقار المنطقة إلى موارد المياه التي تفي حاجة أبنائها هذا إلى جانب التكلفة العالية حيث بلغ متوسط سعر الكوب 1.75 دينار اردني وللتخفيف على المواطنين في الجزء الشرقي من إقليم الدراسة والذي تقع فيه غالبية التجمعات التي لا تملك شبكة مياه عامة (صير، الجديدة، سيريس، ميثلون، الجربا) قامت بلدية ميثلون باستصدار رخصة حفر بئر سطحي بلغ عمقه 220 م وطاقته الإنتاجية 20 - 25 كوب/ساعة لكن هذه الكمية بقيت عاجزة عن سداد احتياجات هذه التجمعات ليس فقط المرغوب فيها بل الضرورية.

جدول 24. يبين المساكن المأهولة والأسر والأفراد حسب التجمع السكاني واتصال المسكن بالمياه*

* الجدول من إعداد الباحث

- المصدر: التعداد العام للسكان والمساكن، 1997م.

المجموع	الاتصال بالمياه					التجمع السكاني
	غير مبين	لا يوجد	تمديدات خاصة	شبكة عامة		
96	0	16	80	0	مساكن	صير
105	0	16	89	0	اسر	
574	0	98	476	0	أفراد	
529	0	176	403	0	مساكن	الجديدة
579	0	176	403	0	اسر	
3640	0	1000	2640	0	أفراد	
560	1	207	352	0	مساكن	سيريس
581	1	217	363	0	اسر	
3763	6	1370	2387	0	أفراد	
797	5	224	568	0	مساكن	ميثلون
831	5	237	589	0	اسر	
5227	33	1373	3821	0	أفراد	
465	0	20	51	394	مساكن	صانور
494	0	20	51	423	اسر	
3181	0	96	307	2778	أفراد	
7	0	3	4	0	مساكن	الجربا
9	0	3	6	0	اسر	
54	0	21	33	0	أفراد	
283	0	9	29	245	مساكن	عنزة
286	0	9	29	248	اسر	
1497	0	28	121	1348	أفراد	
65	0	2	23	40	مساكن	الزاوية
65	0	2	23	40	اسر	
524	0	24	174	326	أفراد	
1006	0	44	48	914	مساكن	جبع
1028	0	44	48	936	اسر	
6494	0	198	238	6058	أفراد	

المجموع	الاتصال بالمياه					التجمع السكاني
	شبكة عامة	تمديدات خاصة	لا يوجد	غير مبين		
36	55	36	0	0	مساكن	العصاعصة
40	55	40	0	0	اسر	
348	250	348	0	0	أفراد	
410	388	17	4	1	مساكن	الفندقومية
414	392	17	4	1	اسر	
2509	2401	87	16	5	أفراد	
685	669	9	5	2	مساكن	سيلة الظهر
698	682	9	5	2	اسر	
4670	4567	95	27	11	أفراد	
141	0	116	25	0	مساكن	العطارة
144	0	119	25	0	اسر	
800	0	700	100	0	أفراد	

من هنا تبرز الضرورة إلى إعطاء هذا القطاع شيئاً من الأهمية وضرورة العمل على توفير مورد مائي بكميات تفي احتياجات المواطنين المنزلية والخدماتية والصناعية، وإن افتقار المنطقة للنشاطات الصناعية الحقيقية (على الرغم من أنها غنية بالأيدي العاملة ومتطلبات التصنيع الزراعي) إنما يعود جزء منه إلى افتقارها لمصادر المياه الكافية حيث تعتبر المياه من الضروريات للمنشآت الصناعية.

2:4:5 الطاقة الكهربائية:

تعتبر الكهرباء مرفقاً عاماً حيوياً لكل مساكن تجمعات إقليم الدراسة ومحلاتها التجارية ومبانيها العامة ومنشآتها وشوارعها.

ومن قراءة الجدول رقم (25) يتضح لنا أن نسبة المساكن المأهولة المتصلة بالشبكات العامة للكهرباء في الإقليم 89.8 % ونسبة المساكن المأهولة والمستخدمة للمولد الخاص 1.5 %، في حين بلغت نسبة المساكن المأهولة ولا يوجد لديها كهرباء 8.6 %، وبالمقارنة مع المحافظة

جنين والأراضي الفلسطينية فقد بلغت المساكن المأهولة المتصلة بالشبكة العامة للكهرباء 90.4% و 94.7% على التوالي و 6.6% و 2.4% على التوالي مولد خاص أما باقي المساكن المأهولة لا يوجد فيها كهرباء حيث بلغت 3% و 2.9% للمحافظة والأراضي الفلسطينية على التوالي.

من هنا نلاحظ ارتفاع نسبة المساكن المأهولة والمتصلة بالشبكات العامة للكهرباء حيث بلغت 89.8% وهي قريبة من نسبة المحافظة والأراضي الفلسطينية بشكل عام. لكن من الملاحظ هنا أن إقليم الدراسة يحتوي على نسبة كبيرة من المساكن المأهولة والتي لا يوجد لديها كهرباء والبالغة 8.6% وهي نسبة كبيرة إذا ما قورنت مع المحافظة والأراضي الفلسطينية حيث بلغت 3% و 2.9% على التوالي.

هذا من جهة أما من جهة أخرى فقد أظهرت نتائج المسح الميداني ان هناك أربعة تجمعات أي ما نسبته 30.1% من تجمعات إقليم الدراسة تعاني من سوء شبكات الكهرباء فيها وهي: صانور، سيريس، سيلة الظهر والعصاصة كما ان هناك تجمعين 15.3% من تجمعات إقليم الدراسة قيمت شبكاتها بأنها متوسطة وهي: الفندقومية والعطارة.

أما بقية التجمعات والتي تشكل 53.8% من تجمعات إقليم الدراسة تتصف شبكاتها بأنها جيدة، وفيما يتعلق بمصدر الطاقة الكهربائية فقد أظهرت النتائج أن جميع التجمعات في إقليم الدراسة تعتمد في مصدرها على الكهرباء القطرية باستثناء قريتي الزاوية والعطارة حيث مصدر الطاقة مولدات كهربائية خاصة للمجالس وتعاني هاتين القريتين من عدم انتظام التيار الكهربائي لان المصدر لا يفي حاجة التجمعات.

جدول رقم 25. يبين المساكن المأهولة والأسر والأفراد حسب التجمع السكاني واتصال المسكن بالكهرباء*

* الجدول من إعداد الباحث

ومصدر المعلومات: التعداد العام للسكان والمساكن 1997م ونتائج المسح الميداني

المجموع	الاتصال بالكهرباء								التجمع السكاني
	شبكة عامة	%	مولد خاص	%	لا يوجد	%	غير مبين		
96	86	89.6	6	6.3	4	4.2	0	مساكن	صير
105	93	88.6	8	7.6	4	3.8	0	اسر	
574	500	87.1	51	8.9	23	4.0	0	أفراد	
579	557	96.2	5	0.9	17	2.9	0	مساكن	الجديدة
579	557	96.2	5	0.9	17	2.9	0	اسر	
3640	3580	98.4	21	0.6	39	1.1	0	أفراد	
560	542	96.8	4	0.7	14	2.5	0	مساكن	سيريس
581	563	96.9	4	0.7	14	2.4	0	اسر	
3763	3707	98.5	14	0.4	42	1.1	0	أفراد	
797	777	97.5	4	0.5	13	1.6	3	مساكن	ميثلون
831	810	97.5	4	0.5	14	1.7	3	اسر	
5227	5123	98.0	31	0.6	55	1.1	18	أفراد	
465	454	97.6	8	1.7	3	0.6	0	مساكن	صانور
494	482	97.6	9	1.8	3	0.6	0	اسر	
3181	3116	98.0	54	1.7	11	0.3	0	أفراد	
7	3	42.9	0	0.0	4	57.1	0	مساكن	الجربا **

** تم إدراجها من قبل الباحث لاتصالها بشبكة قطرية

المجموع	الاتصال بالكهرباء							التجمع السكاني
	شبكة عامة	%	مولد خاص	%	لا يوجد	%	غير مبين	
9	5	55.6	0	0.0	4	44.4	0	اسر
64	28	43.8	0	0.0	26	40.6	0	أفراد
283	270	95.4	6	2.1	7	2.5	0	مساكن
286	273	95.5	6	2.1	7	2.4	0	اسر
1497	1463	97.7	23	1.5	11	0.7	0	أفراد
65	41	63.1	0	0.0	24	36.9	0	مساكن
65	41	63.1	0	0.0	24	36.9	0	اسر
524	333	63.5	0	0.0	191	36.5	0	أفراد
1006	985	97.9	7	0.7	14	1.4	0	مساكن
1028	1007	98.0	7	0.7	14	1.4	0	اسر
6494	6422	98.9	35	0.5	37	0.6	0	أفراد
36	35	97.2	1	2.8	0	0.0	0	مساكن
40	39	97.5	1	2.5	0	0.0	0	اسر
348	335	96.3	13	3.7	0	0.0	0	أفراد
410	408	99.5	0	0.0	1	0.2	1	مساكن
414	412	99.5	0	0.0	1	0.2	1	اسر

*** تم إدراجها من قبل الباحث لاتصالها بشبكة محلية تابعة للمجلس

المجموع	الاتصال بالكهرباء							التجمع السكاني
	شبكة عامة	%	مولد خاص	%	لا يوجد	%	غير مبين	
2509	2468	98.4	0	0.0	6	0.2	5	أفراد
685	667	97.4	5	0.7	11	1.6	2	سيطة الظهر
698	680	97.4	5	0.7	1	0.1	2	اسر
4670	4585	98.2	30	0.6	44	0.9	1	أفراد
141	135	95.7	5	3.5	1	0.7	0	مساكن
144	138	95.8	5	3.5	1	0.7	0	اسر
800	772	96.5	24	3.0	4	0.5	0	أفراد
5130		89.8		1.5		8.6		% من إقليم الدراسة

3:4:5 خدمات النفايات:

باستثناء بلدة ميثلون التي يتوفر لها سيارة جمع النفايات وحاويات تغطي كافة مساكن التجمع، أظهرت نتائج الدراسة الميدانية التي قام بها الباحث مدى

العجز في خدمة النفايات لإقليم الدراسة حيث تبين أن هناك خمسة تجمعات والتي تشكل 38.5% من تجمعات الإقليم و 44.4% من جملة مساكن إقليم الدراسة

تشارك جميعها في سيارة نفايات واحدة وهي جمع، العصاعصة، الفنادقومية، سيطة الظهر والعطارة ويفتقر معظمها لحاويات جمع النفايات ولا يتم جمع النفايات سوى

يومي في الأسبوع مما يتسبب في تكديس النفايات على الطرقات وأمام المنازل والمحال التجارية تاركة آثارها السلبية على البيئة والمحيط .

أما بقية التجمعات فقد أظهرت النتائج أنها تفتقر لمثل هذه الخدمة حيث تقوم بحال هذه التجمعات باستحجار جرارات وعمال لجمع النفايات من أمام

المنازل ومن ثم التخلص منها في الأودية المجاورة لهذه التجمعات والتي تبعد عن التجمعات 2-3 كم مما يشكل أخطار بيئية قاتلة وقاسية من أمراض وأوبئة. لذا تبرز

الحاجة هنا إلى ضرورة توفير العدد المناسب من سيارات جمع النفايات والحاويات والتي تتناسب مع الحجم السكاني والعمراني في إقليم الدراسة ومن ثم العمل على

اقتراح مكب نفايات مشترك يكون بعيدا عن المناطق العمرانية والزراعية للحد من عملية التلوث البيئي.

4:4:5 خدمات الصرف الصحي:

كبقية التجمعات الريفية الفلسطينية يفتقر إقليم الدراسة إلى شبكة عامة للصرف الصحي حيث من قراءة الجدول رقم (26) يتضح لنا أن ما نسبته 97.1% من جملة المساكن المأهولة في إقليم الدراسة متصلة بحفر امتصاصية مقابل 2.8% من المساكن المأهولة لا يوجد لديها ما سبق من هنا تبرز لدينا مشكلة الخطر البيئي والذي تسببه هذه الحفر الامتصاصية على المياه السطحية والجوفية، هذا من جهة أما من جهة أخرى فإن هذه الآلية في التصريف تعتبر هدرًا لمياه الصرف الصحي والتي من الممكن استغلالها للزراعة خاصة وإن إقليم الدراسة يمتاز بخصوبة تربته وافتقاره لمياه الري فمن هنا تبرز الحاجة إلى ضرورة استغلال هذه المياه (الصرف الصحي) عن طريق ربط المنازل المأهولة بشبكة صرف صحي وإنشاء محطة تنقية لخدمة هذه التجمعات بحيث تعمل على إعادة تأهيل هذه المياه المهدورة ومن ثم تنشيط القطاع الزراعي.

كما أظهرت الدراسة الميدانية حدة المشاكل التي تعاني منها تجمعات إقليم الدراسة لافتقارها إلى شبكات تصريف مياه الأمطار والتي غالباً ما تتسبب بالعديد من الأضرار للمنازل خاصة في المناطق ذات الميلان الحاد والمنازل الواقعة في قلب الأودية، وبالإضافة إلى ذلك تعمل هذه الانجرافات على تخريب البنية التحتية للعديد من الشوارع حيث من هنا تبرز الحاجة إلى العمل لتوفير شبكات لتصريف مياه الأمطار في هذه التجمعات.

جدول رقم 26. المساكن المأهولة والأسر والأفراد حسب التجمع السكاني واتصال المسكن بالصرف الصحي*

المجموع	الاتصال بالصرف الصحي						التجمع السكاني
	شبكة عامة	حفرة امتصاصية	%	لا يوجد	%	غير مبين	

* الجدول من إعداد الباحث

ومصدر المعلومات: التعداد العام للسكان والمساكن 1997م ونتائج المسح الميداني

المجموع	الاتصال بالصرف الصحي						التجمع السكاني
	غير مبين	%	لا يوجد	%	حفرة امتصاصية	شبكة عامة	
96	0	3.1	3	96.9	93	0	مساكن
105	0	2.9	3	97.1	102	0	اسر
574	0	2.3	13	97.7	561	0	أفراد
579	0	2.1	12	97.9	567	0	مساكن
579	0	2.1	12	97.9	567	0	اسر
3640	0	1.5	55	98.5	3585	0	أفراد
560	0	1.4	8	98.6	552	0	مساكن
581	0	1.4	8	98.6	573	0	اسر
3763	0	1.1	40	98.9	3723	0	أفراد
797	4	1.8	14	97.7	779	0	مساكن
831	4	1.8	15	97.7	812	0	اسر
5227	25	1.3	69	98.2	5133	0	أفراد
465	0	1.5	7	98.5	458	0	مساكن
494	0	1.4	7	98.6	487	0	اسر
3181	0	1.3	41	98.7	3140	0	أفراد
7	0	14.3	1	85.7	6	0	مساكن
9	0	11.1	1	88.9	8	0	اسر
54	0	16.7	9	83.3	45	0	أفراد
283	0	0.7	2	99.3	281	0	مساكن
286	0	0.7	2	99.3	284	0	اسر
1497	0	0.2	3	99.8	1494	0	أفراد
65	0	0.0	0	100.0	65	0	مساكن
65	0	0.0	0	100.0	65	0	اسر
524	0	0.0	0	100.0	524	0	أفراد
1006	2	1.2	12	98.6	992	0	مساكن
1028	2	1.2	12	98.6	1014	0	اسر

المجموع	الاتصال بالصرف الصحي						التجمع السكاني
	شبكة عامة	حفرة امتصاصية	%	لا يوجد	%	غير مبين	
أفراد	0	6429	99.0	51	0.8	14	6494
مساكن	0	36	100.0	0	0.0	0	36
اسر	0	40	100.0	0	0.0	0	40
أفراد	0	348	100.0	0	0.0	0	348
مساكن	0	409	99.8	0	0.0	1	410
اسر	0	413	99.8	0	0.0	1	414
أفراد	0	2504	99.8	0	0.0	5	2509
مساكن	0	653	95.3	30	4.4	2	685
اسر	0	666	95.4	30	4.3	2	698
أفراد	0	4458	95.5	201	4.3	11	4670
مساكن	0	132	93.6	8	5.7	1	141
اسر	0	135	93.8	8	5.6	1	144
أفراد	0	765	95.6	26	3.3	9	800
% من مساكن إقليم الدراسة							
							2.8
							97.1

5:4:5 شبكة الطرق الداخلية في إقليم الدراسة:

تتمتع التجمعات العمرانية في إقليم الدراسة بشبكة واسعة من الطرق الداخلية والخارجية منها ما هو معبد ومنها البسكورييس والتراي، وفيما يتعلق بدراسة الطرق الداخلية لهذه التجمعات يتضح لنا من قراءة الجدول رقم (27) ان هذه التجمعات ترتبط بالعديد من الطرق الداخلية والتي بلغ طولها 125 كم منها 74 كم معبدة وهي 59 % من جملة الطرق الداخلية، 42 % من هذه الطرق المعبدة تقع في تجمعي جبع و ميثلون حيث بلغت طرقيهما الداخلية المعبدة 13 كم و 18 كم على التوالي.

في حين بلغ طول الطرق الداخلية البسكورييس 20.5 كم حيث تشكل 16.4 % من جملة الطرق الداخلية للإقليم و 41 % منها تقع في تجمعي عنزة، يمثلون حيث بلغت طول الطرق البسكورييس الداخلية فيهما 5 كم و 3.5 كم على التوالي . كما بلغ طول جملة الطرق الداخلية الترابية للتجمعات 31.5 كم والتي تشكل 25 % من طول جملة الطرق الداخلية و 40 % من هذه الطرق الترابية تقع في تجمعي سيلة الظهر والزواوية، حيث كان طول الطرق الترابية فيها 8 كم و 4.5 كم على التوالي.

ومن الجدير ذكره هنا أنّ ما نسبته 65 % من الطرق الداخلية داخل هذه التجمعات أظهرت الدراسة الميدانية أنها بحالة سيئة وبحاجة إلى تعبيد من جديد.

كما يتبين من الجدول أنّ هذه التجمعات تملك العديد من المداخل التي تربط هذه التجمعات فيما بينها وبالأقاليم المجاورة حيث بلغ عدد المداخل لجملة تجمعات إقليم الدراسة 59 مدخل، 24 منها معبد أي 40.6 % من جملة المداخل و 17 مدخل من البسكورييس أي ما نسبته 29 % من جملة المداخل في حين بلغ عدد المداخل الترابية 18 مدخل بنسبة 30.4 % من جملة هذه المداخل.

جميع هذه القراءات تدلّ على أنّ إقليم الدراسة يملك العديد من الطرق الداخلية والخارجية بالإضافة إلى تعدد مداخل هذه التجمعات إلا أن هذه الطرق والمداخل بحاجة إلى إعادة تأهيل وتعبيد لتسهيل عملية الاتصال والتفاعل المكاني والإقليمي لهذه التجمعات إذ تعد خارطة الطرق العمود الفقري الذي تبنى عليه جميع المشاريع التنموية التطويرية وتقاس درجة نجاح هذه المشاريع بدرجة توفر شبكة الطرق الجيدة.

جدول رقم 27 . يبين شبكة الطرق الداخلية والمداخل لكل تجمع من تجمعات إقليم الدراسة*

التجمع	طرق داخلية / كم			عدد المداخل لكل تجمع		
	معبد	بسكورييس	ترابي	معبد	بسكورييس	ترابي
						المجموع

* الجدول من إعداد الباحث، والمعلومات المسح الميداني.

8	5	1	2	3	3.5	18	ميثلون
3	1	1	1	1	1.5	3	صير
7	2	3	2	2.5	0	5	الجديدة
4	0	1	3	1	2	4.5	سيريس
4	0	1	3	2	2	4	صانور
2	1	0	1	0.5	0.5	0.2	الجربا
4	1	2	1	3	5	6	عنزا
3	0	3	0	4.5	2	0	الزاوية
7	3	2	2	3	2	13	جبع
3	1	0	2	1	0	1.5	العصاعصة
4	1	1	2	0	1	6.5	الفندقومية
5	0	2	3	8	1	8	سيطة الظهر
5	3	0	2	2	0	4.5	العطارة
59	18	17	24	31.5	20.5	74.2	المجموع

5:5 الخدمات العامة في إقليم الدراسة:

تهدف دراسة الخدمات العامة في إقليم الدراسة إلى التعرف على حجم هذه الخدمات ومدى التوافق بين التوزيع الحالي لهذه الخدمات والتجمعات السكانية، إذ يرتبط الارتفاع بالمستوى الاقتصادي للسكان ارتباطا وثيقا بمدى توفر الخدمات التي تظهر مقدار الاستفادة من التنمية الاقتصادية، ومن هنا سيتم دراسة الخدمات بحسب توزيع هذه الخدمات كما هي موجودة في إقليم الدراسة ومن ثم إظهار مدى التوافق بين الحجم والتوزيع الفعلي للخدمات والتجمعات السكانية في إقليم الدراسة.

1:5:5 توزيع الخدمات التعليمية في إقليم الدراسة:

تلعب الخدمات التعليمية دورا فعالا في النهوض بالتجمعات العمرانية الريفية في شتى النواحي الاجتماعية والاقتصادية وتشمل هذه الخدمات في إقليم الدراسة دور الحضانة ورياض الأطفال والمدارس الأساسية والثانوية للذكور والإناث وقد عمل الباحث على تقسيم هذه الخدمات

إلى قسمين، الخدمات التي تقدم للأطفال تحت سن الخمس سنوات وهي غير إلزامية كدور الحضانة ورياض الأطفال والقسم الثاني يشمل المرحلة الإلزامية حتى الثانوية.

أ) دور الحضانة ورياض الأطفال:

وهما مرحلتان سابقتان لمرحلة التعليم الابتدائي الإلزامي، وهما ليستا إلزاميتين، وتلعبان دوراً هاماً لاسيما في المجتمعات المتحضرة حيث تغيرت عادات المجتمع وتقاليدته وأصبح للمرأة دور فعال في ميدان العمل حيث برزت الحاجة إلى وجود بديل لرعاية الأطفال في السنوات الأولى من عمرهم، هذا بالإضافة إلى أن هذه الدور تخفف العبء عن الأم أثناء ساعات النهار الأولى حيث تمكنها من القيام بالأنشطة المنزلية الأخرى أثناء وجود الأطفال في المدرسة، حيث من هنا تبرز الحاجة إلى توفير هذه الخدمة في كل تجمع بالإضافة إلى رياض الأطفال التي تضم الأطفال من سن 4-5 سنوات.

وفيما يتعلق بإقليم الدراسة يتضح لنا من قراءة الجدول رقم (28) أن دور الحضانة خالية من جميع هذه التجمعات باستثناء بلدة ميثلون كذلك فيما يتعلق برياض الأطفال نرى أن بعض التجمعات مثل صير والجربا والعصاعصة خالية أيضاً من خدمة رياض الأطفال كما أن هناك تجمعين من التجمعات التي تحظى بهذه الخدمة قد سجلا تزامناً في الفصول وهما العطارة وسيلة الظهر حيث كان تزامن الفصول فيهما 45 و 37.5 طفل لكل فصل على التوالي ، حيث تشير الدراسات إلى أن كثافة الفصل المثالية لرياض الأطفال 25-30 طفل لكل فصل ، كذلك تشير النتائج إلى ارتفاع عدد الأطفال لكل معلم خاصة في ميثلون والجديدة جبع حيث كان 35 و 42.9 و 40 طالباً لكل معلم على التوالي. هذا من جانب أما من الجانب الآخر فقد أظهرت الدراسة الميدانية أن جميع هذه التجمعات تعاني من بعد رياض الأطفال عن المنازل حيث تشير

الدراسات إلى إن البعد المثالي لدور الحضانة ورياض الأطفال عن المنزل يجب إن يكون 200-400م وتكون هناك سهولة للوصول بعيدا عن أزمة المواصلات⁽¹⁾.

جدول رقم 28. يبين توزيع دور الحضانة ورياض الأطفال في إقليم الدراسة*

رياض الأطفال						التجمع
عدد	أطفال	معلمين	عدد الغرف	كثافة الفصل	طالب / معلم	
3	350	10	12	29.2	35.0	ميثلون
1	23	1	1	23.0	23.0	صير
1	300	7	10	30.0	42.9	الجديدة
2	200	4	4	50.0	50.0	سيريس
1	90	4	3	30.0	22.5	صانور
0	0	0	0	0.0	0.0	الجريا
1	50	3	4	12.5	16.7	عنزة
1	25	1	2	12.5	25.0	الزاوية
5	200	5	8	25.0	40.0	جبع
0	0	0	0	0.0	0.0	العصاصة
3	150	6	8	18.8	25.0	الفندقومية
4	300	10	8	37.5	30.0	سيطة الظهر
1	45	2	1	45.0	22.5	العطارة
دور الحضانة**						التجمع
عدد	أطفال	عدد المربيات	عدد الغرف	كثافة الفصل	طفل / مربية	
1	12	2	2	6.0	6.0	ميثلون

(ب) توزيع المدارس الأساسية والثانوية في إقليم الدراسة:

يغطي إقليم الدراسة شبكة من المدارس الأساسية والثانوية بلغ عددها 34 مدرسة أساسية

وثانوية موزعة على 12 تجمع عمراني والجدول رقم (29) يوضح لنا التوزيع الجغرافي

للمدارس الأساسية والثانوية في إقليم الدراسة.

(1) فوز , مصطفى , مبادئ تخطيط المدن.

* الجدول من إعداد الباحث، والمعلومات مديرية قباطية للتربية والتعليم.

** جميع التجمعات خالية من هذه الخدمة باستثناء بلدة ميثلون.

من قراءة الجدول رقم (29)، والشكل رقم (12) و(13) يتضح لنا أن:

❖ بلغت المدارس الأساسية والثانوية في إقليم الدراسة 34 مدرسة تقدم خدماتها إلى (12049) طالب وطالبة على اختلاف مراحلهم التعليمية طبقاً لإحصاء العام الدراسي 2002/2003م.

ومن دراسة التوزيع الحالي لهذه المدارس على التجمعات العمرانية داخل الإقليم يتضح لنا التفاوت بينهما من حيث عدد المدارس وعدد الفصول وعدد التلاميذ والكثافة حيث نلاحظ من الجدول السابق ان تجمع جبع يضم اكبر عدد من التلاميذ 2412 طالب وطالبة وعدد المدارس في هذا التجمع 4 مدارس في الوقت الذي نرى فيه ان بعض التجمعات تملك 5 مدارس وعدد طلابها اقل بكثير مثل قرية سيلة الظهر حيث بلغ عدد طلابها 1803 طالب وطالبة في المقابل نرى أيضا افتقار قرية الجربا إلى أي مستوى من الخدمات التعليمية.

ومن الجدير ذكره أيضا أن قرية صير تشترك مع قرية الكفير في مدرسة أساسية تضم (7) شعب ويتجلى العجز في قطاع الخدمات التعليمية إذا ما تم دراسة كثافة الفصول حيث يتضح ان هناك تجمعات سجلت فيها كثافات عالية جدا وهي: الفندقومية، جبع، ميتلون سيريس حيث بلغت كثافة الفصول فيها 37، 37، 35، 32.8 طالب وطالبة لكل فصل على التوالي، كما إن هناك تجمعات سجلت فيها كثافات متوسطة وهي العطاره والجديدة صانور حيث بلغت الكثافة فيها 30.7 و30 و29.5 على التوالي.

كما أننا نلاحظ ان هناك تبايناً واضحاً في توزيع المعلمين داخل إقليم الدراسة حيث ان هذا التوزيع لا يتناسب مع توزيع الطلاب فنلاحظ أن بعض التجمعات كان نصيب المعلم فيها 25.5 و24.6 و23 طالب لكل معلم وهذه التجمعات هي جبع و الفندقومية ميتلون على التوالي، وهي نفس التجمعات التي سجلت أعلى كثافة في الفصول ويعود السبب إلى ارتفاع عدد الطلاب فيها حيث إن مجموع طلاب هذه القرى الثلاث تشكل 43.6 % من جملة طلاب الإقليم

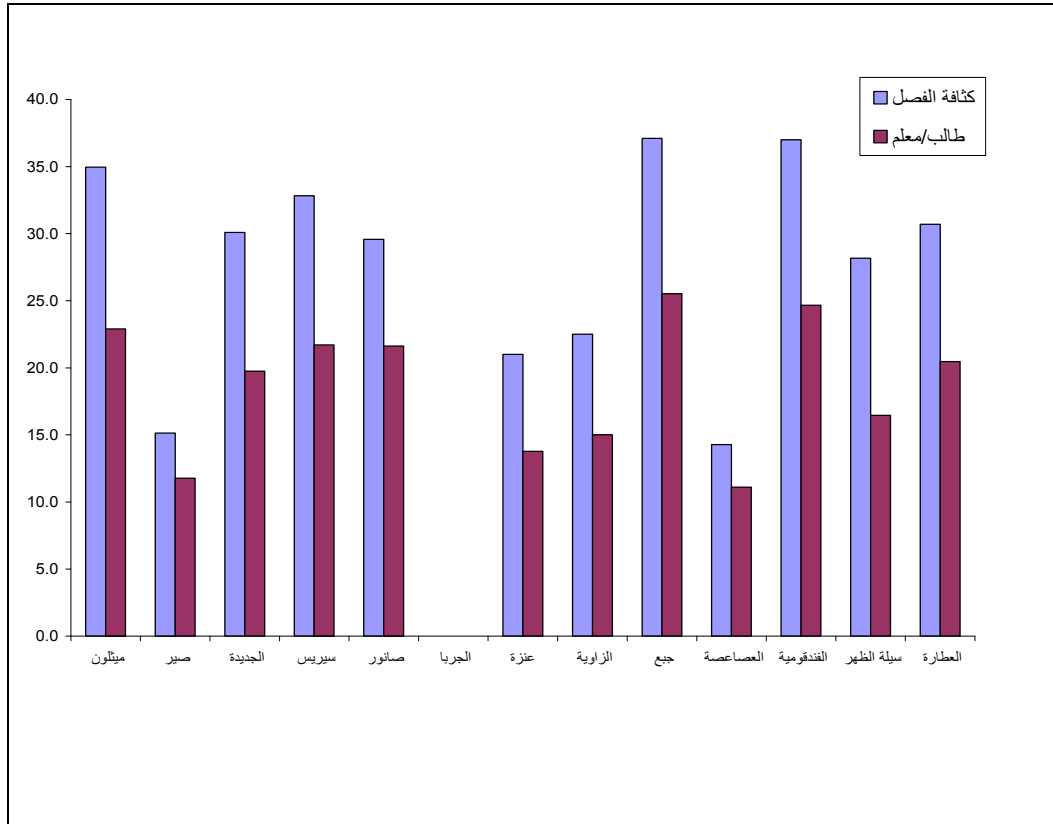
جدول رقم 29. يبين التوزيع العددي للمدارس الأساسية والثانوية حسب التجمع والمساحة وعدد الطلاب والمعلمين والكثافة للعام 2002/2003م*

التجمع	عدد المدارس	المساحة الكلية	عدد الطلاب	عدد الشعب	عدد المعلمين	كثافة الفصل	طالب / معلم
ميثلون	5	18858	1993	57	87	35.0	22.9
صير	1	2000	106	7	9	15.1	11.8
الجديدة	4	5318	1264	42	64	30.1	19.8
سيريس	4	13630	1444	44	66.5	32.8	21.7
صانور	3	17231	1124	38	52	29.6	21.6
الجربا	0	0	0	0	0	0.0	0.0
عنزة	2	24067	420	20	30.5	21.0	13.8
الزاوية	1	4000	225	10	15	22.5	15.0
جبع	4	16300	2412	65	94.5	37.1	25.5
العصاعصة	1	550	100	7	9	14.3	11.1
الفندقومية	2	5504	851	23	34.5	37.0	24.7
سيلة الظهر	5	18145	1803	64	109.5	28.2	16.5
العطارة	2	7998	307	10	15	30.7	20.5
المجموع	34	133601	12049	387	586.5	31.1	20.5

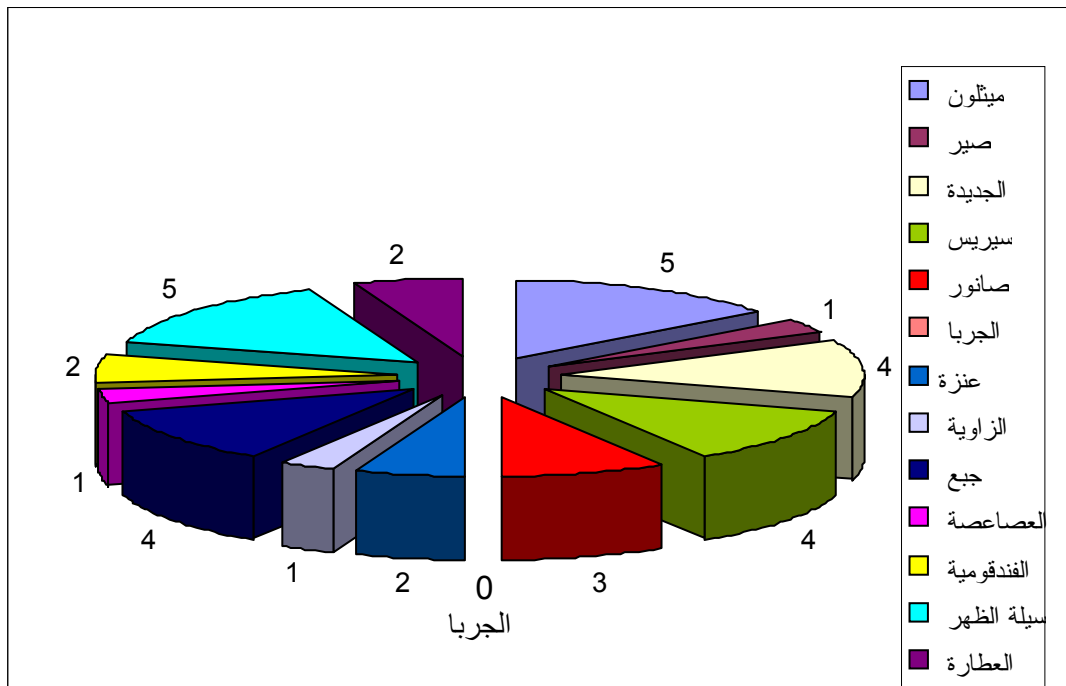
* الجدول من إعداد الباحث.

والمصدر: الملحق رقم (2)، قسم التخطيط والإحصاء، مديرية قباطية، بيانات غير منشورة.

شكل رقم 12. يبين مستوى الخدمات التعليمية في اقليم الدراسة



شكل رقم 13. يبين توزيع المدارس في اقليم الدراسة والبالغ عدد 34 مدرسة



في المقابل سجلت بعض التجمعات انخفاضاً واضحاً في هذه الكثافة حيث بلغت 11.1، 11.8، 13.8، 15، 16.5 طالب وطالبة لكل معلم وهي العصاعصة، صير عنزة، الزاوية وسيلة الظهر حيث تستحوذ على 29.5% من إجمالي عدد المعلمين في إقليم الدراسة في حين إن هذه القرى لا تضم من الطلاب سوى 22% من إجمالي طلاب الإقليم.

من هنا يتضح لنا ضرورة إعطاء قطاع التعليم بعض الاهتمام حيث نلاحظ أن هناك بعض التجمعات تفتقر لأي نوع من أنواع هذه الخدمات كالجربا إذ لا بد من العمل على إنشاء مدرسة أساسية في هذا التجمع، أما بقية التجمعات فقد دلت كثافة الفصول في بعضها على مستوى العجز في هذه الخدمات إذ يتطلب الوضع إنشاء فصول ومدارس جديدة بحيث يتناسب حجم هذه الخدمات مع حجم كل تجمع.

2:5:5 توزيع الخدمات الصحية في إقليم الدراسة:

تعتبر الخدمات الصحية من أهم الخدمات التي تقدم في أي مجتمع، وتقاس درجة تقدم أي مجتمع ما بدرجة ما يتمتع به أفرادها من ارتفاع في مستوى الخدمات الصحية والتي تنعكس على صحة المواطنين ومن ثم على طاقة هذا المجتمع الإنتاجية فالفرد العليل لا يستطيع إن ينتج أو يساهم في عملية الإنتاج ويكون خسارة مادية على الوطن، وبناءً عليه فإن دراسة الخدمات الصحية في إقليم الدراسة ضرورية ليس لتوضيح مدى التوافق بين التوزيع الفعلي لمراكز الخدمات الصحية وتوزيع السكان _ كما اعتاد الباحثون في هذا المجال _ بل لتوضيح مدى افتقار إقليم الدراسة لمثل هذه الخدمات والتي تعد من أبرز المشاكل التي تعاني منها منطقة الدراسة حيث لا يوجد هناك من المراكز ما يمكن دراسة توزيعه فهي مراكز غائبة عن الواقع ليست سوى غرفة أو غرفتين لا تختلف عن بعض البيوت المهجورة في هذه التجمعات حيث تفتح أبوابها مرة أو مرتين اسبوعياً دون وقت محدد.

وتبدو الصورة واضحة من الجدول رقم (30) التالي الذي يوضح توزيع هذه المراكز الصحية داخل إقليم الدراسة وحجم الطاقم الطبي العامل بها.

من قراءة الجدول نلاحظ أن مجموع المراكز الصحية داخل إقليم الدراسة بلغت (9) مراكز على اختلاف أحجامها، ونلاحظ غياب هذه المراكز عن بعض هذه التجمعات مثل: الفندقومية والزاوية والعصاعصة والجربا اللواتي قدر عدد سكانها لعام 2002 م (2992)، (647)، (471)، (45) نسمة على التوالي.

وفيما يتعلق ببقية التجمعات التي استحوذت على مثل هذه المراكز يمكن وصف هذه المراكز بأنها مجرد مبانٍ مهجورة لا تقدم الحد الأدنى من الخدمات باستثناء مستوصف يمثلون الصحي الذي يتمتع بطاقم طبي مناسب (نوعا ما) حيث تجسدت فيه الشراكة ما بين وزارة الصحة والإغاثة الطبية إلا أنه يعاني من كثافة الوافدين إليه حيث لا يقتصر في خدماته على سكان بلدة ميتلون وإنما تمتد خدماته لتشمل صانور والجديدة سيريس والزاوية وعنزة والجربا والعصاعصة جبع حيث قدر عدد الوافدين إليه بـ 165 مراجع يوميا، ما بين عيادة الطب العام وطب الأسنان وطب النساء والمختبر.

ومن الجدير ذكره هنا أن هذا المركز لا يضم سوى 3.5 طبيب حيث من هنا يبرز العبء الملقى على المركز.

يلي هذا المركز بالأهمية مركز جبع الطبي ومركز سيلة الظهر إلا أنهما لا يفيان بالحد الأدنى من حاجة المواطنين حيث يعمل في كل مركز طبيب عام واحد فقط. في حين أن عدد سكان هذه التجمعات قدر عام 2002م (7844)، (5428) على التوالي.

وعلى اعتبار أن الطبيب يقوم بخدمة 2000 من سكان إقليم الدراسة (متوسط متوسطات الخدمة في الدول النامية) ⁽¹⁾.

وحيث أن جملة سكان إقليم الدراسة قدرت عام 2002م بـ 38763 فإن العدد المطلوب من الأطباء لخدمة جملة سكان الإقليم يكون 19.38 طبيباً، بينما يتضح لنا من جدول التوزيع أن عدد الأطباء العاملين في إقليم الدراسة (8*) أطباء ومن ثم يكون عدد النقص في الأطباء 11.38 طبيب أي أكثر من ضعف الخدمة الموجودة أي أن نسبة العجز في الأطباء 57%.

وعلى اعتبار أن لكل 1500 مواطن ممرض فإن العدد المطلوب داخل إقليم الدراسة 25.84 ممرض، وحيث أن عدد الممرضين العاملين حتى نهاية عام 2002م هو 11 ممرض فإن النقص يكون 14.84 ممرض أي أن نسبة العجز في التمريض 56%.

من هنا نلاحظ حجم العجز في الخدمات الصحية الحكومية المتوفرة في إقليم الدراسة حيث من هنا تبرز الحاجة الماسة إلى تطوير هذا القطاع عن طريق فتح مراكز صحية جديدة في التجمعات الخالية من هذه الخدمات كالفندقومية والجربا والعصاعصة والزاوية والعمل على تطوير ما هو قائم وتفعيله بحيث يتناسب مع حجم هذه التجمعات السكانية بالإضافة إلى العمل على تعدد التخصصات والخدمات كخدمة طب العيون وتوفير عيادات طب الأسنان والنساء ورعاية الأمومة والطفولة بالإضافة إلى ضرورة توفير المختبرات ومراكز الأشعة، وذلك من أجل توفير على المواطنين مشقة عناء السفر إلى المدينة إذ تفيد الإحصائيات في مستوصف ميثلون إلى أن معدل عدد الحالات التي يتم تحويلها إلى المدينة 45 - 50 حالة شهرياً ما بين

(1) محمد، خلف الله حسن، البيئة والتخطيط العمراني، دار المعرفة الجامعية، 1999م، ص 179.

* هناك بعض الأطباء العاملين بعيادات خاصة داخل إقليم الدراسة تم استثنائهم لقياس مستوى الخدمات المقدمه من الجهات المسؤولة والتي يقع عليها عبء توفير كافة الخدمات الصحية للمواطنين كماً ونوعاً.

عدم وجود مختص أو إجراء تحاليل وأشعة غير متوفرة أو حالة تستوجب العناية المركزة أو حالة ولادة ⁽¹⁾ .

ومن الجدير ذكره هنا أن جمعية ميثلون الخيرية تعمل على إنشاء مركز توليد داخل بلدة ميثلون وذلك بدعم من قبل الإغاثة الطبية ومؤسسة مرام ومؤسسة CARE حيث تعمل الإغاثة على توفير الكادر الفني وتتولى مؤسسة مرام تدريب هذا الكادر في حين تقدم CARE المعدات اللازمة للمشروع.

حيث سيعمل هذا المركز على تقديم خدماته إلى كافة التجمعات العمرانية المجاورة و من المتوقع أن يتسع نفوذ خدماته نطاق إقليم الدراسة ليمتد إلى الأقاليم المجاورة إذ يعد المشروع الأول في المحافظة والثالث في الضفة حتى إعداد هذه الدراسة.

جدول رقم 30. يبين توزيع المنشآت الصحية داخل إقليم الدراسة*

* التجمع	عيادة حكومية	عيادات طب عام	طب أسنان	طب عيون	صيدليات	مختبرات
* ميثلون						
عدد المؤسسات	1	5	4	0	3	1
عدد الأطباء	3.5	5	4	1/14		
عدد المرضى	2			1		1
عدد المرشدين	5					
عدد الصيداللة	1				3	
* صير						
عدد المؤسسات	1					
عدد الأطباء	1/14					
عدد المرضى	1/6					
عدد المرشدين						

⁽¹⁾ مستوصف ميثلون الطبي، بيانات غير منشورة.

* الجدول من إعداد الباحث.

* التجمع	عيادة حكومية	عيادات طب عام	طب أسنان	طب عيون	صيدليات	مختبرات
عدد الصيداللة						
* الجديدة						
عدد المؤسسات	1		1			
عدد الأطباء	4/6		1			
عدد المرضى	1					
عدد المرشدين	5/6					
عدد الصيداللة						
* سيريس						
عدد المؤسسات	1	1	1		1	
عدد الأطباء	4/6	1	1			
عدد المرضى	1					
عدد المرشدين	1					
عدد الصيداللة					1	
* صانور						
عدد المؤسسات	1	2	1		1	
عدد الأطباء	4/6					
عدد المرضى	1					
عدد المرشدين						
عدد الصيداللة						
* الجربا	0	0	0	0	0	0
* عنزة						
عدد المؤسسات	1					
عدد الأطباء	4/6					
عدد المرضى	4/6					
عدد المرشدين	1					
عدد الصيداللة						
* الزاوية	0	0	0	0	0	0

* التجمع	عيادة حكومية	عيادات طب عام	طب أسنان	طب عيون	صيدليات	مختبرات
* جيع						
عدد المؤسسات	1	5	2		3	
عدد الأطباء	1	3	1			
عدد المرضى	1					
عدد المرشدين	1					
عدد الصيدالة					3	
* العصا عصة	0	0	0	0	0	0
* الفندق قومية						
عدد المؤسسات			1			
عدد الأطباء			1			
عدد المرضى						
عدد المرشدين						
عدد الصيدالة						
* سيلة الظهر						
عدد المؤسسات	1	1	1		3	
عدد الأطباء	1	1	1			
عدد المرضى	1					
عدد المرشدين	1					
عدد الصيدالة	1				3	
* العطارة						
عدد المؤسسات	1					
عدد الأطباء	1/12					
عدد المرضى						
عدد المرشدين	1					
عدد الصيداله						

3:5:5 الخدمات الاجتماعية والثقافية:

تتمثل الخدمات الاجتماعية والثقافية في إقليم الدراسة بوجود العديد من الجمعيات الخيرية والنوادي والمؤسسات غير الحكومية والجمعيات التعاونية التي تعمل جاهدة على تقديم خدماتها للمواطنين حيث تتوزع هذه المؤسسات داخل الإقليم بنسب متفاوتة وهذا ما يتضح لنا من الجدول رقم (31).

حيث بلغ عدد الجمعيات الخيرية داخل إقليم الدراسة 7 جمعيات تتوزع في جبع وميثلون والجديدة وسيريس وصانور وعنزرة والفندقومية، و تعمل هذه الجمعيات على تقديم خدماتها للمواطنين كتوفير رياض الأطفال داخل هذه التجمعات والاهتمام بالجانب الصحي للمواطنين من خلال التعاون مع المؤسسات الصحية وعمل أيام طبية لمعالجة الحالات الصحية وخاصة لدى الأطفال والمرأة وإعطاء دورات تدريب وتأهيل ومحو الأمية. بالإضافة إلى توفير بعض النشاطات التعليمية لطلبة المدارس.

ومن الجدير ذكره هنا أن كافة هذه الجمعيات تعاني من الضائقة المالية وعدم توفر الدعم الملائم لها لتعتمد هذه الجمعيات في دخلها على الاشتراكات السنوية وعوائد نشاطاتها الزهيدة كما أظهرت نتائج الدراسة افتقار هذه الجمعيات إلى المقرات حيث تعمل هذه الجمعيات على استئجار مقرات لها، وقد تعطل عمل بعض الجمعيات كجمعية الجديدة الخيرية بسبب الضائقة المالية التي تمرّ بها. حيث من هنا تبرز الحاجة الماسة إلى ضرورة دعم هذه الجمعيات وتفعيلها والعمل على إنشاء جمعيات جديدة في القرى التي تفتقر لمثل هذه الجمعيات مثل سيلة الظهر والعطارة والعصاعصة وصير والجربا والزاوية والتي تشكل 46% من عدد التجمعات قيد الدراسة.

وبالإضافة إلى الجمعيات الخيرية نشأت بعض الجمعيات التعاونية كجمعية اتحاد المزارعين في ميثلون وصانور والفندقومية وجمعية مربّي المواشي في جبع حيث تعمل هذه

الجمعيات بالتعاون مع الإغاثة الزراعية على توفير الدعم للمزارعين كتوفير الاشتال والأعلاف... إلخ.

كما أنشأ في كل من ميثلون والجديدة وصانور وعنزة والزاوية وجبع والفندقومية بعض الجمعيات النسوية بترخيص من وزارة الشباب والرياضة ووزارة الزراعة، وبدعم من الإغاثة الزراعية لتنمية المرأة الريفية حيث تعمل الإغاثة الزراعية على تقديم العديد من الخدمات إلى المزارعين عن طريق النادي كالإقراض الزراعي لتربية النحل والأبقار والأغنام وتوزيع الاشتال على المزارعين وعقد العديد من الدورات التدريبية والتثقيفية للمرأة الريفية وقد تبلورت جهود هذه النوادي بالنجاح في العديد من المواقع.

أما على المستوى الثقافي فقد تواجد في الإقليم العديد من النوادي الرياضية والثقافية (غير الفعالة) في كل من ميثلون وصير وسيريس وصانور وعنزة وجبع والفندقومية وسيلة الظهر والعطارة والتي تقدم خدماتها الثقافية والاجتماعية والرياضية المتواضعة من خلال مبانٍ مستأجرة وهي بحاجة إلى بناء مقرات مناسبة وتوفير العديد من الأجهزة لهذه النوادي كالمكتبات وأجهزة الكمبيوتر والملاعب، هذا من جهة ومن جهة أخرى العمل على إنشاء نوادٍ رياضية جديدة في التجمعات التي تفتقر لمثل هذه الخدمة مثل الجديدة والجربا والزاوية والعصاصة.

جدول رقم 31. يبين توزيع الخدمات الاجتماعية والثقافية في إقليم الدراسة* .

المؤشر التجمع	نوادي	جمعيات خيرية	مؤسسات غير حكومية	جمعيات تعاونية	المراكز الإدارية الحكومية / شبه حكومية
ميثلون	2	1	1	2	10
صير	1	0	0	0	1
الجديدة	0	1	0	1	1

* الجدول من إعداد الباحث.

المراكز الإدارية الحكومية / شبه حكومية	جمعيات تعاونية	مؤسسات غير حكومية	جمعيات خيرية	نوادي	المؤشر التجمع
1	0	0	1	1	سيريس
1	2	0	1	1	صانور
1	0	0	0	0	الجربا
1	1	0	1	1	عنزة
1	1	0	0	0	الزاوية
1	2	0	1	1	جبع
1	0	0	0	0	العصاصة
1	2	0	1	1	الفندقومية
1	0	0	0	2	سيلة الظهر
1	0	0	0	1	العطارة
22	11	1	7	11	المجموع

4:5:5 الخدمات الإدارية والأمنية في إقليم الدراسة:

يدير التجمعات العمرانية داخل إقليم الدراسة ثلاثة مجالس بلدية (ميثلون وجبع وسيلة الظهر) وعشرة مجالس قروية تم تكليفها عن طريق التعيين من قبل وزارة الحكم المحلي. هذه المجالس البلدية والقروية لها مقرات داخل هذه التجمعات حيث تعمل على تقديم خدماتها للمواطنين. وفيما يتعلق بخدمات الأحوال المدنية والخدمات الأمنية فقد أظهرت نتائج الدراسة الميدانية خلو كافة التجمعات من المكاتب الحكومية والأجهزة الأمنية وتركزها في بلدة ميثلون فقط وهذا ما يتضح لنا من الجدول السابق حيث بلغ عدد المكاتب الحكومية داخل بلدة ميثلون عشرة مكاتب وهي مكتب لوزارة الشؤون، مكتب لوزارة الداخلية و مكتب للارشاد الزراعي والبيطرة ومكتب بريد ومكتب للأثار ومكتب مخابرات ومركز شرطة، وتعمل هذه الدوائر على تقديم خدماتها لأبناء البلدة والقرى المجاورة حتى أن بعض هذه المكاتب يتسع نطاق خدماته ليخرج عن نطاق إقليم الدراسة.

وقد تجلت أهمية هذه المكاتب في الظروف الطارئة بعد الاغلاقات التي قامت بها سلطات الاحتلال في أعقاب انتفاضة الأقصى، حيث حلت بلدة ميثلون محل المحافظة جنين في تقديم هذه الخدمات ليس فقط لأبناء المحافظة بل امتدت خدماتها إلى بقية المحافظات كمحافظة طولكرم وبعض قرى نابلس وطوباس حيث من هنا تبرز أهمية هذه المكاتب والدور الذي تلعبه في توفير الجهد والمال وعناء السفر والوقت ليس على أبناء البلدة فحسب بل على التجمعات المجاورة أيضا وذلك لقربها من مراكز السكان حيث تتوسط ميثلون هذه التجمعات.

5:5:5 الخدمات الزراعية داخل الإقليم:

تضم الخدمات الزراعية الجمعيات الزراعية والوحدات الإرشادية الزراعية والوحدات البيطرية والتي يقع عليها عبء خدمة القطاع الزراعي في الإقليم.

ومن دراسة التوزيع الحالي لهذه الخدمات يتضح ان إقليم الدراسة والذي يعد منطقة ريفية خصبة ويغلب عليه النشاط الزراعي يفتقر إلى العديد من هذه الخدمات سوى بعض الجمعيات الزراعية غير الفعالة والتي تتواجد في أربعة تجمعات وهي: جبع، وميثلون، وصانور والفندقومية أما بقية التجمعات فهي تفتقر إلى هذه الخدمات حيث يفتقر المزارعون فيها ليس فقط للمساعدات العينية بل أيضا للعمليات الإرشادية مما يتسبب بوقوع بعض الخسائر في هذا القطاع، كما أظهرت الدراسة الميدانية أن ما بين 70-80 % من مربى الأبقار والمواشي يتلقون خدماتهم البيطرية من عيادات بيطرية خاصة وهذا يدل على قصور هذه الخدمات الزراعية في إقليم الدراسة.

ونتيجة هذا القصور الواضح وبهدف الحد من هذا العجز والتسهيل على المزارعين فقد بادرت بلدية ميثلون إلى عرض هذه المشاكل على الجهات المعنية وقد تبلورت الجهود بافتتاح وحدة ميثلون الإرشادية التابعة لوزارة الزراعة في شهر شباط 1997م حيث قامت بلدية ميثلون بتوفير المقر لهذه الوحدة وتغطية مصاريف الماء والكهرباء وتقديم العديد من المساعدات

والتسهيلات كتوفير خدمة الاتصال وتضم الوحدة مرشداً زراعياً يقوم بالزيارات الميدانية وتقديم الإرشاد والتوجيه للمزارعين، كما تضم الوحدة مفتش مواشٍ يعمل على تقديم الخدمات البيطرية ومن أهم الخدمات التي يوفرها حملة تطعيم الأغنام والأبقار ضد الأمراض السارية إلى جانب خدمة العلاج والإرشاد. ومن الجدير ذكره هنا أن هذا المكتب الإرشادي يقع عليه الكثير من الأعباء حيث تغطي خدمات المكتب 14 تجمع سكاني أي لا تقتصر خدماته على إقليم الدراسة فحسب وهذه التجمعات هي: ميثلون، سيريس، الجديدة، صانور، الجربا، مسلية، جبع، الفندقومية، سيلة الظهر، العطارة، عجا، الرامة، عنزة، الزاوية، ويتجلى هذا العبء من قراءة الجدول رقم (32) والجدول رقم (33) والجدول رقم (34) التي تبين لنا المساحات الزراعية والطاقة الإنتاجية الحيوانية في إقليم الدراسة والتي يقع على المكتب عبء تقديم الخدمات لها من إرشاد زراعي وخدمات بيطرية، ولاتساع نطاق الخدمة التي يقدمها هذا المكتب الإرشادي تبرز الحاجة الماسة إلى تطوير هذا المكتب ليضم طاقماً من المرشدين الزراعيين ومفتشي المواشي بحيث يتناسب حجم الطاقم مع العبء المنوط به بالإضافة إلى ضرورة توفير وسيلة تنقل لهذا المكتب لتسهيل عملية تنقل طاقمه الإرشادي.

كما إن هناك بعض الخدمات الزراعية التي لا وجود لها في إقليم الدراسة كمؤسسات الإقراض الزراعي التي تعمل على دعم المزارعين وتشجيعهم، وفيما يتعلق بالآلات الزراعية مثل الجرارات والبذارات والحصادات وغيرها مما تتطلبه عملية الإنتاج الزراعي فقد لوحظ أن السكان يعتمدون على القطاع الخاص في هذه الخدمات لذا يقترح الباحث إنشاء جمعيات تعاونية في هذه التجمعات تعمل على توفير جميع الآلات الزراعية للمزارعين وبأسعار مناسبة لدعم اقتصاديات الريف في إقليم الدراسة وتطويرها.

جدول رقم 32. توزيع المحاصيل الزراعية داخل إقليم الدراسة حسب التجمع ومساحة كل صنف بالدونم *

التجمع	المحاصيل الشتوية (الحبوب بأنواعها)	المحاصيل الصيفية البعلية (الخضروات)	خضار مروي		الأشجار	
			بيوت بلاستيك	مروي مكشوف	زيتون	باقي الأشجار غير الزيتون
ميثلون	4470	2520	13	220	6604	445
صير	1980	245	4	0	2958	532
الجديدة	930	390	2	120	9096	293
سيريس	795	205	0	3	9160	358
صانور	1770	1030	3	30	5486	194
الجربا	565	310	25	264	606	120
عنزة	775	160	0	0	3592	105
الزاوية	490	110	0	0	868	28
جبع	150	60	11	0	7596	1482
العصاصة	0	0	0	0	0	0
الفندقومية	390	20	0	0	2668	637
سيلا الظهر	1710	590	1	0	4936	586
العطارة	475	30	0	0	517	271
المجموع	14500	5670	59	637	54087	5051

جدول رقم 33. يبين توزيع الأغنام والماعز والأبقار في إقليم الدراسة لعام 2003م **

التجمع	عدد الأغنام والماعز	عدد الأبقار
ميثلون	2000	35
صير	100	27

* الجدول من إعداد الباحث.

المصدر: وزارة الزراعة، مديرية جنين، وحدة الإرشاد الزراعي في بلدة ميثلون، بيانات غير منشورة.

** مصدر سابق، وحدة الإرشاد الزراعي، ميثلون، بيانات غير منشورة.

التجمع	عدد الأغنام والماعز	عدد الأبقار
الجديدة	1200	20
سيريس	2000	27
صانور	1200	30
الجربا	400	0
عنزة	700	10
الزاوية	500	20
جبع	10000	40
العصاعصة	600	10
الفندقومية	800	0
سيطة الظهر	1500	200
العطارة	600	30
المجموع	21600	449

جدول رقم 34. يبين توزيع الدجاج اللحم والبيض والنحل في إقليم الدراسة عام 2003م *

التجمع	الدجاج اللحم	الطاقة الاستيعابية	دجاج بيض	الطاقة الاستيعابية	النحل
ميثلون	16	50400	2	5000	250
صير	0	0	0	0	10
الجديدة	11	15050	0	0	0
سيريس	36	77700	0	0	65
صانور	2	7000	2	1400	100
الجربا	0	0	0	0	0
عنزة	1	1500	2	2700	120
الزاوية	2	1200	0	0	20
جبع	6	18900	0	0	375

* الجدول من إعداد الباحث.

المصدر: وزارة الزراعة، مديرية جنين، بيانات غير منشورة.

0	0	0	0	0	العصا عصة
120	0	0	3700	4	الفندقومية
118	86400	20	16850	6	سيلة الظهر
47	9500	5	2950	2	العطارة
1225	105000	31	195250	86	المجموع

5:5:6 توزيع الخدمات التجارية في إقليم الدراسة:

تنتشر داخل التجمعات العمرانية العديد من المحال التجارية العاملة على اختلاف أنواعها والتي تعمل على سد حاجات المواطنين اليومية من مواد تموينية ومطاعم ومواد بناء ونوفتيات وأدوات منزلية... الخ هذه المحال التجارية يغلب عليها الانتشار على حواف الشوارع الرئيسية داخل هذه التجمعات وتختلف في توزيعها من تجمع إلى آخر، فمن الجدول رقم (35) يتضح لنا أن بعض التجمعات تفوق غيرها كمّا ونوعاً في هذه الخدمات مثل بلدة ميثلون (55) محل تجاري وجبع (49) محل تجاري في حين نرى أن بعض التجمعات تفتقر إلى أنواع كثيرة من هذه الخدمات مثل الجربا وصير والعصاعصة والعطارة والزاوية.

كما تشير الأرقام الواردة في الجدول إلى أن 51.7% من هذه المحال التجارية هي مواد تموينية وهي نسبة عالية تدل على تركيز الخدمات التجارية في الإقليم على هذا المجال ويغلب عليها طابع البقالات الصغيرة باستثناء بعض المحال التموينية الضخمة في ميثلون وجبع والسيلة.

وقد أظهرت الدراسة الميدانية إلى أن الخدمات التجارية كانت أكثر تركزا وتنوعا في بلدة ميثلون حيث استحوذت البلدة على 56.2% من محال الأدوات الزراعية والأعلاف و 50% من محطات الوقود البالغ عددها 4 في جملة الإقليم بالإضافة إلى انفرادها ببعض الخدمات التي تتركز عادة في المدن مثل وجود مطبعة ومحلين لبيع أجهزة الاتصالات وتصليحها ومحل أجهزة الستلايت ومحل بيع أجهزة الكمبيوترات وتصليحها ومحلين لتصليح أجهزة الراديو والتلفزيون حيث تقوم بتقديم هذه الخدمات إلى سكانها وسكان التجمعات المجاورة.

جدول رقم 35. يبين توزيع الخدمات التجارية في إقليم الدراسة*

الخدمة التجمع	مواد بناء	مواد تموينية	أدوات منزلية	نوفيتيه	مطاعم	أدوات كهربائية	ستوديوهات	أدوات زراعية وأعلاف	محطات وقود
ميثلون	3	20	4	6	5	5	2	9	2
صير	0	2	0	0	0	0	0	0	0
الجديدة	1	15	2	3	1	2	0	1	0
سيريس	1	12	1	2	2	1	0	1	0
صانور	2	17	2	4	5	2	0	1	1
الجربا	0	1	0	0	0	0	0	0	0
عنزة	1	10	3	2	2	1	0	0	0
الزاوية	0	4	1	0	0	0	0	0	0
جبع	2	22	3	10	5	3	2	2	0
العصاعصة	0	3	1	0	0	0	0	0	0
الفندقومية	2	21	2	2	3	1	0	0	0
سيطة الظهر	1	15	2	1	3	3	0	2	1
العطارة	0	8	1	0	1	0	0	0	0

* الجدول من إعداد الباحث، والمصدر: نتائج المسح الميداني.

4	16	4	18	27	30	22	150	13	المجموع
---	----	---	----	----	----	----	-----	----	---------

7:5:5 التصنيع داخل الإقليم:

تقتصر الصناعة داخل إقليم الدراسة على الصناعات التحويلية الخفيفة والورش كمعاصر الزيتون والمطاحن والأفران ومعامل الطوب ومشاكل الخياطة ومشاكل الحدادة والنجارة ومناشير الحجر. حيث تتوزع داخل إقليم الدراسة بنسب متفاوتة كما يتضح لنا من الجدول رقم (36) حيث أن 70% من هذه المنشآت تتركز داخل أربعة تجمعات، يمثلون 18 منشأة، سيلة الظهر 15 منشأة وجبع 14 منشأة في حين نرى أن بعض التجمعات خلت من هذه المنشآت مثل العصاعصة والجربا وصير والعطارة.

من هنا يتضح لنا ضرورة تفعيل القطاع الصناعي داخل الإقليم وذلك من خلال تشييد المنشآت الصناعية الفاعلة التي يكون لها دور ملموس في الناتج القومي والقادرة على استيعاب الحجم الملائم من الطبقة العاملة.

وتجدر الإشارة هنا إلى ضرورة التركيز على التصنيع الزراعي نظرا لأن إقليم الدراسة يغلب عليه الطابع الزراعي ويمتاز بخصوبة تربته وارتفاع حجم الإنتاج الزراعي فيه خاصة الأراضي الواقعة في مرج صانور فالتصنيع الزراعي يعمل على تشجيع هذا القطاع وتطويره حيث من هنا تبدأ العودة إلى الأرض ويكون الإنتاج الزراعي أكثر استقرارا.

جدول رقم 36. يبين توزيع المنشآت الصناعية داخل إقليم الدراسة *

الصناعات التجميع	معاصر	مطاحن	أفران	معامل طوب	مشاغل خياطة	مشاغل حدادة ونجارة	منشار حجر	المجموع
ميثلون	2	1	3	0	1	10	1	18
صير	0	0	0	0	0	0	0	0
الجديدة	1	3	1	0	0	6	0	11
سيريس	1	0	1	0	0	1	0	3
صانور	1	2	1	0	0	10	0	14
الجربا	0	0	0	0	0	0	0	0
عنزة	2	1	1	1	1	2	0	8
الزاوية	0	0	0	1	0	0	0	1
جبع	2	1	1	0	2	6	2	14
العصاعصة	0	0	0	0	0	0	0	0
الفندقومية	0	0	0	0	0	3	0	3
سيلا الظهر	3	0	2	2	1	6	1	15
العطارة	0	0	0	0	0	0	0	0

* الجدول من إعداد الباحث، والمصدر: نتائج المسح الميداني

الفصل السادس

تحليل الوضع الحالي لإقليم الدراسة وتقييمه واقتراح مركز للخدمات

- 1:6 المقدمة
- 2:6 عناصر القوة والضعف في إقليم الدراسة.
- 3:6 الإمكانات (الفرص المتاحة) Opportunities
- 4:6 المعوقات والتحديات (Threats)
- 5:6 هيكلية التجمعات العمرانية في الضفة الغربية.
- 6:6 أهم المعايير التي تستخدم لتحديد مواقع المرافق العامة.
- 7:6 استخدام النظريات العلمية والمعايير التخطيطية في تحديد مركز خدمات الإقليم.
- 1:7:6 نمط توزيع التجمعات العمرانية داخل إقليم الدراسة.
- 2:7:6 قياس إمكانية الوصول (الاتصال) بين التجمعات العمرانية في إقليم الدراسة.
- 3:7:6 قياس حجم السكان.
- 4:7:6 قياس مستوى الخدمات وعدد المؤسسات التي تقدمها في كل تجمع.
- 5:7:6 العلاقة الإقليمية والتفاعل المكاني لبلدة ميثلون.
- 6:7:6 قياس درجة التفاعل المكاني بين المركز المقترح والتجمعات العمرانية داخل إقليم الدراسة.

الفصل السادس

تحليل الوضع الحالي لإقليم الدراسة وتقييمه واقتراح مركز للخدمات

1:6 مقدمة:

قام الباحث في الفصول السابقة بعرض نتائج الدراسات الميدانية والمكتبية في جغرافية إقليم الدراسة وموقعه وخصائصه الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية والعمرانية والتي تعد من المتطلبات الأولية في عملية التخطيط.

هذه الدراسات تخدم بدورها عملية التصور والمونتاج الفكري للمشروع ومراحله المتتالية حيث أنّ عملية التصور تنبع من متطلبات اجتماعية (لَمَن نخطط؟ وأين؟ وكيف؟) ومتطلبات جمالية للموقع ومتطلبات اقتصادية (كلفة عملية التخطيط). عملية المونتاج الفكري تتطلب فهم متطلبات السكان من أبنية وخدمات وتجهيزات وغيرها والتي تعدّ من واجب السلطات المسؤولة، يلي ذلك وضع البرنامج التخطيطي والتنظيمي الذي يركز على العديد من الدراسات الديموغرافية لمعرفة التطور السكاني والاقتصادي لفهم تأثير القوى الاقتصادية ودراسات اجتماعية لمعرفة حاجات السكان الآتية والمستقبلية ومن ثم تحليل هذه الدراسات والبيانات وتقييمها، وسيعتمد الباحث في هذه الدراسة نظرية (swot) في التحليل وذلك لإبراز العناصر التالية واستنتاجها والتي تعد الأحرف السابقة اختصار لها:

❖ تحديد نقاط القوة (streangth).

❖ تحديد عناصر الضعف (weaknesses).

❖ تحديد الإمكانيات (opportunities).

❖ وعناصر التهديد (threats).

ومن ثم سيعمل الباحث على محاولة اختيار المكان الأنسب لإقامة مركز الخدمات المشترك بالاعتماد على النظريات العلمية التي تعالج عملية التنظيم المكاني للتجمعات العمرانية والتي تم ذكرها من قبل الباحث في الفصل الثاني من الدراسة.

2:6 عناصر القوة والضعف في إقليم الدراسة:

1. عناصر القوة strength:

❖ الإمكانيات السكانية:

يتألف إقليم الدراسة من 13 تجمعاً عمرانياً وبمجموع سكاني يصل إلى 33229 نسمة وفق الإحصاءات الرسمية لعام 1997م و38763 نسمة وفق تقديرات الباحث للسكان للعام 2002م ويتركز معظم سكان الإقليم في خمسة تجمعات عمرانية حيث يشكل السكان فيها حوالي 71.50% من جملة سكان الإقليم وهي جبع، ميتلون، سيلة الظهر، سيريس، الجديدة. ويتوقع أن يبلغ عدد سكان الإقليم عام 2020م، 82817 نسمة حيث نلاحظ أن حجم السكان سوف يتضاعف خلال هذه الفترة بمقدار 1.13 مرة عن عام 2002م، وتعتبر تركيبة السكان شابة نسبياً ومتجانسة ويصل معدل حجم الأسرة 5.7 فرد، وقد بلغ حجم السكان النشيطين اقتصادياً وفق إحصائيات 1997م حوالي 8432 نسمة، وفي ظل الظروف السياسية الطارئة الحالية نلاحظ ارتفاع معدل البطالة مما كان عليه سابقاً ويتوقع مع احتمال وجود بعض الصناعات الخفيفة المحلية واحتمال إنشاء صناعات أخرى كالتصنيع الزراعي أن يساعد ذلك في تخفيف نسبة البطالة إذا ما توفرت البيئة الملائمة لذلك.

ويولي الأهالي في إقليم الدراسة اهتماماً خاصاً بالتعليم حيث هناك 34 مدرسة (18 مدرسة أساسية و 16 مدرسة ثانوية) تحتوي على 387 شعبة و 12049 طالباً وطالبة حيث تبلغ نسبة الملحقين بالمدارس 34% في حين بلغت نسبة حملة البكالوريوس فأعلى في بعض التجمعات 6 — 7.5% وفق تعداد 1997م.

كما يمتاز اقليم الدراسة بقوة التمثيل في الأجسام التشريعية كالمجلس التشريعي والعديد من الوزارات والأجهزة الأمنية والمؤسسات غير الحكومية مما يعزز إمكانية تنفيذ العديد من المشاريع التنموية داخل الإقليم.

❖ السمات الطبيعية:

يحتل إقليم الدراسة موقعا مميزا حيث يقع في الطرف الجنوبي من اقليم جنين المجاور لإقليم نابلس في منتصف الطريق بينهما ويربط بين ثلاث مدن رئيسية جنين ونابلس وطولكرم، ويمتاز الإقليم بوجود أراضٍ زراعية تعتبر من أكثر الأراضي خصوبة في الضفة الغربية إذ اعتبرت في المخطط الطارئ لحماية المصادر الطبيعية في فلسطين المعدّ من قبل وزارة التخطيط والتعاون الدولي عام 1998م أراضٍ ذات قيمة عالية وإذا ما وفر لها المياه الجوفية للري فإنّ هذه المنطقة تعتبر من أخصب المواقع للإنتاج الزراعي سواء المروية أو البعلية ويتميز الإقليم أيضا بخبرة مزارعيه بالتقنيات الزراعية وبتنوع منتجاته من خضار وبقول وحبوب وأشجار.

إضافة إلى ذلك يتوفر في اقليم الدراسة بعض الأراضي العامة والتي يمكن استخدامها لتنفيذ العديد من المشاريع التنموية وإقامتها، كالأراضي الواقعة بين قريتي صانور وجبع التي استخدمت قاعدة عسكرية (معسكر صانور) والتي تم إخلاؤها من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي.

كما يوجد في اقليم الدراسة بعض المواقع الغنية من الناحية الثقافية والدينية والتاريخية يضاف إلى ذلك المناظر الخلابة وتضاريس الموقع التي من الممكن استثمارها سياحيا خاصة سلسلة جبل حريش الواقع جنوب شرق اقليم الدراسة والتي ترتفع عن سطح البحر 764 م حيث من منها يستطيع المرء مشاهدة ساحل البحر الأبيض المتوسط وجبل الشيخ في لبنان والعديد من المناطق المطله على الاغوار في شرق الأردن. إلى جانب هذه المرتفعات يمتلك الإقليم مساحات شاسعة من الأراضي السهلية المنبسطة الواقعة في مرج صانور وسهل ميثلون الشرقي والتي تعدّ امتداداً لمرج بن عامر.

بالإضافة إلى ما ذكر يمتلك الاقليم شبكة واسعة من الطرق الداخلية والخارجية منها المعبد 74,2 كم والبسكورييس 20.5 كم والترابي 31.5 كم والتي تربط التجمعات العمرانية فيما بينها وبالأقاليم المجاورة (نابلس، جنين، طولكرم، منطقة الأغوار شرقاً) حيث تعمل هذه الشوارع على تعزيز التواصل والتفاعل داخل الاقليم وخارجه كما اكتسب الاقليم بعض الأهمية اثر شق الطريق الإقليمي الجديد الذي يصل غرب شمال الضفة الغربية بالأغوار والذي يعبر اقليم الدراسة من الغرب إلى الشرق (طولكرم - بردلة) كما يعبر الاقليم من الشمال الى الجنوب الطريق الرئيسي نابلس - جنين ماراً وسط بلدة سيلة الظهر.

كما امتازت العديد من المباني المحاذية للشوارع الرئيسية داخل الاقليم بناحية جمالية وانتشرت مباني الحجر وتعددت الطبقات حيث بلغت نسبة المباني من طابقين فما فوق 49.5% من جملة مباني الاقليم أي انتشار ظاهرة التوسع العمودي مما يمكن هذه التجمعات من استيعاب فائض السكان المتوقع سنة الهدف والذي سيتضاعف حجم السكان فيه 1.13 مرة.

ومما اكسب الاقليم ميزة هامة وجود العديد من المكاتب الحكومية داخل بلدة ميثلون (10 مكاتب) التي تقدم خدماتها المختلفة إلى سكان البلدة والتجمعات المحيطة داخل الاقليم وخارجه مما سهل على سكان هذه التجمعات تكاليف السفر وعناءه واختصار المسافة والوقت.

2. عناصر الضعف: weaknesses

من دراسة البيئة الطبيعية، والبشرية، والاقتصادية، والعمرانية للتجمعات داخل الإقليم يتضح لنا وجود العديد من مكامن الضعف داخل هذه التجمعات والتي تعمل بدورها على إعاقة تنفيذ العديد من الخطوات التنموية داخل الإقليم.

فهناك بعض القصور الذي يمكن اكتشافه بسهولة فعلى سبيل المثال يفتقر الإقليم إلى العديد من الخدمات الصحية كالعيادات المتخصصة والنقص الحاد في الأجهزة والمعدات وقد بلغ عدد المراكز الصحية داخل الإقليم 9 مراكز على اختلاف أحجامها حيث نلاحظ غياب هذه

الخدمات من بعض التجمعات كما يتجلى العجز هنا أيضا في القوى البشرية الطبية العاملة داخل الإقليم حيث بلغ عدد الأطباء العاملين في المراكز الصحية الحكومية وشبه الحكومية 8 أطباء وعدد الممرضين 11 ممرضا أي 4845 مواطن لكل طبيب و 3524 مواطن لكل ممرض، ووفق المعايير التخطيطية فان لكل طبيب 2000 مواطن ولكل ممرض 1500 مواطن حيث من هنا يظهر العجز في هذا الجانب.

كما أن هناك نقصاً في عدد الصفوف الدراسية وفق الاحتياجات الحالية ناهيك عن الاحتياجات المستقبلية. كما يفتقر الإقليم إلى مراكز التدريب المهنية للأجيال الشابة للذكور والإناث على السواء حيث بينت سجلات التربية والتعليم أن نسبة التسرب داخل المدارس 1.9%⁽¹⁾ وأنّ هناك نسبة كبيرة من طلبة المدارس لا تنتقل إلى المرحلة التعليمية الجامعية حيث تخرج إلى الحياة العملية، وهذا ما يستجوب وجود مراكز تدريب مهني لهذه الفئة من المجتمع بحيث يكون هناك طبقة عاملة مدربة وذات خبرة تجعل العملية الإنتاجية قادرة على المنافسة كمّاً ونوعاً.

كما أن هناك حاجة إلى إعادة تأهيل شبكة الطرق الحالية وذلك من أجل تحسين الحركة وسهولة الوصول داخل الإقليم وما بينه وبين الأقاليم المجاورة، ولا تتوفر خدمات شبكات الصرف الصحي في أي من التجمعات العمرانية في الإقليم أما خدمات جمع النفايات الصلبة وأنظمة التخلص من النفايات فهي غير كافية وضعيفة حيث يفتقر العديد من التجمعات لمثل هذه الخدمة كما يفتقر الإقليم لمكب نفايات صحي.

وفي ما يتعلق باستعمالات المباني نلاحظ أن هناك تداخلاً ما بين السكن والتجاري والحرف... الخ، حيث يخلق بيئة عمرانية وصحية ملوثة.

(1) بيانات غير منشورة، مكتب التربية والتعليم قباطية.

وبالرغم من كفاءة الأراضي الزراعية وخصوبتها في الاقليم إلا أن الاقليم يفتقر إلى المشاريع الزراعية الكبيرة ويساهم في ذلك عدم توفر مياه الريّ وصغر حجم ملكيات الأراضي وشح الدعم من قبل المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية في هذا القطاع. وغياب التصنيع الزراعي الذي يحدّ من عرضة المنتجات الزراعية للخسارة خاصة عند منافسة السوق الإسرائيلية. إلى جانب ذلك تعرض مساحات شاسعة من أراضي مرج صانور للغرق في غالبية السنين التي تزيد فيها نسبة الأمطار عن 550 ملم مما يتسبب بخسارات فادحة للمزارعين.

وبالرغم من توفر العديد من الأراضي العامة في اقليم الدراسة إلا أن هناك القليل من الأراضي المملوكة من قبل الهيئات المحلية، ويعتبر العجز المالي في ميزانيات الهيئات والمجالس المحلية ونقص التمويل من أبرز المعوقات التي تحدّ من قدرة هذه الهيئات على تنفيذ المشاريع التنموية وعلى وجه الخصوص الخدماتية منها مثل المدارس ورياض الأطفال والعيادات الصحية وخدمات البنية التحتية كالصرف الصحي وشبكات تصريف مياه الأمطار.

وتجدر الإشارة إلى أحد مكامن الضعف ألا وهو عدم وجود خطة تنموية محلية أو إقليمية لهذه التجمعات الأمر الذي لا يمكن الهيئات المحلية من وضع الاولويات والاحتياجات التنموية بشكل مدروس ومنظم.

3:6 الإمكانيات (الفرص المتاحة) Opportunities

في عام 1994م أنشأت السلطة الوطنية الفلسطينية وتم نقل مسؤوليات مدنية هامة إليها وبذلك تم توفير بعض الأموال الإضافية للسلطات المحلية وبدأ العمل على تحسين خدمات البنية التحتية والخدمات الاجتماعية واستحدثت ثلاث بلديات داخل اقليم الدراسة (ميثلون، جبع، سيلة الظهر)، وتم توسيع الحدود البلدية والقروية حيث أصبح المجال مفتوحاً أمام النمو والتوسع العمراني مما جعل هذه التجمعات قادرة على استيعاب النمو السكاني المتوقع، وقد خلقت بعض التحسينات في البنية التحتية كاتصال التجمعات بشبكة الكهرباء القطرية وتعبيد العديد من

الشوارع الداخلية والخارجية وشق العديد من الشوارع الزراعية وتأهيلها بالإضافة إلى الخدمات الأخرى خلقت مناخاً أفضل لاستثمارات جديدة.

ويمتاز إقليم الدراسة بأراضيها الزراعية والتي تعدّ من أكثر الأراضي خصوبة في الضفة الغربية حيث يقع داخل الإقليم سهل ميثلون الشرقي ومرج صانور والتي تقدر مساحتهما بـ 30000 دونم ويزرع فيها الحبوب والخضروات على اختلاف أنواعها. ويمتاز الإقليم بشتاء معتدل الحرارة كما يمتاز الإقليم بشدة تساقط الندى خلال أشهر الصيف مما يعزز قدرته على إنتاج المزروعات الصيفية البعلية خاصة الخضروات منها، وإذا ما وفرت لهذه الأراضي المياه الجوفية للري فإنّ هذه المناطق تعتبر من أكفأ الأراضي للإنتاج الزراعي إضافة إلى ذلك يعمل نظام الزراعة المروية إلى جانب زيادة الطاقة الإنتاجية للدونم على زيادة الطاقة الاستيعابية للقوى العاملة. حيث تقدر الطاقة الاستيعابية للدونم الواحد المروي بـ 8 ساعة عمل يومي أي بمعدل عامل لكل دونماً وإذا ما تم توفير مياه الري إلى الأراضي الزراعية الواقعة في سهل ميثلون الشرقي البعيدة عن منطقة الغرق والتي تقدر بـ 12000 دونماً فإنّ الطاقة الاستيعابية لهذه الأراضي المروية ستكون 12000 عامل وإذا كان جملة النشيطين اقتصادياً في إقليم الدراسة وفق إحصائيات 1997م حوالي 8432 نسمة مما يستوجب تشغيل 3568 عامل من الأقاليم المحيطة، كما أن هذه المرحلة تتطلب إقامة العديد من منشآت التصنيع الزراعي داخل الإقليم والتي تعمل أيضاً على استيعاب العديد من الأيدي العاملة، حيث تعمل هذه المشاريع التنموية على إنعاش الاقتصاد المحلي والقومي بالإضافة إلى توطيد الأيدي العاملة داخل الإقليم والحدّ من توجهها إلى العمل داخل إسرائيل.

ولإقليم الدراسة **حجم سكاني مميز** حيث يبلغ جملة سكان الإقليم وفق تعداد 1997م 33229 نسمة معظمهم من العناصر الشابة 46% من سن (0-14) و 49.5% من سن (14-65) و 4.5% من سن (65+) وبلغ عدد السكان النشيطين اقتصادياً 8432 نسمة. كما يمتاز سكان الإقليم بالاهتمام بالتعليم حيث بلغ نسبة الملتحقين بالمدارس 33.8% وقد تراوحت نسبة

حملة البكالوريوس فأعلى في بعض التجمعات 6-7.5% مثل عنزة، والفندقومية وميثلون، ومن المتوقع أن يرتفع حجم سكان الإقليم في سنة الهدف 2020م ليصل إلى 82817 نسمة أي بتضاعف قيمته 1.5 عن تعداد 1997 م.

وبناء على ذلك فإن الخطة التطويرية للإقليم يجب أن تأخذ نمو السكان المضطرب بعين الاعتبار وتعمل على تجهيز البنية التحتية وإعدادها للعديد من المشاريع العمرانية والخدمات التي تفي احتياجات حجم السكان المتوقع.

وتساهم عملية دعم المنظمات غير الحكومية المحلية والجمعيات الخيرية وتفعيلها وخلق شراكات فيما بينها في تطبيق العديد من الأنشطة التنموية المختلفة والتي تعجز جهة واحدة من تنفيذها، وتساهم في تبادل الخبرات والمصادر مكمله لذلك جهود المؤسسات العامة وقد تجسدت هذه الشراكة في بلدة ميثلون بإنشاء مركز للتوليد (وهو الثالث على مستوى الضفة) حيث تقدم الإغاثة الكادر الطبي وتعمل مؤسسة مرام على تدريب هذا الكادر وتأهيله وتقوم مؤسسة CARE بتقديم المعدات والأجهزة في حين قدمت جمعية ميثلون الخيرية قطعة أرض ومبنى للمركز.

لذا فإن خلق الاهتمام بالتنمية المحلية لدى المنظمات غير الحكومية الدولية والمانحين ومؤسسات الأمم المتحدة يعدّ من الامكانيات التي يمكن الاعتماد عليها في طرح الاحتياجات المحلية.

وأخيرا فإن إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة سيفتح آفاقا جديدة للاستقرار السياسي والازدهار الاقتصادي في كافة المناطق وسيوفر فرصة كبيرة لعودة العديد من المغتربين للاستثمار داخل الإقليم ليغدو بوابة تجارية للمنتجات الزراعية والصناعات الزراعية الخفيفة.

4:6 المعوقات والتحديات (Threats)

في أي عملية تنموية يظهر هناك العديد من المعوقات التي تقف حائلاً أمام تنفيذ هذه المخططات التنموية وتختلف هذه التحديات من إقليم إلى آخر باختلاف البيئة الطبيعية، والعمرانية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة تكاد لا تختلف هذه التحديات من تجمع إلى آخر وذلك لتشابه الظروف السياسية، والاقتصادية والاجتماعية، فقد شكل احتلال المناطق الفلسطينية وما زال العقبة الكبرى أمام التنمية الفلسطينية في كافة الجوانب، فعملية مصادرة الأراضي وبناء المستعمرات الجديدة وقطع أوصال المجتمع الفلسطيني لا تقف فقط عائقاً أمام الخطط التنموية بل تهدد وجود المواطنين الفلسطينيين حيث يعاني إقليم الدراسة كبقية التجمعات الفلسطينية من هذه الإجراءات التعسفية فعلى سبيل المثال **تعيق** مستعمرة حومش الواقعة على أراضي سيلة الظهر تجاه التطور العمراني إلى الجهة الجنوبية الشرقية كما تحرم أبناء القرية من الوصول إلى الأراضي المجاورة لها وكذلك الحال بالنسبة لمستوطنة صانور الواقع على أراضي الفندوقمية.

كما شكل **معسكر صانور** الواقع على أراضي قريتي جبع وصانور (قبل إخلائه من قبل قوات الاحتلال) عائقاً كبيراً داخل إقليم الدراسة حيث أغلقت قوات الاحتلال الطريق الرئيسي الذي يمرّ من داخل المعسكر والذي يصل غرب الإقليم بشرقه مما اضطر المواطنين لشق طرق بديلة مثل طريق صانور عنزة والتي تعمل على تسهيل حركة المواطنين داخل الإقليم.

كما ان وقوع العديد من التجمعات داخل الإقليم ضمن **المنطقة B** تنظيمياً يعني استمرارية السيطرة الأمنية الإسرائيلية على هذه التجمعات مما يشكل عائقاً أمام تنفيذ العديد من الخطط التنموية من خلال وضع الحجج الواهية الأمنية حيث من الممكن مصادرة أي جزء من الأراضي تحت الحجة الأمنية.

كما تواصل إسرائيل السيطرة على جميع المصادر الطبيعية والاستثمار في استخدامها والسماح للفلسطينيين بالحصول على الحد الأدنى من هذه المصادر وتعيق استثمارها وعلى سبيل المثال هناك العديد من التجمعات التي **تفتقر إلى شبكات المياه** حيث تمنع سلطات الاحتلال الأهالي من حفر الآبار الارتوازية لتغذية هذه التجمعات وكذلك الحال بالنسبة لقطاع الزراعة حيث تحرم المزارعين من استخدام المياه الجوفية للرّي رغم خصوبة هذه الأراضي و تعمل على تدمير كل محاولات المواطنين وتقوم بتخريب المعدات ومصادرتها.

كما تشكل السيطرة الإسرائيلية على جميع المعابر الحدودية عائقاً أمام الواردات والصادرات من وإلى المناطق الفلسطينية مما يخلق العقبات أمام تطوير عملية اقتصادية صحية.

كما أن **للطبيعة** دورها داخل اقليم الدراسة حيث تشكل مشكلة الغرق في مرج صانور تهديداً اقتصادياً وبيئياً للتجمعات التي تحيط فيه كالجربا، صانور، ميثلون، سيريس، الجديدة، صير ومسلية، وتكمن المشكلة بتعرض أكثر من 12000 دونم من أراضي السهل للغرق في معظم السنين التي تزيد فيها كمية الأمطار عن 550 ملم حيث يحيط بالمرج سلسلة من الجبال تتدفق فيها مياه الأمطار عبر الأودية لتصب في هذا المرج المنبسط المغلق وقد يصل منسوب المياه فيها وقت الغرق بين 1.5 - 5 م.

ولحل مشكلة الغرق تعمل وزارة الزراعة بإعداد مشروع بكلفة 11 مليون دولار بالتعاون مع خبراء من المنظمة العربية للتنمية الزراعية لإيجاد الحلول المناسبة لهذه المشكلة.

والى جانب الإضرار الطبيعية لهذه الأراضي السهلية **زحفت المنطقة العمرانية** لبلدة ميثلون إلى 362 دونماً وهو ما يعادل 2% من مساحة السهل كما أنّ قرى صانور، سيريس، والجديدة أخذت بالزحف إلى هذه الأراضي السهلية مما يستوجب فرض قوانين صارمة للحد من الزحف العمراني على الأراضي الزراعية والعمل على المحافظة على هذه المناطق وحمايتها

من التنمية والتطور العشوائي والتغير الضار في استخدام الأراضي، وإن تحديد وحماية مثل هذه المناطق الزراعية قد يشكل الأساس الذي تستند عليه حركة التطور والتنمية المستقبلية.

وأخيراً كان لإندلاع إنتفاضة الأقصى الثانية في أيلول 2000م وما تلاها من إجراءات تعسفية من حصار وإغلاق المناطق وتقسيم التجمعات الفلسطينية إلى كانتونات منفصلة كان له الأثر الأكبر في خلق العديد من التحديات والمخاطر الجديدة للمناطق الفلسطينية بشكل عام وإقليم الدراسة بشكل خاص، وقد تأثر إقليم الدراسة كغيره من المناطق فمثلاً **تراجعت** الحركة التجارية وفقدت بعض المناطق أهميتها التجارية وبالأخص قرية سيلة الظهر، والتي كانت تشهد حركة تجارية نشطة في السابق لوقوعها على الشارع الرئيسي (نابلس - جنين)، ومن ناحية أخرى لم يعد المزارعين قادرين على الوصول إلى أراضيهم الزراعية في بعض مناطق الإقليم وأصبحت هناك مصاعب في تسويق المنتجات الزراعية، ونظراً لهذه الصعوبات التي أصبح يواجهها المزارعين في المنطقة برزت مؤشرات تظهر الانتقال من الزراعة إلى تربية المواشي.

ونتيجة هذا الوضع الحالي من تراجع حاد في الاقتصاد وتدهور العديد من المؤسسات فإن قدرة الهيئات المحلية في الإقليم على جذب المستثمرين والمانحين لدعم تنفيذ المشاريع التطويرية يعتبر تحدٍ بحد ذاته.

ومن دراسة الواقع الحالي لإقليم الدراسة تظهر الحاجة إلى إنشاء وتطوير مركز خدمات مشترك يوفر إمكانيات جديدة للتغلب على بعض الصعوبات والسعي لتنفيذ مشاريع طموحة لا تستطيع التجمعات منفردة أن تنفذها، كما أن خلق هذا المركز يمكن سكان الإقليم من الحصول على العديد من الخدمات التي يشترط في توفيرها حجم سكاني محدد كخدمة التعليم العالي وإنشاء مستشفى وبعض الخدمات الاجتماعية والثقافية والأمنية والتي يصعب توفيرها لكل تجمع على حد.

5:6 هيكليّة التجمّعات العمرانيّة في الضفة الغربيّة:

يتوزع سكان الضفة الغربيّة على 435 تجمع سكاني على اختلاف أحجامها (مدن، بلدات، قرى، مخيمات وخرب) في حين يقيم المستوطنون الإسرائيليون في 176 مستوطنة، وقد بلغت المساحة العمرانيّة الفلسطينيّة 5.1% من إجمالي مساحة الضفة الغربيّة في حين بلغت المساحة العمرانيّة للمستوطنات الإسرائيليّة 1.4% من المساحة الإجماليّة.

ويسكن حوالي 30% من السكان في التكتلات الكبرى نابلس، القدس والخليل، ويقطن 36% من السكان في 42 تجمع سكاني يتراوح أعداد سكانها بين 5000 و 100000 نسمة و 33% من إجمالي عدد السكان يقطنون في 420 تجمع تقل أعداد سكانها عن 5000 نسمة. وقد عملت وزارة الحكم المحلي بالتعاون مع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى تصنيف هذه التجمّعات العمرانيّة الفلسطينيّة إلى ثلاثة أصناف: حضر، ريف، مخيمات، وذلك بالاعتماد على الأسس والمعايير التالية في التصنيف:

- 1) تصنف حضراً جميع مراكز المحافظات دون النظر إلى حجمها.
- 2) يصنف حضراً كل تجمع سكاني مستقر يبلغ عدد سكانه 10000 نسمة فأكثر.
- 3) يصنف حضراً كل تجمع سكاني مستقر يبلغ عدد سكانه من 4000 — 9999 نسمة ويتوفر فيه على الأقل أربعة من الخدمات التالية: شبكة مياه عامّة، شبكة كهرباء عامّة، مركز صحي بطبيب طيلة أيام الأسبوع، مدرسة ثانوية تمنح شهادة الثانوية العامّة، مكتب بريد.

- 4) كل تجمع سكاني مستقر لا تنطبق عليه المعايير السابقة يصنف ريفاً.

5) جميع المخيمات غير مشمولة بالتصنيفات والمعايير السابقة وهي فئة مستقلة⁽¹⁾.

ويعتمد توزيع الخدمات العامة في هذه التجمعات العمرانية على التقسيم الإداري في الضفة الغربية إلى محافظات تشكل مدنها الرئيسية مراكز لتقديم الخدمات لمناطقها المحيطة.

أما التجمعات الريفية الصغيرة فتعاني من غياب العديد من المرافق الأساسية كالخدمات الصحية وسوء نوعية المرافق القائمة بها، ويلاحظ تركيز مجموعة من المرافق العامة في موقع واحد لتقليل التكاليف والنفقات حيث يتواجد المجلس القروي جنبا إلى جنب مع مكتب البريد والعيادة الطبية في الموقع ذاته (كما هو الحال في إقليم الدراسة).

وللتخفيف من حدة هذه المشاكل عملت وزارة التخطيط على رسم هيكلية نظام التجمعات العمرانية في الضفة الغربية بناء على الدراسة التي قامت بها عام 1998م بعنوان المخطط الإقليمي لمحافظات الضفة الغربية التي سعت من خلالها إلى تنظيم التجمعات العمرانية وترتيبها داخل الضفة الغربية وفق تسلسل هرمي معتمدة على العديد من العوامل أهمها⁽²⁾:

- 1) عراقتها من الناحية التاريخية وحجمها من حيث عدد المقيمين بها.
 - 2) نوع الوظائف (الخدمات) التي تحتويها ومرتبها.
 - 3) عدد الوظائف (الخدمات) وعدد مؤسسات كل وظيفة (خدمة).
 - 4) نظام ربط المراكز فيما بينها من حيث ربط كل مركز بشبكة الطرق القطرية وسهولة الوصول إليها وموقعه الجغرافي بالنسبة للمراكز الأخرى.
- وبناءً عليه فقد تم تصنيف التجمعات السكانية في الضفة الغربية إلى أربعة مستويات:

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، 1997م، كراس نوع التجمع.

(2) وزارة التخطيط والتعاون الدولي، المخطط الإقليمي للضفة الغربية، 1998م، ص 68.

المستوى الأول — مراكز إقليمية " Regional Center "

المستوى الثاني — مراكز إقليمية فرعية " District Center " وهي مراكز المحافظات.

المستوى الثالث — مركز محلي " Local Center "

المستوى الرابع — قرى مركزية " Neighbourhood Center " .

إن أي مركز مهما كان ترتيبه يخدم منطقة محدودة بتأثيرات معينة والتي يجذب بها المستهلكين إلى مؤسساته أو البضائع إلى مراكزه التجارية والمواد الخام إلى منشآته الصناعية وقد اعتبرت كل من نابلس، رام الله، القدس، بيت لحم، والخليل مراكز إقليمية من المستوى الأول ويخدم كل منها حوالي ثلث الضفة الغربية كاملة من الوظائف ذات التصنيف الأعلى مثل المستشفيات والجامعات والمراكز الثقافية والإدارية والفنادق ومراكز التسويق... الخ.

أما المستوى الثاني في الترتيب فيضم مدن جنين، طولكرم، أريحا، وقلقيلية حيث يقدم خدمات وظائف التعليم العالي، عيادات طبية، إدارات محلية، خدمات بنكية.. الخ والتي تميز المراكز السكانية الإقليمية الفرعية.

في حين جاء المستويان الثالث والرابع المراكز على المستوى المحلي والقرى المركزية، تلك المراكز التي تقوم بخدمة وظائف المجتمع المحلي المجاور والمحيط من مدارس متوسطة وثانوية وعيادات طبية، محلات بيع يومية، مساجد وكنائس، وتوضح الخارطة رقم (4) توزيع المراكز الإقليمية في الضفة الغربية بالإضافة إلى المراكز الإقليمية الفرعية، والمراكز المحلية المقترحة وبالنظر إلى إقليم شمال الضفة الغربية نرى أن مدينة نابلس تتسم بحالة من النفوذ والهيمنة المستمدة من الارتقاء في مستوى الخدمات المقدمة بحيث تشمل هذه الخدمات مختلف التجمعات السكانية في شمال الضفة حيث تضم مدن جنين وطولكرم وقلقيلية ومنطقتي طوباس وسلفيت. في حين نرى ان نطاق نفوذ المراكز على المستوى الثاني (مراكز المحافظات) يضيق

ليقتصر تقريبا على محيط المحافظة والحدود الإدارية مع بعض التداخلات بين حدود المحافظات بسبب القرب الجغرافي، وفي الوقت ذاته تحافظ هذه المراكز بالتبعية لمركز الاقليم في المستوى الخدماتي الأول في الترتيب الهرمي للخدمات.

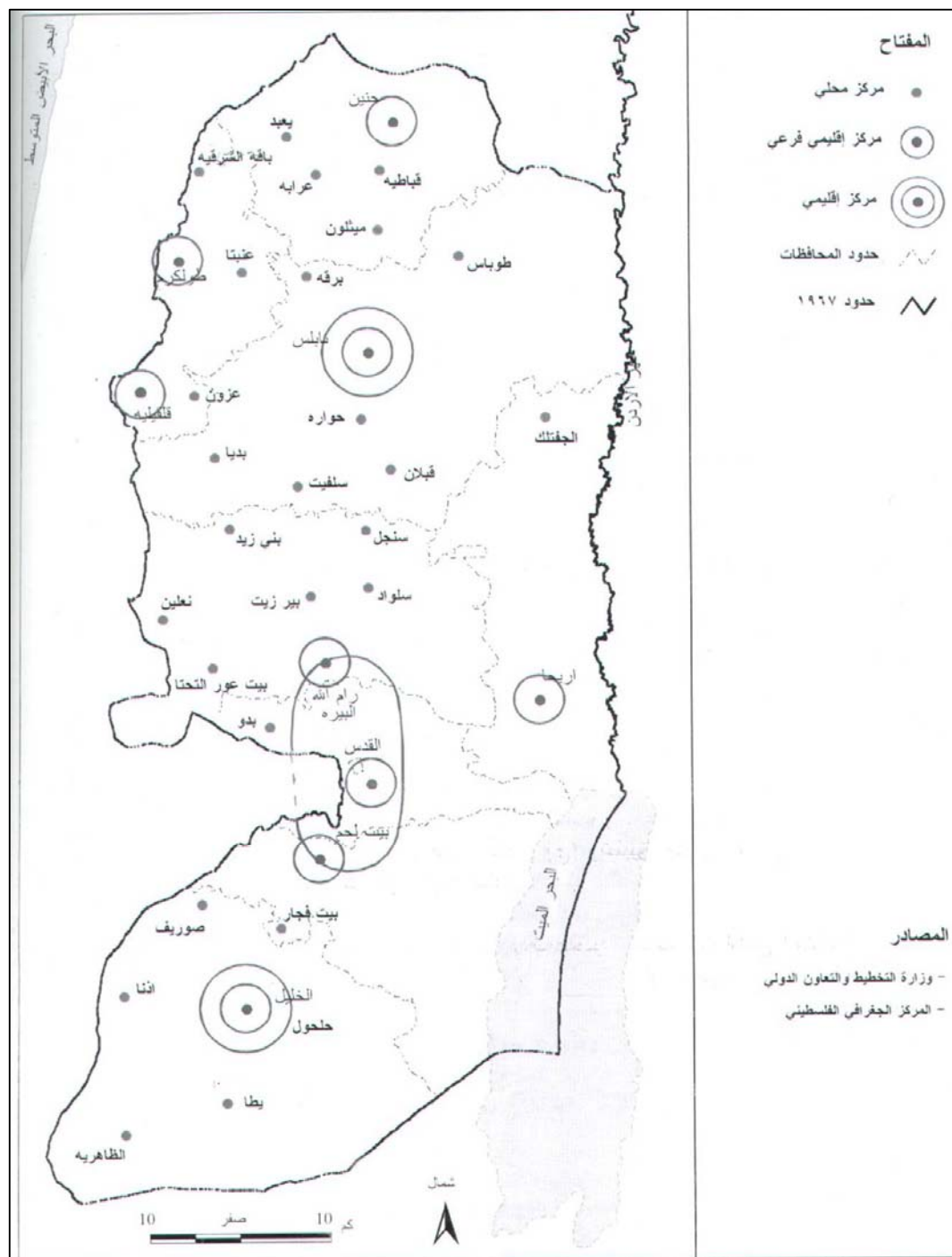
ويستمد حجم نفوذ المراكز ونطاقها طبقا للخدمات التي تقدمها ليصل إلى أضيق الحلقات على المستوى المحلي والمراكز المحلية في المحافظات التي تقدم خدماتها ذات المستوى الثالث المتدني في الترتيب الهرمي للمحيط السكاني والجغرافي.

ووفق هذا المخطط اعتبرت **مدينة جنين** مركز المحافظة مركزاً إقليمياً فرعياً يعمل على تقديم الخدمات من المستوى الثاني إلى جميع التجمعات داخل المحافظة، أما الخدمات ذات المستوى الأول يتم الحصول عليها من المركز الإقليمي نابلس.

كما اعتبرت **أربعة تجمعات** عمرانية داخل حدود محافظه جنين مراكز محلية من المستوى الثالث تقوم بتقديم خدماتها إلى التجمعات والقرى المحيطة بها. وهذه التجمعات هي ميثلون، قباطية، عرابة ويعبد. كما يتضح في الخارطة رقم (4).

وهكذا يتضح لنا مما سبق الأهمية الكبرى للدور الذي يلعبه **حجم السكان وتوفير الخدمات** في التجمعات السكانية في تحديد طبيعة التجمع وماهيته فيما إذا كان تجمعا مركزيا يقدم الخدمات كما ونوعا للسكان المحليين وللتجمعات السكانية المحيطة.

خارطة رقم 4. تبين توزيع المراكز الإقليمية والفرعية والمراكز المحلية في الضفة الغربية المقترحة من قبل وزارة التخطيط عام 1998م.



6:6 أهم المعايير التي تستخدم لتحديد مواقع المرافق العامة:

إُعترفت جميع الدول والحكومات في العصر الحالي بحق المواطن بالعيش في وسط ملائم على صعيد السكن والعمل وتوفير الخدمات العامة التي تشمل خدمات التعليم، الصحة، الخدمات الاجتماعية، الثقافية، الترويحية، المناطق الخلوية المكشوفة وخدمات الاتصالات، وتقع على الجهات المسؤولة مسؤولية توفير هذا الحق.

ولم يحظ القطاع العام في فلسطين بالمكان المناسب على سلم الأولويات التنموية طوال فترة الاحتلال مما تسبب بالحد من مساهمته في الاقتصاد والتشغيل وذلك نتيجة لتوزيع هذه الخدمات بصورة غير فاعلة وغير منصفة، حيث من هنا بات على الجهات المسؤولة في السلطة الوطنية الفلسطينية العمل على تجهيز التجمعات السكانية ودعمها بمستويات مختلفة من المرافق العامة بحيث تتناسب مع احتياجات مختلف أحجام تلك التجمعات وأن يأخذ التخطيط المستقبلي في الاعتبار تحديد مواقع هذه المرافق العامة وتوزيعها وفق معايير تخطيطية تم تحديدها من قبل وزارة التخطيط والتعاون الدولي وتتلخص هذه المعايير بما يلي:

- (1) حجم السكان في كل مركز.
- (2) حجم السكان في المناطق الفرعية.
- (3) وصلات الطرق بين الأماكن وبين المراكز.
- (4) إمكانية الوصول للمراكز (الوصولية).
- (5) التوزيع الجغرافي للمراكز بالنسبة للتجمعات السكانية المحيطة⁽¹⁾.

(1) وزارة التخطيط والتعاون الدولي، المخطط الإقليمي لمحافظة الضفة الغربية، ص 97.

كما ان هناك بعض العوامل الرئيسية التي تؤخذ في الحسبان عند تحديد مواقع المرافق العامة كنمط توزيع التجمعات العمرانية والمسافة بين هذه التجمعات علاوة على حجم السكان الذي يؤدي بأغلب الأحيان إلى زيادة الطلب على هذه الخدمات ويشكل التوزيع الجغرافي لهذه المراكز والمسافة الفاصلة بينهما معياراً أساسياً آخر في تحديد المراكز المؤهلة التي تقدم الخدمات العامة على مستوى الاقليم حيث أن المسافة القصيرة بين المراكز تشجع على تركيز المرافق العامة ذات المستوى العالي والمتوسط في مراكز قليلة بحيث تكون بديلاً عن الانتشار الواسع والمرهق مادياً وإدارياً، أما الخدمات ذات المستوى المتدني والتي تعد من المتطلبات اليومية فيمكن تأمينها في عدد اكبر من التجمعات السكانية بهدف تحقيق العدالة والإنصاف وسهولة الوصول.

وقد كان إقليم الدراسة جزءاً من الأقاليم التي شملتها الدراسة المعدة من قبل وزارة التخطيط والتعاون الدولي بعنوان (المخطط الإقليمي لمحافظة الضفة الغربية) حيث أن خصائصه الطبيعية والعمرانية والديموغرافية كانت محط أنظار القائمين على التخطيط فعملوا على ضرورة إنشاء مركز محلي داخل الاقليم يعمل على تقديم خدماته للأحياء والتجمعات العمرانية المحيطة، وذلك بهدف التخفيف على المواطنين مشقة السفر إلى مركز المحافظة بحيث يعمل هذا المركز المقترح على توفير كافة الخدمات من المستوى الثالث، ووقع الاختيار على بلدة ميثلون لتكون مركزاً محلياً يخدم هذه التجمعات وذلك لموقعها الجغرافي (تتوسط العديد من التجمعات العمرانية) بالإضافة إلى حجم السكان وتعدد الخدمات التي تقدمها هذه البلدة للتجمعات المجاورة وتنوعها حيث يتواجد فيها العديد من المكاتب الحكومية كمكتب الداخلية والشؤون الاجتماعية ومكتب للآثار ومكتب الخدمات ومكتب الإرشاد الزراعي ومكتب بريد بالإضافة إلى الخدمات الأمنية التي تقدمها حيث هناك مركز للشرطة ومكتب للمخابرات إلى جانب ذلك ترتبط البلدة بشبكة طرق محلية وإقليمية تمكن من سهولة الوصول إليها من المناطق المجاورة وبعدها عن المراكز السكانية المنافسة الأخرى.

لكن السؤال الذي سيحاول الباحث الإجابة عليه في هذه الدراسة: ما هي درجة صحة

اختيار بلدة ميثلون كمركز محلي داخل الإقليم ؟

سيحاول الباحث الإجابة على هذا التساؤل من خلال تطبيق بعض النظريات الرياضية التي تهتم بتوزيع التجمعات العمرانية داخل الإقليم والتي تم ذكرها في الفصل الثاني، آخذين بعين الاعتبار بعض المؤشرات كحجم السكان، الموقع العام، سهولة الوصول، مستوى الخدمات التي يوفرها كل تجمع ومن ثم تحديد المركز الإقليمي الأفضل وفق النتائج الوصفية والرياضية.

7:6 استخدام النظريات العلمية والمعايير التخطيطية في تحديد مركز خدمات الإقليم:

إن أي نظرية تهتم بالتنظيم المكاني، تفترض أن بنية المكان تقوم على مبدأي إنقاص المسافة إلى حدودها الدنيا، وزيادة المنفعة للنقاط والمساحات الواقعة في هذه البنية إلى حدودها العظمى كما تكشف الدراسات التحليلية لأي منطقة مدروسة عن وجود عدد كبير من العناصر الجغرافية والاقتصادية والديموغرافية والاجتماعية والتي تربط بينها علاقات متبادلة، وهذه المجموعة من العناصر والعلاقات، يمكن أن تزود المخطط بتفسيرات مرضية عن مراكز النشاط البشري في منطقة الدراسة.

1:7:6 نمط توزيع التجمعات العمرانية داخل إقليم الدراسة:

يعد التوزيع الجغرافي لأي تجمع عمراني نتاج للتفاعل بين الإنسان وظروف البيئة المحلية وتأخذ المحلات العمرانية من حيث التوزيع إما النمط المجمع أو النمط المشتت، ولمعرفة نمط المحلات العمرانية في إقليم الدراسة وتوزيعها قام الباحث باستخدام مؤشر الجار الأقرب الذي تم ذكره في الفصل الثاني من هذه الدراسة، وذلك لمعرفة ما إذا كان توزيع هذه التجمعات العمرانية توزيعاً عشوائياً داخل الإقليم أم لا؟ وإذا لم يكن عشوائياً فما هو نمط توزيع هذه التجمعات؟

وللإجابة عن هذا السؤال بدأ الباحث بقياس المسافات لأقرب جار كما هو مبين في الجدول رقم (39).

جدول رقم 37. يبين قياس المسافات لأقرب جار في إقليم الدراسة *

الرقم	المسافة لأقرب جار/ كم **	الرقم	المسافة لأقرب جار/ كم
1	2.5	10	5
2	1	11	2
3	2.5	12	1.5
4	2	13	1.5
5	2	14	2
6	3	15	3.5
7	3.5	16	2
8	3	17	4.5
9	2		
		المجموع	43.5

المعطيات:

- مساحة الإقليم (M) = 110 كم².

- عدد المحلات العمرانية داخل الإقليم (N) = 13.

- مجموع المسافات $\sum F = 43.5$ كم.

- الكثافة $K = \frac{N}{M}$.

- متوسط المسافة الفعلية $F1 = \frac{\sum F}{N}$

- متوسط المسافة النظرية $F2 = \frac{1}{2 \times \sqrt{K}}$

* الجدول من اعداد الباحث.

** المصدر: جدول رقم 2.

$$- \text{متوسط المسافة الفعلية الى متوسط المسافة النظرية } C = \frac{F1}{F2}.$$

$$- \text{متوسط الخطأ المعياري للمسافة النظرية } SE(F2) = \frac{0.26136}{\sqrt{KN}}.$$

$$- \text{العلامة المعيارية } Z = \frac{F1 - F2}{SE(F2)}.$$

وبالتعويض:

$$3.3 = \frac{43.5}{13} = F1$$

$$0.12 = \frac{13}{110} = K$$

$$1.5 = \frac{1}{2 \times \sqrt{0.12}} = F2$$

$$2.2 = \frac{3.3}{1.5} = C$$

بما ان $1 < C$

نستنتج أنّ التجمعات العمرانية في اقليم الدراسة تميل في توزيعها إلى قمة التناقص، حيث تكون التجمعات العمرانية في أقصى تناقص عندما تكون $C = 2.1491$ وبإجراء الاختبار الإحصائي للتأكد من أنّ الفرق بين متوسط المسافتين (الفعلية والنظرية) ذو دلالة لا بدّ من إيجاد العلامة المعيارية Z .

$$\text{حيث } 8.6 = \frac{1.8}{0.20} = Z$$

حيث أنّ $1.96 < Z$ (القيمة الجدولية) في مستوى دلالة 0.05 فإننا نستنتج أنّ التوزيع ليس عشوائياً وحيث أنّ قيمة C أكبر من واحد (2.2) فمعنى ذلك أنّ **نمط توزيع التجمعات العمرانية نمطاً تناقصياً** في مستوى دلالة 0.05.

2:7:6 قياس إمكانية الوصول (الاتصال) بين التجمعات العمرانية في اقليم الدراسة:

تعدّ إمكانية الوصول من المعايير الأساسية التي تدخل في توزيع مراكز الخدمات العامة وتحديدّها ويعبر عنها بالسهولة التي يمكن الوصول بها إلى هذه المراكز ولإظهار درجة التفاعل المكاني والاتصال بين التجمعات العمرانية داخل إقليم الدراسة قام الباحث باستخدام مصفوفة إمكانية الوصول كما هو مبين في الجدول رقم (38).

من قراءة الجدول نلاحظ أنّ أكثر التجمعات إمكانية للوصول هي قرية صانور وميثلون وهما قريتان متقاربتان تتوسطان إقليم الدراسة حيث تفصلهما مسافة 2 كم فقط ونتيجة التطور والنمو العمراني الأفقي للتجمعين بات لا يفصل بين المنازل سوى 1 كم مما يدل على إمكانية تداخل المباني في المستقبل القريب خاصة وأن للتجمعين أراضٍ مشتركة ومتداخلة قابلة للاستخدام العمراني.

جدول رقم 38. مصفوفة إمكانية الوصول حسب المسافة بين تجمعات اقليم الدراسة (كم) عام 2003م* .

إمكانية الوصول	إلى	من	صير	الجديدة	سيريس	ميثلون	صانور	عزرا	الزاوية	جبع	العصاصة	الفندقومية	الظهر	سييلة	الطرارة	إمكانية الوصول	
																المجموع	الرتبة
12	119.5	17.5	15.5	14	12	12	10.5	10	10	7	5	3.5	2.5	0	صير		
9	92	15	13	11.5	9.5	9.5	8	7.5	7.5	4.5	2.5	1	0	2.5	الجديدة		
8	88	14.5	12.5	11	9	9	7.5	7	7	4	2	0	1	3.5	سيريس		
2	73	12.5	10.5	9	7	7	5.5	5	5	2	0	2	2.5	5	ميثلون		
1	63	10.5	8.5	7	5	5	3.5	3	3	0	2	4	4.5	7	صانور		
10	94.5	13.5	11.5	10	8	8	5	6	0	3	5	7	7.5	10	الجربا		
4	75.5	10	8	6	4.5	6.5	2	0	6	3	5	7	7.5	10	عزرا		
6	84.5	11.5	9.5	7.5	6	8	0	2	5	3.5	5.5	7.5	8	10.5	الزاوية		
5	81.5	7.5	5.5	1.5	2	0	8	6.5	8	5	7	9	9.5	12	جبع		
3	73.5	5.5	3.5	1.5	0	2	6	4.5	8	5	7	9	9.5	12	العصاصة		
7	85	4	2	0	1.5	1.5	7.5	6	10	7	9	11	11.5	14	الفندقومية		
11	102	2	0	2	3.5	5.5	9.5	8	11.5	8.5	10.5	12.5	13	15.5	سييلة الظهر		

* الجدول من إعداد الباحث

والمصدر:

- المركز الجغرافي الفلسطيني، نشرة دليل المسافات بين التجمعات السكانية في الضفة الغربية، 2000م.

- نتائج المسح الميداني

13	124	0	2	4	5.5	7.5	11.5	10	13.5	10.5	12.5	14.5	15	17.5	العطارة
----	-----	---	---	---	-----	-----	------	----	------	------	------	------	----	------	---------

3:7:6 قياس حجم السكان:

نظرا لان مقياس إمكانية الوصول يهتم فقط بعامل المسافة ولا يأخذ بالاعتبار حجم السكان الذي يعدّ من أهم المعايير التي تدخل في اختيار مراكز الخدمات لذا يستخدم الباحث معادلة (ديمانغون)⁽¹⁾ لقياس درجة تشتت التجمعات العمرانية داخل الاقليم عن كل من قرية صانور وبلدة ميثلون اللتين تتوسطان الإقليم.

حيث تأخذ هذه المعادلة بالاعتبار عدد التوابع وحجم السكان، وبناء على توقع عدد السكان عام 2002م تكون درجة التشتت عن كل من صانور وميثلون كالتالي:

$$- \text{درجة التشتت عن صانور} = \frac{12 \times 34997}{3766} = \frac{419964}{3766} = 111.5$$

$$- \text{درجة التشتت عن ميثلون} = \frac{12 \times 32697}{6366} = \frac{388764}{6366} = 61$$

حيث من هنا نلاحظ ارتفاع درجة تشتت التجمعات العمرانية عن صانور (111.5) بالمقارنة مع بلدة ميثلون (61).

وإذا ما أخذ بعين الاعتبار إلى جانب درجة التشتت عامل التقارب بين التجمعين فان قوة الجذب تتجه نحو بلدة ميثلون للمركز.

$$(1) \text{ معادلة درجة التشتت: } k = \frac{E.N}{T}$$

حيث أن:

K = درجة التشتت.

E = جملة سكان الاقليم دون القرية الرئيسية (المركز).

N = عدد التوابع

T = جملة سكان القرية (المركز).

4:7:6 قياس مستوى الخدمات وعدد المؤسسات التي تقدمها في كل تجمع:

تخلو التجمعات العمرانية داخل اقليم الدراسة من مكاتب الخدمات الحكومية لتتركز جميعها داخل بلدة ميثلون وقد بلغ عدد المؤسسات الحكومية في بلدة ميثلون عشر مؤسسات وهي:

مكتب لوزارة الشؤون الاجتماعية، مكتب لوزارة الداخلية، مكتب خدمات تابع لوزارة الداخلية أيضاً، مكتب لوزارة السياحة والآثار، مكتب وزارة الزراعة، مستوصف طبي، مكتب بريد، بالإضافة إلى ذلك هناك الخدمات الأمنية التي تقدمها البلدة من خلال مكتب المخابرات ومركز الشرطة.

ومن الجدير ذكره هنا أن هناك بعض المؤسسات داخل بلدة ميثلون والتي تعدّ محدودة على مستوى الضفة الغربية كوجود محطة للأرصاد الجوية، ومركز للتوليد النسوي وهو الثالث على مستوى الضفة حتى إعداد هذه الدراسة.

جميع هذه المؤسسات تعمل على تقديم خدماتها المتنوعة إلى سكان البلدة وسكان التجمع العمراني المحيطة حتى إن بعض المؤسسات يتسع نطاق خدماتها نطاق اقليم الدراسة كمكتب الشؤون والداخلية ومكتب الزراعة.

ومن هنا نلاحظ أنّ جميع المعايير الإحصائية والوصفية السابقة من إمكانية الوصول وحجم السكان وحجم الخدمات ونوعها التي تقدمها بلدة ميثلون للتجمعات المحيطة وتركز كافة المؤسسات الحكومية بها. جميع هذه المعايير تتفق مع ما جاء في مشروع (المخطط الإقليمي للضفة الغربية) بوقوع الاختيار على بلدة ميثلون كمركز محلي لاقليم الدراسة.

إلى جانب ذلك تعدّ بلدة ميثلون واحدة من أربعة تجمعات داخل محافظة جنين (ميثلون، قباطية، يعبد، عرابة) اعتبرت مراكز حضرية من قبل دائرة الإحصاء الفلسطيني.

5:7:6 العلاقة الإقليمية والتفاعل المكاني لبلدة ميتلون:

ترتبط بلدة ميتلون بالتجمعات العمرانية داخل اقليم الدراسة والأقاليم الخارجية بسلسلة متعددة ومتنوعة من العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والخدماتية... الخ ترسمها طبيعة الخدمات وحجمها التي تقدم من/إلى بلدة ميتلون إلى/من التجمعات العمرانية المحيطة والأقاليم الخارجية. وتعتمد اقتصاديا على تجارتها للمنتجات الزراعية المحلية بالدرجة الأولى حيث تعتبر مدن الضفة الغربية وإسرائيل (والضفة الشرقية أحيانا) سوقا لمنتجاتها الزراعية إلى جانب بعض المنتجات الحرفية الخفيفة.

والى جانب النشاط الزراعي احتلّ قطاع الخدمات الدرجة الثانية حيث بلغ نسبة العاملين في هذا القطاع 33% (471 عامل وعاملة) يتوزعون على كافة محافظات الضفة الغربية، هذه النشاطات الاقتصادية المختلفة تعمل على توفير السيولة المالية بين أيدي المواطنين وزيادة المقدرة الشرائية لديهم مما يعمل على دفع عملية التطور والازدهار داخل التجمع وتنشيط سوقها المحلي الذي يعتمد على منتجات البلدة والقرى المجاورة ومنتجات مدن الضفة الغربية كجنين ونابلس ورام الله... الخ.

وفيما يتعلق بقطاع الخدمات العامة فقد أثبتت نتائج الدراسة تركيز الخدمات داخل بلدة ميتلون وتنوعها حيث تقدم خدماتها من خلال مبنى المؤسسات الحكومية إلى سكان البلدة وسكان التجمعات المحيطة كما يتبين لنا من الخارطة التوضيحية رقم (5)، وأصبحت البلدة مركزاً مسانداً لمركز المحافظة إذ توفر لهذه التجمعات كافة الخدمات باستثناء بعض الخدمات من المستوى الأول كالتعليم العالي وخدمات المحاكم وبعض الخدمات الصحية كالعيادات المتخصصة والمستشفيات ومراكز تصوير الأشعة.

وقد تجلت أهميتها الإقليمية في ظل الظروف الطارئة خلال انتفاضة الأقصى حيث باتت بديلا عن مركز المحافظة لمعظم التجمعات السكانية نتيجة الاغلاقات فأصبحت مركزا

امنيا لكافة المحافظة، والى جانب ذلك الخدمات التي وفرتها المكاتب الحكومية الأخرى خاصة مكتب الداخلية الذي امتدت خدماته لتشمل بعض سكان المحافظات الأخرى كنبلس وطولكرم. وهو ما يؤكد لنا ضرورة إنشاء مثل هذه المراكز للتخفيف على المواطنين لكي تكون البديل في مثل هذه الظروف الطارئة التي باتت من صفات الأراضي الفلسطينية نتيجة استمرار الاحتلال الإسرائيلي.

6:7:6 قياس درجة التفاعل المكاني بين المركز المقترح والتجمعات العمرانية داخل إقليم الدراسة:

في نطاق إقليم الدراسة ولإظهار طبيعة العلاقة ما بين التجمعات العمرانية داخل الإقليم والمركز المقترح (بلدة ميثلون) يرى الباحث قياس درجة التفاعل المكاني وذلك باستخدام نظريات قياس التفاعل المكاني التي تم ذكرها في الفصل الثاني ومن هذه النظريات:

❖ نظرية التعادل عند نقطة الانقطاع (نظرية القطع) والتي تنص على:

$$\text{بعد نقطة الانقطاع عن مركز التجمع الصغير} = \frac{\text{البعد بين مركزي التجمعين}}{\sqrt{\frac{\text{عدد سكان التجمع الكبير}}{\text{عدد سكان التجمع الصغير}} + 1}}$$

❖ نظرية التأثير المتبادل (التفاعل المكاني) والتي يعبر عنها رياضيا بالعلاقة التالية:

$$\text{قوة الجذب بين تجمعين (أ، ب)} = \frac{\text{حجم سكان التجمع (أ)} \times \text{حجم سكان التجمع (ب)}}{\text{مربع المسافة بينهما}}$$

❖ قانون جاذبية التجارة بالتجزئة (تجارة المفرد) وهو طريقة تساعد على التنبؤ بحجم التجارة بالتجزئة في حركتها من تجمع إلى آخر. حيث من خلاله يمكن الإجابة على التساؤل التالي: حجم التجارة التي يمكن ان تتمخض عنها العلاقة بين تجمع (ج) وتجمع (ب) من ناحية، وبين تجمع (د) من ناحية أخرى ؟

وبالتطبيق على اقليم الدراسة يمكن التعرف على حجم التجارة بين أي تجمع من تجمعات اقليم الدراسة (ج) وبلدة ميثلون (ب) من ناحية وبين مدينة جنين (د) من ناحية أخرى ويعبر عنها رياضياً:

حجم العلاقة التجارية بين تجمع (ج) و بلدة ميثلون (ب)

حجم العلاقة التجارية بين تجمع (ج) والمدينة جنين(د)

$$= \frac{\text{عدد سكان (ب)}}{(\text{المسافة بين ج و د})^2} \times (\text{المسافة بين ج و ب})^2$$

فإذا كان الناتج $1 \leq$ فهذا يعني أنّ العلاقة التجارية بين التجمع (ج) وبلدة ميثلون أقوى من العلاقة بين التجمع (ج) ومدينة جنين.

وقد قام الباحث بتطبيق هذه النظريات على اقليم الدراسة لإظهار أهمية بلدة ميثلون كمركز محلي مقارنة مع المدينة جنين علماً أن عدد سكان ميثلون لسنة 2002 قدر بحوالي (6366) نسمة وعدد سكان مدينة جنين (المدينة ومخيمها) قدر لنفس العام بحوالي (41653) نسمة وهو ما توضحه لنا نتائج الجدول رقم (39) التالي:

جدول رقم 39. التفاعل المكاني بين التجمعات العمرانية والمركز المحلي من ناحية والمدينة جنين من ناحية أخرى.*

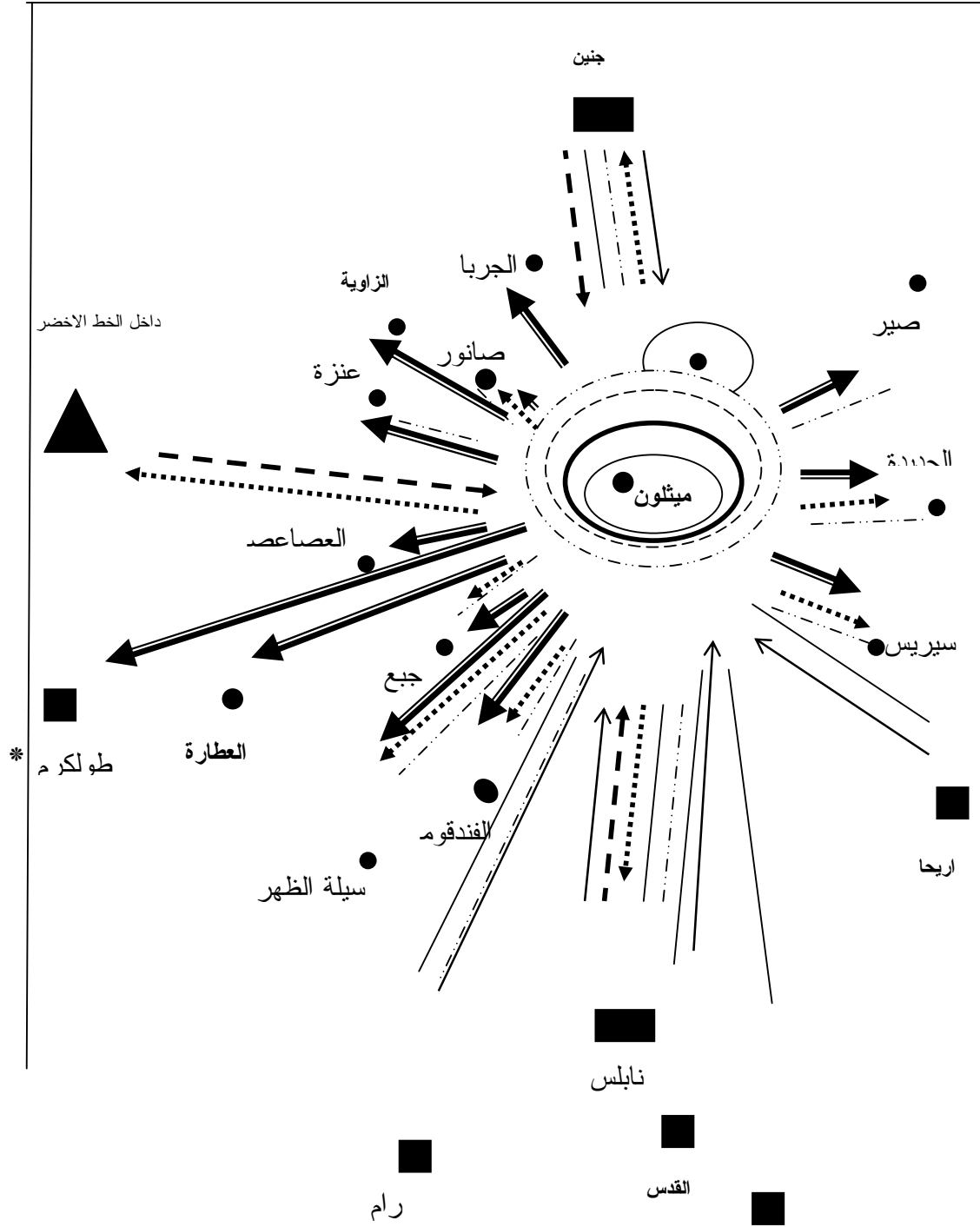
التجمع	عدد السكان 2002م	البعد عن ميثلون	البعد عن جنين	نقطة القطع مع ميثلون/ كم	نقطة القطع مع جنين	قوت الجذب إلى ميثلون	قوت الجذب إلى جنين	حجم العلاقة التجارية مع ميثلون حجم العلاقة التجارية مع جنين
صير	599	5	19.5	1.17	2.09	152529	65615	2.32
الجديدة	4656	2.5	20.5	1.16	5.14	4742415	461479	10.28
سيريس	4914	2	20	0.94	5.12	7820631	511707	15.28
صانور	3766	2	16	0.87	3.70	5993589	612755	9.78
الجربا	45	5	13	0.39	0.41	11459	11091	1.03
عنزا	1616	5	18	1.68	2.97	411498	207751	1.98
الزاوية	647	5.5	16.5	1.33	1.83	136159	98988	1.38
جبع	7844	7	22.5	3.32	6.82	1019080	645385	1.58
العصاء صة	471	7	20.5	1.50	1.97	61192	46683	1.31
الفندقومية	2992	9	22	3.67	4.65	235149	257491	0.91
سيلا الظهر	5428	10.5	24	5.05	6.37	313421	392522	0.80

* الجدول من اعداد الباحث.

0.66	61617	40742	3.49	3.55	26	12.5	1000	العطارة
					238.5	73	33978	المجموع

يتبين لنا من خلال الجدول السابق طبيعة العلاقة والتفاعل بين التجمعات العمرانية داخل إقليم الدراسة وبلدة ميثلون من ناحية والمدينة جنين من ناحية أخرى، حيث يتضح من الجدول **قوة العلاقة** التي سجلتها النظريات الثلاث بين المركز المحلي المقترح والتجمعات العمرانية داخل الإقليم. فالعلاقة التفاعلية بين المركز المحلي وتجمعات الدراسة تفوق العلاقة التفاعلية بين هذه التجمعات والمدينة جنين رغم أن **حجم السكان** يعمل لصالح المدينة إلا أن **عامل المسافة** كان له الدور الفعال في إظهار هذه النتائج والتي كانت لصالح المركز المحلي المقترح (بلدة ميثلون).

خارطة رقم 5. تبين العلاقة الاقليمية والتفاعل المكاني لبلدة ميثلون.



مفتاح الخريطة:

- | | |
|--|---------------------------------|
| شراء مواد خام. — — — — — → | تعليم ذكور وإناث. ————— |
| خدمات مستشفى. ————— → | خدمات طب عام/اسنان/اطفال. ————— |
| بيع منتجات. ← ← | عمل زراعي. ————— |
| | عمل ذكور وإناث. ————— |
| مناطق نفوذ الخدمات العامة لبلدة ميثلون. ←————← | |
- تتمثل خدمات البلدة هنا بتوفير مكتب الداخلية كافة إجراءات السفر من تصاريح، طوابع...الخ للمسافرين خارج البلاد.

الفصل السابع

اتجاهات التطور العمراني لبلدة ميثلون كمركز محلي

المقدمة	1:7
الموقع والمساحة	2:7
نشأة البلدة وتطورها	3:7
ملكيات الأراضي	4:7
التركيب والتطور السكاني	5:7
النشاط الاقتصادي	6:7
الخدمات العامة في البلدة	7:7
الخدمات التعليمية	1:7:7
الخدمات الصحية	2:7:7
الخدمات الاجتماعية والثقافية	3:7:7
الخدمات الإدارية والحكومية	4:7:7
التطور الفيزيائي لبلدة ميثلون	8:7
الوضع القائم لمباني البلدة	9:7
ارتفاع المباني	1:9:7
مواد البناء	2:9:7
حالة المباني	3:9:7
استعمالات الطابق الأرضي	4:9:7
حالة الطرق والمواصلات	10:7
الاحتياجات السكانية المتوقعة	11:7
اتجاهات التطور العمراني المستقبلي لبلدة ميثلون	12:7
1:12:7 التوسع الأفقي	
2:12:7 التوسع العمودي	
3:12:7 إعادة تأهيل البلدة القديمة	

الفصل السابع

إتجاهات التطور العمراني لبلدة ميثلون كمركز محلي

1:7 مقدمة:

قام الباحث في الفصول السابقة بدراسة تفصيلية لكافة التجمعات العمرانية داخل اقليم الدراسة من حيث نمط توزيع هذه التجمعات داخل الإقليم والتطور العمراني وقياس مستوى الخدمات العامة لهذه التجمعات، إلى جانب ذلك دراسة تفصيلية للسكان من حيث الحجم والفئات العمرية والتعليم والنشاط الاقتصادي... الخ.

وقد كان المركز المحلي المقترح (بلدة ميثلون) جزءاً من هذه الدراسة، لذا سيقصر الباحث هنا على إعداد وصف مختصر (بروفيل) لمجتمع المركز المحلي بهدف إعطاء صورة سريعة ودقيقة بقدر الامكان عن المركز المقترح وذلك من خلال رؤية أشمل.

2:7 الموقع والمساحة:

تقع بلدة ميثلون إلى الجنوب من مدينة جنين (مركز القضاء) على خط إحداثي محلي شمالي 195.60م، وخط إحداثي محلي شرقي 175.04م، وعلى منتصف المسافة بين مدينتي نابلس وجنين على هضبة ترتفع عن سطح البحر 380م وتحيط بها من الجهة الجنوبية سلسلة جبلية ترتفع عن سطح البحر 764م، ويحيط بها من الجهات الثلاث الأخرى سهل منبسط تقدر مساحته بحوالي 30 ألف دونم محاط بجبال تتراوح ارتفاعاتها عن سطح البحر ما بين 427م في الشمال و764م في الجنوب، حيث تعتبر هذه الجبال الروافد الأساسية لمرج صانور وسهل ميثلون الشرقي والتي تزوده بالمياه.

وقد بلغت مساحة بلدة ميثلون عام 1922م 25 دونماً كما بلغت مساحة أراضيها 12495 دونماً ستة دونمات للطرق والوديان، وتحيط بها أراضي صانور والجربا ومسلية وصير والجديدة وسيريس وجبع. ونتيجة انتقال ملكية الأراضي ما بين أبناء القرى المجاورة وأهالي ميثلون قدرت مساحة أراضي ميثلون حالياً بحوالي 20 ألف دونم وتبلغ مساحة بلدة ميثلون الحالية وفق المخطط الهيكلي المعدّ عام 1999م 2941.12 دونماً.

وترتبط البلدة إدارياً بمدينة جنين بالإضافة إلى العلاقات الاقتصادية والاجتماعية، وتتوسط العديد من القرى حيث يحدها من الشرق قريتا سيريس والجديدة، ومن الجهة الشمالية الشرقية قرية صير، ومن الشمال قرية مسلية، ومن الجهة الشمالية الغربية قرية الجربا، ومن الغرب قرية صانور. وقد اكتسبها موقعها هذا بعض الأهمية حيث تعتبر منذ وقت مبكر مركزاً لهذه القرى.

7:3 نشأة البلدة وتطورها:

ترجع ميثلون بتاريخها إلى العهد الإغريقي حيث تقلبت عليها الحضارات اليونانية والرومانية والبيزنطية والإسلامية والصليبية... الخ⁽¹⁾. وقد أكد هذا التاريخ الحفريات التي أجريت مؤخراً حيث تم العثور على العديد من العملة النقدية التي تعود إلى تلك الحضارات سألقة الذكر. كما أكدت الحفريات التي أجريت في كل من تل خيبر (الواقع شمال البلدة) وتل الخربة (إلى الجنوب الشرقي من البلدة) والمدافن الموجودة حول البلدة أنها كانت منطقة عامرة مزدهرة، فقد أظهرت الحفريات في تل خيبر الحمامات البيزنطية، واليونانية، والإسلامية، وآثار سور مستدير، ومباني وأساسات ونحت في الصخور، بالإضافة إلى العديد من التحف الفخارية والزجاجية.

(1) مكتب آثار ميثلون، بيانات غير منشورة.

ومن الجدير ذكره هنا ضرورة الاهتمام بهذه المناطق وحمايتها من عمليات التنقيب العشوائية التي تعمل على تخريب هذه المعالم ومن ثم تأهيلها كي تصبح موقعا سياحيا يمكن استثماره.

4:7 ملكيات الأراضي:

تعتبر ملكية الأراضي في بلدة ميتلون ملكية خاصة بوجه عام موزعة بين العائلات المختلفة، وخارطة ملكية الأراضي رقم (6) توضح توزيع الملكيات.

5:7 التركيب والتطور السكاني:

ينقسم سكان بلدة ميتلون إلى حمولتين كبيرتين تضم العديد من العائلات:

• حمولة الربابعة:

ويذكر أنها نزحت إلى ميتلون من كفرابيل (قرية من أعمال إربد)، وفي ص 238 من تاريخ شرقي الأردن وقبائلها بأن الربابعة إحدى فرق عشيرة الحويطة من عرب العيسى، وعرب العيسى هؤلاء بطن من جزيمة من جزم من القحطانية مسكانهم من قومهم جرم ببلاد غزة من الشام.

• حمولة النعيرات:

ويعودون بأصلهم إلى (بني وائل) وتعرف عنيزة إلى يومنا هذا عند بدو الصحراء بـ (بني وائل). وهناك عائلتان " أبو شيخة " وأصلهم من حوارة، ودار " أبو حرب " من يطا من أعمال الخليل. ومن ثم تبعهم إلى ميتلون " آل ذياب وآل أبو سمحة وأبو زينة " وهم من منطقة الخليل وآل سليمان الصالح وآل يوسف الحمد ونجم وهم أبناء عم، حيث من المعتقد أنهم من منطقة

القدس، وآل جرار قدموا من قرية صانور المجاورة بعد سقوط القرية بيد إبراهيم باشا المصري وهزيمة آل جرار، حيث كونوا مجتمعين حملتين كبيرتين (الربايعة والنعيرات)⁽¹⁾.

وقد بلغ عدد سكان ميثلون عام 1922م (783) نسمة، وفي سنة 1931م 948 نسمة ولهم 193 بيتاً، وفي عام 1967م بلغ عدد سكان بلدة ميثلون (2293) نسمة، ووفق نتائج إحصاء 1997م بلغ عدد سكان البلده (5218) نسمة، وبناءً على معدل النمو السنوي ما بين تعدادي 1987 – 1997م (39.9 %) فقد قدر عدد سكان بلدة ميثلون عام 2002م (6366) نسمة، ومن المتوقع أن يبلغ عدد السكان في سنة الهدف عام 2020م (13061) نسمة*.

6:7 النشاط الاقتصادي:

بلغ عدد النشيطين اقتصادياً في بلدة ميثلون وفق تعداد 1997م من سن (+10) 1431 عامل وعاملة. منهم 548 شخصاً يشتغلون في قطاع الزراعة، و 470 شخصاً يشتغلون في قطاع الخدمات الاجتماعية، ويتوزع الباقي على بقية الأنشطة المختلفة، وذلك كما يتضح لنا من الجدول السابق رقم (18) في الفصل الرابع، وقد اظهرت نتائج الدراسة أن بلدة ميثلون يغلب عليها النشاط الزراعي وقطاع الخدمات حيث كان معامل التوطن للنشاط الزراعي وقطاع الخدمات اكبر من واحد صحيح (1.06) و(2.13) على التوالي مما يدل على توطن القطاع الزراعي والخدمات في بلدة ميثلون، حيث من هنا يمكن تصنيف البلدة بأنها متعددة الوظائف.

7:7 الخدمات العامة في البلدة:

1:7:7 الخدمات التعليمية:

(1) – الدباغ، مصطفى مراد، بلادنا فلسطين.

– سجلات غير منشورة، بلديه ميثلون.

* من نتائج دراسة الباحث للسكان.

إن الجهل والفقر والمرض تلك الأمور التي سادت أثناء الحكم العثماني جعلت من التعليم أمراً نادر الوجود في المجتمع العربي. وتعتبر ميثلون جزءاً من هذا المجتمع حيث لم يكن وجود المدارس أمراً متاحاً في تلك الفترة. وقد بدأت الدراسة داخل البلدة في مسجد صغير يتسع لأربعين طالباً وبقي الأمر على ما هو عليه إلى أن جاء السلطان عبد الحميد الذي قرر إنشاء مدرسة في القرية وكان ذلك في عام 1306هـ. واستمر هذا الوضع حتى تطبيق الانتداب على فلسطين، حيث تم إغلاق المدرسة وعادت فكرة الكتاب من جديد، وبقيت وسيلة التعليم شبه معطلة حتى عام 1924م، وفي عام 1934م أسست نواة لمدرسة ميثلون الأساسية والتي تلتها مدرسة ميثلون الثانوية للبنات بالتعاون مع الحكومة الأردنية ومن ثم إنشاء مدرسة ميثلون الثانوية للبنين بجهد خاص وعلى نفقة أهالي البلدة. وقد استمر هذا التطور في القطاع التعليمي إلى أن أصبح حالياً في البلدة (5) مدارس تمنح شهادات الدراسة الثانوية بشقيه العلمي والأدبي للذكور والإناث، وقد بلغ عدد الطلاب وفق سجلات التربية والتعليم في عام 2003م (1993) طالباً وطالباتاً، وعدد الفصول 57 فصل، وقد أظهرت نتائج الدراسة المتعلقة بالسكان اهتمام سكان بلدة ميثلون بالتعليم، حيث بلغت نسبة الملحقين بالمدارس 39.4 % ونسبة حملة البكالوريوس فأعلى 6.1 %.

ومن الجدير ذكره هنا أنه عند دراسة الخدمات التعليمية في اقليم الدراسة سجلت بلدة ميثلون كثافة في الفصول التعليمية، حيث بلغت كثافة الفصل 35 طالب وهذا يعكس بطبيعة الحال النقص الحاد في الخدمات التعليمية في البلدة.

علماً بأن هذه المدارس تقدم خدماتها التعليمية لأبناء البلدة وأبناء التجمعات المحيطة، كما بلغ عدد رياض الأطفال في البلدة (3) تضم 350 طفلاً، وعدد الفصول (12) إلى جانب ذلك يتوفر في البلدة دار حضانة تستقبل أبناء الموظفين حيث تقوم برعايتهم حتى الساعة 14.5 ظهراً.

2:7:7 الخدمات الصحية:

تتوزع الخدمات الصحية داخل بلدة ميثلون ما بين القطاع الخاص والحكومي حيث هناك مستوصف ميثلون الطبي الذي يعمل داخل البلدة، بالتعاون ما بين وزارة الصحة والإغاثة الطبية حيث يقدم خدماته من طبّ عام وعيادة أسنان ونساء ورعاية ومختبر إلى سكان البلدة وسكان التجمعات المجاورة، وفي ما يتعلق بالعيادات الخاصة داخل البلدة فقد بلغ عدد عيادات الطبّ العام (5) عيادات، وطبّ الأسنان (4) عيادات، في حين بلغ عدد الصيدليات (3). وقد أقيم مؤخراً مركزاً للتوليد النسوي بالتعاون ما بين جمعية ميثلون الخيرية، ومؤسسة مرام، والإغاثة الطبية، ومؤسسة CARE حيث يعمل هذا المركز على تقديم خدماته إلى العديد من التجمعات المحيطة ويعدّ هو الثالث في الضفة الغربية حتى إعداد هذه الدراسة.

ويلاحظ من دراسة الخدمات الصحية عدم وجود مراكز طبية أكثر تخصصاً وشمولاً، وخاصة مركز أشعة حيث أنّ المراكز المتوفرة غير كافية لتلبية الاحتياجات الطبية لسكان البلدة وسكان الإقليم.

3:7:7 الخدمات الاجتماعية والثقافية:

تتجسد الخدمات الاجتماعية والثقافية في بلدة ميثلون بتواجد العديد من المراكز الحكومية وشبه الحكومية، حيث يوجد في البلدة جمعية خيرية تعاونية تقدم العديد من الخدمات كرياض الأطفال، واستضافة العديد من الأطباء في يوم طبي. أما شهرياً أو نصف شهري إلى جانب ذلك عقد العديد من الدورات للطلبة أثناء العطل الرسمية للمدارس كما يوجد أيضاً جمعية اتحاد المزارعين التي تقدم بعض المساعدات والإرشادات للمزارعين بالتعاون مع الإغاثة الزراعية.

ومن الناحية الثقافية يتواجد داخل البلدة نادي رياضي يقدم خدماته الثقافية والاجتماعية والرياضية من خلال مبنى مستأجر ويفتقر إلى العديد من الأجهزة والمعدات، إلى جانب ذلك

تأسست الجمعية النسوية بالتعاون مع الإغاثة الزراعية لتنمية المرأة الريفية، حيث تقدم العديد من الدورات التدريبية والتثقيفية للفتيات.

كما يتواجد بعض المراكز الثقافية الخاصة، ومراكز انترنت تقدم جميعها دورات تدريبية في الكمبيوتر، ودورات تعليم الخياطة للنساء، ودروس تقوية لطلبة المدارس.

إلا أن هذه المراكز غير كافية لتقديم مثل هذه الخدمات لأبناء البلدة كما ونوعاً، حيث من هنا تبرز الحاجة إلى إنشاء مراكز ثقافية تلبي الحاجات الملائمة من ثقافة وترفيه للسكان.

4:7:7 الخدمات الإدارية والحكومية:

لقد عاشت البلدة فترة طويلة من الحرمان في ظل سلطات الاحتلال الإسرائيلي وذلك لمواقفها المناهضة للاحتلال وسياساته، ومن تلك المواقف رفضها الانضمام إلى روابط القرى في مطلع الثمانينيات حيث ترتب على ذلك حرمانها من الكثير من الخدمات والمشاريع الحيوية للسكان مثل الشوارع والكهرباء والمياه ومراكز الخدمات العامة.

وعند قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية ونظراً لأهميتها من حيث موقعها المتوسط بين مجموعة من القرى النائية، ولأهميتها الاقتصادية بالنسبة للوطن بشكل عام إذ تعتبر من أهم المناطق الزراعية، حيث توفر إنتاجاً زراعياً متنوعاً للسوق المحلي، لذا بدأت السلطة الوطنية بتطوير البلدة وذلك من خلال تطوير المجلس القروي إلى مجلس بلدي أنيطت به مسؤولية النهوض بالقرية، حيث تم تنفيذ العديد من المشاريع الحيوية التي تمثلت في تطوير شبكة الكهرباء وتحويلها إلى شبكة قطرية، مما ترك آثاره الإيجابية على اقتصاد القرية حيث تم فتح العديد من الورش والحرف الصناعية التي تعتمد في تشغيلها على الطاقة الكهربائية مثل المخابز وورش الحدادة ومشاكل الخياطة...الخ.

كما تم إنشاء مبنى للبلدية مكون من ثلاثة طوابق ومجمع للدوائر الحكومية التي تم افتتاحها أيضا بقرار من السلطة الوطنية حيث تقدم خدماتها لسكان البلدة وسكان القرى المجاورة. إلى جانب ذلك تم افتتاح بعض المراكز الأمنية داخل البلدة كمركز الشرطة ومكتب المخابرات. وهذه المكاتب والمراكز وفرت على السكان المحليين وسكان القرى المجاورة عناء السفر والوقت والجهد والمال وذلك لقربها من مراكز السكن، والخارطة رقم 7. تبين الوضع القائم في البلدة.

8:7 التطور الفيزيائي لبلدة ميثلون:

لقد مرت بلدة ميثلون في مراحل تطور وركود من تاريخها وذلك نتيجة للظروف السياسية والاقتصادية، فقد كانت البيوت قبل الستينيات عبارة عن وحدات سكنية تتكون من (عقد) متسع ويستخدم لسكن الأسرة وجزء آخر منه لإيواء الحيوانات وقد كانت مادة البناء من الحجر والطين، ويلحق بالمنزل غرفة مبنية من الطين وتسقف بالخشب والطين حيث تستخدم كمخزن للأخشاب وطعام حيواناتهم ومستلزمات الطابون، وقد تركزت هذه المباني في وسط القرية وذلك للعديد من الاعتبارات كالأمن والتعاون والقرابة...الخ.

اما بعد الستينيات ونتيجة للتطور السكاني وعدم مقدرة الوسط القديم للقرية على استيعاب هذه الأعداد المتزايدة من السكان أخذت القرية بالتوسع العمراني تجاه أطرافها وبشكل أفقي مستخدمة مواد جديدة في البناء تمثلت في الباطون والحديد والحجر، حيث بدأت البيوت تأخذ شكلا جديدا يتناسب مع مواد البناء وقد قدر عدد البيوت عام 1967م بـ (440) بيت، وعام 1977م (490) بيت. ونتيجة لهذا التطور حدث هناك تغيير على استعمالات الأراضي حيث انتشر البناء خارج جذر القرية وأصبحت البيادر التي كانت تستعمل للأغراض الزراعية مأهولة في المباني السكنية، ومن الجدير ذكره هنا أنّ عملية التطور العمراني في ظل قيود سلطات الاحتلال وبالتحديد قبل مطلع التسعينيات لم تكن بالحجم المطلوب الذي يفرض متطلبات التطور

بحجم السكان فقد بلغ حجم التغير في عدد المباني من عام 1967-1987م (220) مبنى خلال العشرين عام حيث وصل عدد المباني عام 1987م 650 مبنى.

ومنذ مطلع التسعينيات شهدت البلدة تطورا عمرانيا ملحوظا حيث ازداد عدد المباني إلى الضعف إذ تشير الأرقام في ملفات البلدية إلى أنه منذ عام 1996م (أي بعد قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية) وحتى عام 1998م بلغ عدد الرخص الصادرة 350 رخصة. وقد استمر هذا التطور حتى نهاية التسعينيات.

وبعد عام 1999م ونتيجة للظروف السياسية والاقتصادية الصعبة بدا الركود واضحا في الجانب العمراني حيث انخفض عدد الرخص الصادرة عام 1999م إلى (93) رخصة بناء وعام 2000م (79) رخصة ليصل عام 2002م إلى (12) رخصة، والجدول رقم (40) ومنحنى التطور يبينان درجة التراجع في التطور العمراني للبلدة من عام 1996-2002م.

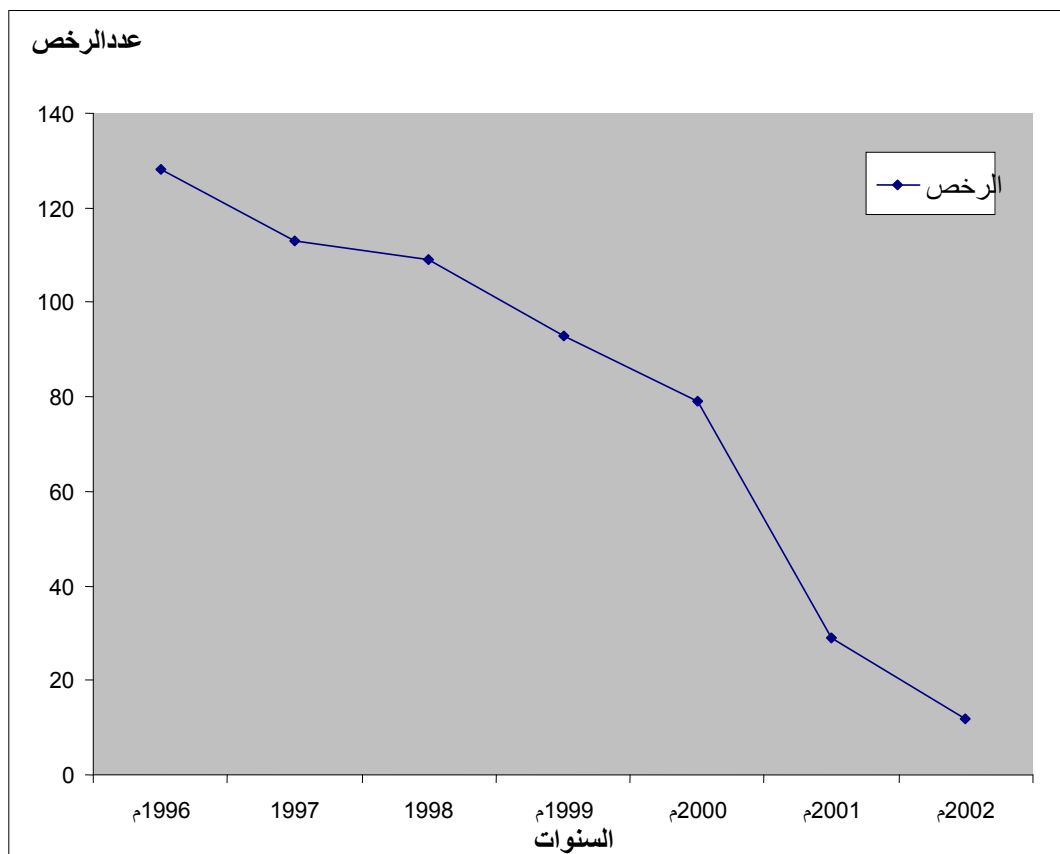
وكان أكثر ما يميز هذه الفترة (1996-2002م) التطور العشوائي والاعتداءات العمرانية على الأراضي الزراعية، حيث زحفت المباني إلى مساحات واسعة من الأراضي الزراعية وذلك نتيجة غياب التخطيط والتنظيم العمراني مما دفع السلطات المحلية إلى إعداد مشروع مخطط هيكل للبلدة عام 1999م بهدف تنظيم عملية البناء بما يتلاءم مع قوانين التنظيم والبناء التي تنص على الحفاظ على الأراضي الزراعية وتمنع الامتدادات العمرانية إليها والحد من الاعتداءات على الشوارع، حيث تم توسيع منطقة التنظيم بحيث يتجه العمران إلى الأحواض (1-3-4-5-6-9-10) وهي مناطق جبلية، والخارطة رقم (8) تبين سنة البناء والامتداد العمراني العشوائي.

جدول رقم 40. يبين التطور العمراني لبلدة ميثلون من عام 1996-2002م*

السنوات	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
عدد الرخص	128	113	109	93	79	29	12

* الجدول من إعداد الباحث، والمصدر بلدية ميثلون ببيانات غير منشورة.

شكل رقم 14. يبين التراجع الحاد في التطور العمراني لبلدة ميثلون من عام 1996 - 2002 م



9:7 الوضع القائم لمباني البلدة:

1:9:7 ارتفاع المباني:

من خلال الدراسة الميدانية والرجوع لسجلات البلدية تبين أنّ عدد المباني في القرية عام 2002م (1256) مبنى. حيث بلغ مجموع المباني ذات الطابق الواحد (641) مبنى تشكل ما نسبته 51% من إجمالي المباني في حين بلغ عدد المباني ذات الطابقين (591) مبنى أي ما نسبته 47%. أما عدد المباني ذات الثلاث طبقات فقد بلغت (26) مبنى حيث تشكل نسبته 2% من مجموع المباني.

هذه الأرقام تشير إلى ان التوسع العمراني للبلدة اخذ يتجه منذ فترة قريبة بالاتجاه العمودي وذلك نتيجة قلة الأراضي وتفتت الملكية وارتفاع أسعار الأراضي.

2:9:7 مواد البناء:

تشير نتائج الدراسة إلى أنّ عدد مباني الحجر (289) مبنى أي ما نسبته 23% من مجموع المباني. ومباني حجر وباطون بلغ عددها (377) مبنى بنسبة 30% من مجموع المباني. ومباني باطون بلغت 590 مبنى بنسبة 47% من مجموع المباني.

من هنا يلاحظ ان شروط التنظيم قد تدخلت في مواد البناء المستخدمة حيث ان معظم مباني الحجر قد تم إنشاؤها على موازاة الشوارع الرئيسية للحفاظ على شكل متناسق للمباني، أمّا مباني الباطون فهي مبانٍ سكنية منتشرة في جميع أنحاء القرية.

3:9:7 حالة المباني:

تعد المباني غير الجيدة في القرية محدودة جدا وتتركز في نواة القرية وهذا يدل على عدم اهتمام المسؤولين في القرية بالحفاظ على البناء القديم الذي يعبر عن تراثها الحضاري، وتبين لنا الصورة رقم (3) المباني المهتمة في البلدة القديمة نتيجة الإهمال من قبل المسؤولين بالوسط القديم للبلدة. أمّا غالبية المباني فهي في حالة جيدة حيث ان أعمارها تتراوح من (15-30) عام ويظهر في الخريطة عدد محدود من المباني غير الجيدة من الناحية المعمارية والصحية، كما تظهر الخارطة تركيز المباني قيد الإنشاء في التوسع العمراني من الجهة الشمالية الغربية (حوض 5 و6) والجهة الشمالية الشرقية (حوض 3 و4).

4:9:7 استعمالات الطابق الأرضي:

إن معظم المباني في القرية أعدت لأغراض السكن باستثناء بعض المباني اعدة لأغراض التجارة والتي نلاحظ انتشارها في موازاة الشوارع الرئيسية، حيث من الملاحظ ان غالبية المباني التي تشرف على الشوارع الرئيسية تم إعداد الطابق الأرضي للاستعمالات التجارية.

10:7 حالة الطرق والمواصلات:

ترتبط بلدة ميثلون بشبكة مواصلات خارجية تصل البلدة بالأقاليم المحيطة بها حيث يخترق البلدة شارع رئيسي بعرض 20م معبد منه 6 أمتار يصل قريتي سيريس والجديدة بمدينتي جنين ونابلس. ويعتبر حالياً شارع إقليمي يصل منطقة شمال غرب الضفة الغربية بمنطقة الأغوار شرقاً حيث يعبر بلدة ميثلون وقرية سيريس ويتجه شرقاً إلى الأغوار، وقد اكسب البلدة بعض الأهمية الإقليمية حيث كان له الأثر الواضح في تطور الحركة التجارية داخل البلدة، بالإضافة إلى ذلك تملك البلدة شبكة مواصلات داخلية تقدر أطوالها بـ 26كم منها 18كم معبد و 3.5 كم بسكوريس و 3كم ترابي تصل المناطق فيما بينها وتظهر الخريطة رقم (9) حالة الطرق للبلدة، حيث يقدر طول الطرق المعبدة وبحالة جيدة 14كم ومعبد تالف 4كم وشوارع ترابية توصل إلى مباني حديثة في أطراف البلدة والمناطق الزراعية بطول 3كم.

أما فيما يتعلق بوسائل النقل يوجد في القرية ما يزيد عن 143 مركبة منها 35 نقل عام و 25 تجاري وأكثر من 80 سيارة خاصة، كما يوجد هناك ثلاثة باصات للنقل العام تعمل على خط ميثلون جنين وخط ميثلون نابلس، وجميع هذه الوسائل تفي باحتياجات السكان من خدمات النقل.

11:7 الاحتياجات السكانية المتوقعة:

ان وقوع الاختيار على بلدة ميثلون كمركز محلي يعمل على تقديم خدماته للسكان المحليين وسكان التجمعات العمرانية داخل اقليم الدراسة يترك آثاره المباشرة على الخريطة التخطيطية والتنموية المستقبلية للموقع، فعند إجراء أي عملية تخطيط تنموية يجب أن يؤخذ بعين

الاعتبار بالإضافة إلى حجم السكان المحليين حجم السكان القادمين من التجمعات المحيطة للحصول على الخدمات من المركز. وضمن الوضع القائم والإمكانيات والفرص المتاحة وبناء على التقديرات المستقبلية لحجم السكان في البلدة عام 2020م (13063) نسمة تكون الاحتياجات السكانية المتوقعة سنة الهدف كما هو مبين في الجدول رقم (41).

جدول رقم 41. يبين الاحتياجات السكانية المستقبلية والاحتياجات الفعلية لموقع الدراسة في ضوء

الوضع القائم*

استعمالات الأراضي	متوسط المساحة اللازمة م ² / للشخص الواحد	المساحة القائمة م ² عام 2002	المساحة التخطيطية اللازمة في ميثلون لعام 2020، م ²	المساحة الفعلية المطلوبة في ميثلون لعام 2020، م ²
المناطق السكنية	120	2126000	1567560	558440 فائض
الخدمات التعليمية				
رياض الأطفال	0.7	1200	9144.1	7944.1
مدارس أساسية	3.8	12221	49639.4	37418.4
مدارس ثانوية	2	10800	26126	15326
الخدمات الصحية	1	1680	13063	11383
الخدمات الثقافية والاجتماعية	0.3	510	3918.9	3408.9
الخدمات الإدارية	2.2	1925	28738.6	26813.6
الخدمات التجارية	1.1	15947	14369.3	1577.7 فائض
مقابر	1.4	9000	18288.2	9288.2
مساجد	0.4	900	5225.2	4325.2
المناطق الخضراء (ترفيهية)	5	0	65315	65315
المجموع بدون شوارع	137.9	2180183	1801387.7	181222.4

* الجدول من إعداد الباحث.

المصدر: مركز التخطيط الحضري والإقليمي، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2003م

من قراءة الجدول السابق يتضح لنا أنّ المساحة المخصصة للمناطق السكنية حالياً تفوق المساحة التخطيطية اللازمة عام 2020م (سنة الهدف) بـ 558.42 دونماً حيث أنّ المساحة التخطيطية اللازمة عام 2020م 1567.56 دونماً في حين بلغت المساحة القائمة 2126 دونماً موزعة على النحو التالي 1206.28 دونماً سكن (أ)، 546.73 دونماً سكن (ب)، 65.95 دونماً سكن (ج)، 32.13 دونماً سكن (د)، 184.48 دونماً خصصت لمشاريع الإسكان في حين بلغت البلدة القديمة 90.91 دونماً.

وكذلك الأمر بالنسبة للخدمات التجارية داخل البلدة حيث أنّ المساحة التجارية القائمة (15.947) دونم تفوق المساحة التخطيطية لعام 2020م، 14.37 دونماً أي بزيادة 1.577 دونماً حيث تفيد سجلات البلدية ان عدد المحال التجارية بما فيها المكاتب والعيادات الخاصة 431 محل تجاري أي بمعدل 33 محل لكل 1000 شخص وهو ما يفوق معدل الكثير من المدن الصغيرة والمتوسطة فعلى سبيل المثال بلغ معدل المحال التجارية في مدينة نابلس عام 1995م (8 محلات لكل 1000 شخص) ⁽¹⁾.

من هنا نستطيع القول بأنّ حجم المحلات التجارية والمكاتب الموجودة داخل البلدية يفوق حاجة السكان الحالية وسنة الهدف عام 2020م أي ان هناك إمكانية توفير خدماتها إلى السكان المحليين وسكان التجمعات المحيطة الوافدين إلى المركز المحلي.

اما بقية الخدمات فمن خلال الجدول يتضح لنا حجم المساحات التي يحتاجها الموقع وذلك كالاحتياجات التعليمية والصحية والثقافية والاجتماعية والإدارية والمقابر والمساجد والمناطق الخضراء الترفيهية.

فعلى صعيد الخدمات التعليمية نرى أنّ هناك نقصاً حاداً ما بين المساحة المطلوبة حالياً (29.9202) دونماً والمساحة القائمة (24.221) دونماً أي هناك عجز حالي (5.6992) دونماً

⁽¹⁾ التنظيم الهيكلي لمدينة نابلس 1995م، ص 82.

في حين بلغت المساحة الفعلية اللازمة عام 2020م (60.688) دونماً كما ويبدو العجز واضحاً في المساحة المخصصة للخدمات الصحية حيث بلغت المساحة القائمة (1.680) دونماً مع ان المساحة المطلوبة حالياً (6.366) دونماً، أي بعجز حالي (4.686) دونماً في حين بلغت المساحة الفعلية اللازمة عام 2020م (11.383) دونماً، وكذلك الأمر بالنسبة لبقية الخدمات الإدارية والاجتماعية والثقافية... الخ، حيث من الجدول يتضح حجم المساحة الفعلية المطلوبة لهذه الخدمات عام 2020م، من هنا تبرز الحاجة إلى ضرورة العمل على زيادة المساحة المخصصة لهذه الخدمات خاصة التعليمية والصحية منها بحيث تفي الاحتياجات الحالية والمستقبلية. مع الأخذ بعين الاعتبار دور البلدة كمركز محلي يخدم التجمعات داخل اقليم الدراسة.

12:7 اتجاهات التطور العمراني المستقبلي لبلدة ميثلون:

تتبع الحاجة إلى التخطيط والتنظيم العمراني لاستغلال المكان بأفضل صورة والعمل على الحدّ من الأضرار الناتجة، عن عشوائية التطور العمراني والذي يترك آثاره السلبية على البيئة الطبيعية والنواحي الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المحلي.

فالطفرة العمرانية التي واكبها امتداد عمراني ملحوظ للبلدة بعد عام 1990م لم يسبقها أي عملية تخطيط لشبكة الطرق واستعمالات الأراضي، ونتيجة لهذا التطور العشوائي وغياب التخطيط أخذت المباني تمتدّ إلى الأراضي الزراعية حيث بلغت مساحة الأراضي التي تعرضت للزحف العمراني من البلدة 362 دونم عام 1997م وهو ما يعادل 2% من مساحة السهل⁽¹⁾.

هذه العشوائية التي طالت أضرارها الأراضي الزراعية والعديد من الشوارع داخل البلدة جعلت من التخطيط والتنظيم العمراني ضرورة ملحة لا بدّ للسلطات المحلية من القيام بإنجازها حيث عملت عام 1999م على إعداد مخطط هيكلي للبلدة وذلك بهدف تنظيم عملية البناء بما

(1) المركز الجغرافي الفلسطيني، الأراضي السهلية وواقع استعمالها في محافظات الضفة الغربية، 1997م، ص17.

يتلاءم مع قوانين التنظيم والبناء التي تنص على الحفاظ على الأراضي الزراعية وتحول من الامتداد العمراني إليها، والحد من الاعتداءات على الشوارع.

ونتيجة لهذه الاعتداءات العمرانية كان لا بد من وضع بعض التصورات لاتجاهات التطور العمراني المستقبلي والذي من المتوقع ان يشهد المركز المحلي فيه طفرة عمرانية خاصة في حال إمكانية التوصل إلى حلول على الصعيد السياسي واحتمال عودة العديد من أهالي البلدة المغتربين.

وضمن الإمكانيات المتاحة والبيئة الجغرافية والحدود التنظيمية للبلدة تأخذ هذه التصورات ثلاثة اتجاهات:

1:12:7 التوسع الأفقي:

يرى الباحث في عملية التوسع الأفقي ضرورة الحفاظ على الأراضي الزراعية والمواقع الأثرية في البلدة بحيث يتم توجيه النمو العمراني إلى المناطق الجنوبية والجنوبية الغربية والجنوبية الشرقية ومنطقة خيبر وأبو محلة وتلة غزي (منطقة الاسكانات) حوض (1، 3، 4، 5، 6، 9، 10) وهي مناطق جبلية، حيث من هنا يتطلب من السلطات المحلية العمل على تهينة البنية التحتية في هذه المناطق من شق طرق جديدة تربط بين الطرق القائمة لتقريب المسافات وتسهيل عملية التنقل وتوصيل شبكة الكهرباء إلى هذه المناطق وذلك لتشجيع النمو العمراني وتوجيهه إلى هذه المناطق. في المقابل ضرورة اتخاذ إجراءات صارمة بحق المخالفين في عملية البناء خاصة الاعتداءات على الأراضي الزراعية والمناطق الأثرية القيمة في البلدة.

2:12:7 التوسع العمودي:

نتيجة لتفتت الملكية وارتفاع أسعار الأراضي داخل البلدة بدت عملية التوسع العمودي ظاهرة على النمط العمراني في بلدة ميثلون حيث بلغت نسبة الطابقين فما فوق 49% من جملة

المباني، ويرى الباحث هنا ضرورة تشجيع هذه الظاهرة لما لها من أهمية حيث تعمل على توفير مساحات شاسعة من الأراضي يمكن استغلالها زراعيًا إلى جانب ذلك يعمل التوسع العمودي على توفير تكاليف تجهيزات البنية التحتية (شوارع وكهرباء وصرف صحي وهواتف) على السلطات المحلية والتي تتطلبها عملية التوسع الأفقي.

حيث من هنا يقع على السلطات المحلية تشجيع عمليات التوسع العمودي وذلك عن طريق منح تخفيضات على رسوم البناء في هذا المجال. كما يجب على السلطات المحلية العمل على تشجيع الاسكانات خاصة وان البلدة تفتقر إلى هذا النوع من العمران علما بان هناك (184.48) دونما داخل الحدود التنظيمية مخصصة للاسكانات ولم ينفذ أي مشروع داخل البلدة نتيجة الصعوبات المادية. حيث ان مثل هذه المشاريع بحاجة إلى الدعم المادي والذي يقع عبء توفيره على السلطات المحلية بالاتصال مع الجمعيات والمؤسسات العاملة في هذا المجال.

3:12:7 إعادة تأهيل البلدة القديمة:

يرى الباحث هنا العمل على تشجيع عمليات ترميم وإعادة اعمار الوسط القديم في البلدة وذلك من خلال تقديم بعض التسهيلات لأصحاب المباني القديمة في البلدة كتقديم بعض الإعفاءات والتخفيضات من الرسوم المفروضة على الخدمات كالإعفاء من رسوم خدمة النفايات أو تخفيض الحد الأدنى لخدمة الكهرباء... الخ، وذلك بهدف إعادة الحياة إلى نواة القرية التي باتت شبه مهجورة.

صورة رقم 3. تبين المباني المهتمة في الوسط القديم لبلدة ميتلون *



صورة رقم 4. تبين مبنى بلدية ميتلون *



• المصدر: عمل الباحث الميداني

صورة رقم 5. تبين الاعتداءات العمرانية على الأراضي الزراعية في بلدة ميتلون



صورة رقم 6. تبين المدخل الغربي لبلدة ميتلون الذي تحول إلى خط اقليمي يربط شمال الضفة بمنطقة الاغوار شرقا.



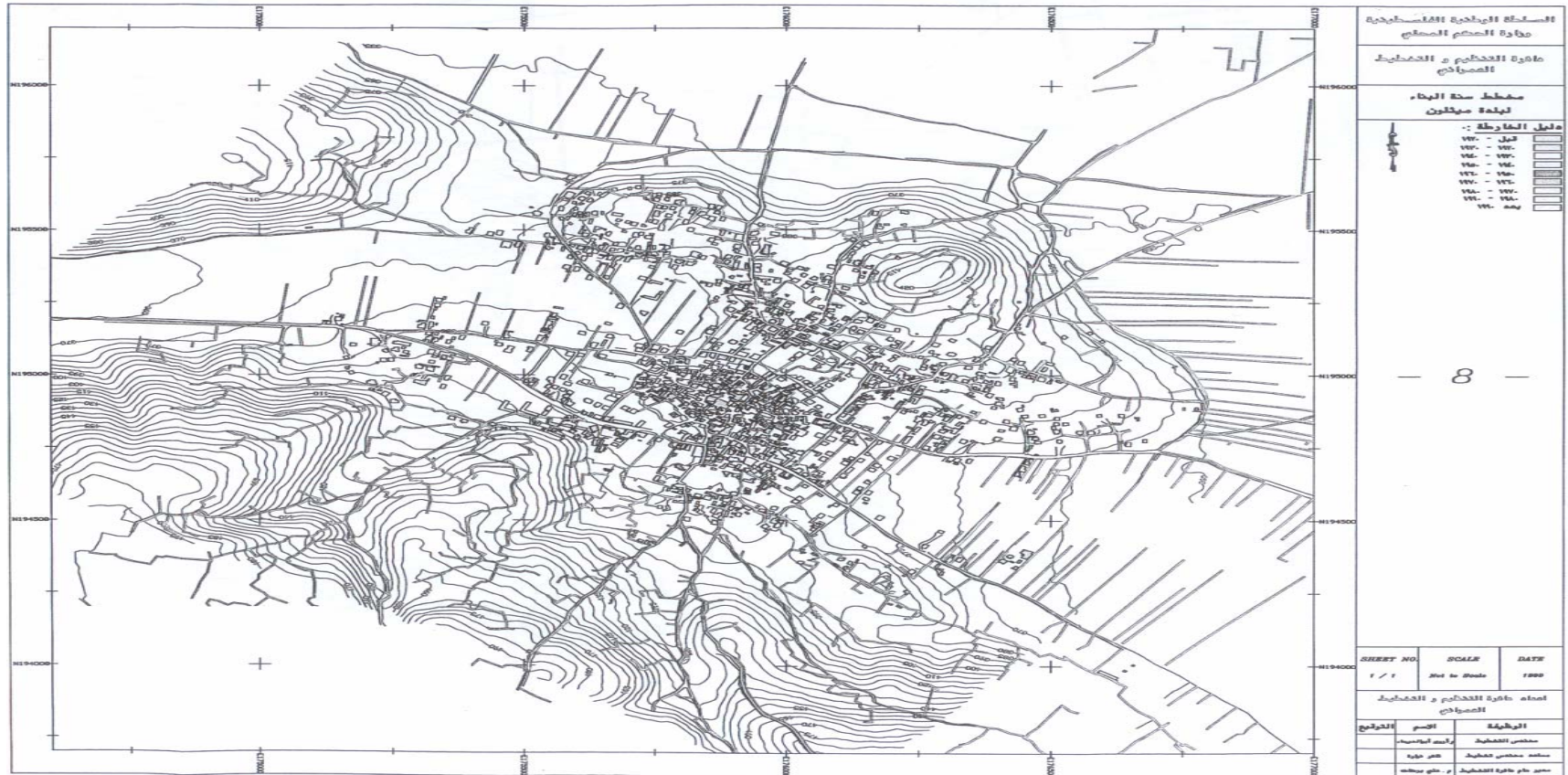
صورة رقم 7. تبين مجمع الدوائر في بلدة ميثلون الذي يقدم خدماته إلى سكان البلدة وسكان التجمعات المحيطة[‡].



[‡] المصدر: عمل الباحث الميداني.

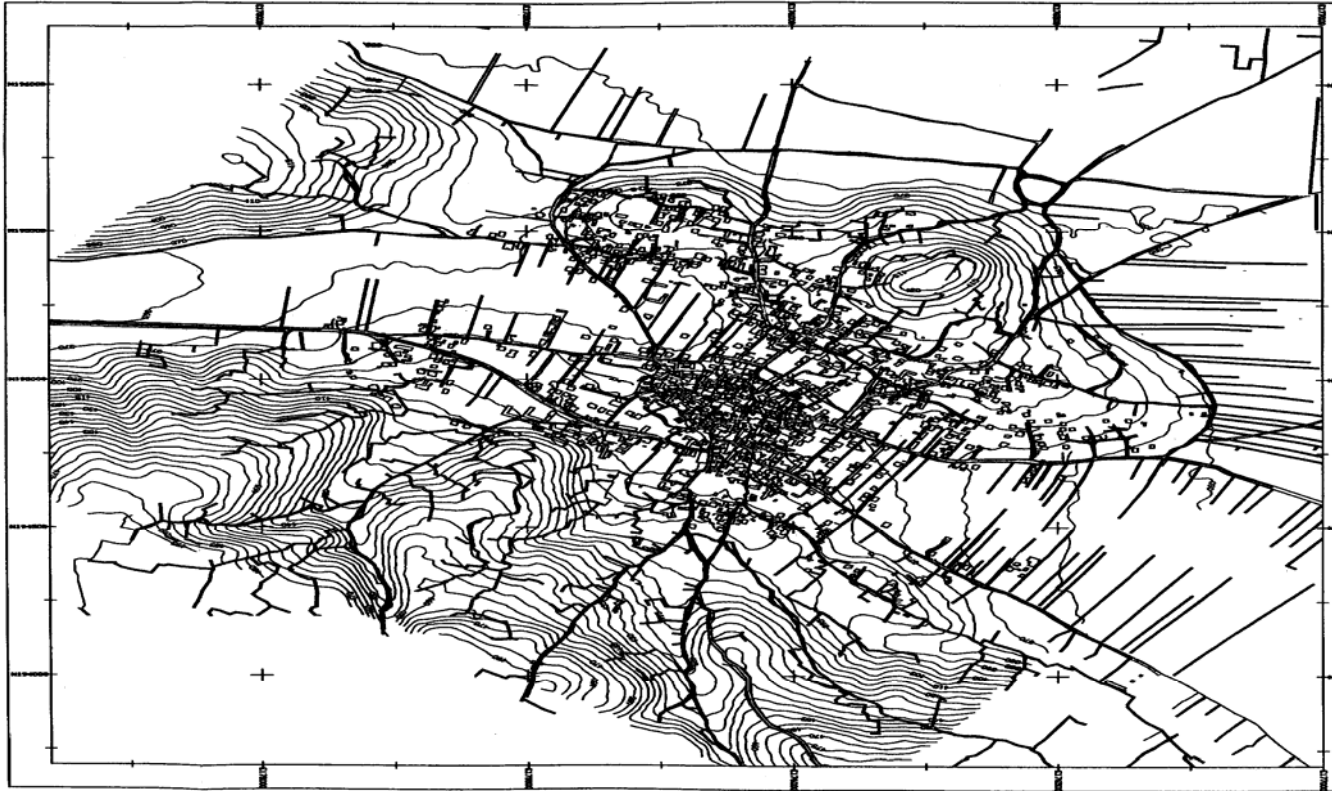
خارطة رقم (8) تبين سنة البناء والامتداد العمراني العشوائي في بلدة ميتلون.

خارطة رقم ٨ تبين سنة البناء والامتداد العمراني العشوائي



خارطة رقم (9) تبين حالة الطرق في بلدة ميتلون.

خارطة رقم ٩ تبين حالة الطرق في بلدة ميتلون



مملكة المملكة المغربية
وزارة المكنم الوطني
مركز التخطيط و التعمير
الطريق

خارطة حالة الطرق
لبنة ميتلون

الطريق
الطريق
الطريق
الطريق

الطريق
الطريق
الطريق
الطريق

الطريق
الطريق
الطريق
الطريق

الطريق
الطريق
الطريق
الطريق

الطريق
الطريق
الطريق
الطريق

الطريق
الطريق
الطريق
الطريق

الطريق
الطريق
الطريق
الطريق

الطريق
الطريق
الطريق
الطريق

الطريق
الطريق
الطريق
الطريق

الطريق
الطريق
الطريق
الطريق

الطريق
الطريق
الطريق
الطريق

الطريق
الطريق
الطريق
الطريق

الطريق
الطريق
الطريق
الطريق

الطريق
الطريق
الطريق
الطريق

الطريق
الطريق
الطريق
الطريق

الطريق
الطريق
الطريق
الطريق

الطريق
الطريق
الطريق
الطريق

الطريق
الطريق
الطريق
الطريق

الطريق
الطريق
الطريق
الطريق

الطريق
الطريق
الطريق
الطريق

الطريق
الطريق
الطريق
الطريق

نتائج الدراسة وتوصياتها

نتائج الدراسة وتوصياتها

أولاً: نتائج الدراسة

بعد الدراسة التفصيلية التي قام بها الباحث والتي شملت السمات الطبيعية والبشرية والعمرانية لإقليم الدراسة ومن ثم تطبيق بعض النظريات العلمية التي تعالج توزيع التجمعات العمرانية داخل الأقاليم للوصول إلى المكان الأنسب لإقامة المركز المحلي المقترح خلص الباحث إلى العديد من النتائج التي منها ما يتعلق بإقليم الدراسة ومنها ما يتعلق بالمركز المقترح:

أ) النتائج التي تتعلق بإقليم الدراسة:

1) أظهرت نتائج الدراسة أن إقليم الدراسة يتمتع بحجم سكاني كبير (33229) نسمة حيث يفوق حجم سكان المدينة جنين (26650) نسمة وذلك وفق تعداد 1997م. وان 49% من مجموع السكان تتركز في ثلاثة تجمعات (جبع، ميثلون، سيلة الظهر).

2) أن حجم السكان في إقليم الدراسة يتزايد باطراد من تعداد لآخر حيث تضاعف من عام 1922-1997م (75) عام (3.87) مرة عن جملة السكان عام 1922م. ووفق معدل النمو السنوي لتجمعات إقليم الدراسة قدر عدد السكان عام 2002م (38763) نسمة، ويتوقع أن يبلغ عدد سكان جملة الإقليم عام 2020م (82817) نسمة أي أن حجم السكان سوف يتضاعف (1.13) مرة عن عام 2002م.

3) أظهرت نتائج الدراسة أن تركيبة السكان متشابهة نسبياً ومتجانسة حيث بلغت نسبة صغار السن من (0-14) سنة 43% من إجمالي السكان وهي نسبة تفوق نسبة الدول الصناعية (25%) والدول النامية (40%) أما نسبة السكان من سن (15-64) سنة وهي الفئة التي يقع عليها إعالة المجتمع نلاحظ أن متوسط هذه النسبة (49.3%) وهي نسبة منخفضة إذا ما قورنت بالدول الصناعية (67%)⁽¹⁾.

4) عدم التناسق بين توزيع السكان داخل الإقليم و توزيع المساحة.

(1) علام، احمد خالد، تخطيط المدن، ص299.

(5) يولي الاهالي في إقليم الدراسة اهتماما خاصا بالتعليم حيث هناك (34) مدرسة (18 مدرسة أساسية، 16 مدرسة ثانوية) تحوي على (387) شعبة و(12049) طالبا وطالبة حيث بلغت نسبة الملتحقين بالمدارس (34%) من جملة السكان في سن الدراسة في حين تراوحت نسبة حملة البكالوريوس فأعلى في بعض التجمعات (6-7.5%) وفق تعداد 1997م.

(6) أظهرت النتائج أن غالبية التجمعات العمرانية داخل إقليم الدراسة ارتفعت فيها كثافة الفصول حيث هذا يبين القصور الواضح في الخدمات التعليمية.

(7) بعد الرجوع إلى سجلات التربية والتعليم تبين أن نسبة التسرب في المدارس داخل الإقليم بلغت (1.9%) وأظهرت نتائج الدراسة أن هناك نسبة كبيرة من طلبة المدارس لا تنتقل إلى المرحلة الجامعية و تخرج إلى الحياة العملية دون أي عملية تدريب وتأهيل حيث تشكل داخل الإقليم طبقة عاملة غير مدربة تعتمد غالبا على العمل داخل إسرائيل الذي أصبح عدم الاستقرار والاستمراريه من أهم سماته وانعكس ذلك على إقليم الدراسة اقتصاديا بارتفاع نسبة البطالة داخل الإقليم حيث تقيد سجلات مكتب العمل في محافظة جنين أن ما نسبته 97% من القوى العاملة داخل إسرائيل في الإقليم عاطلة عن العمل نتيجة الاغلاقات والظروف الأمنية الطارئة.

(8) بلغ حجم النشاطين اقتصاديا في إقليم الدراسة وفق إحصاء 1997م حوالي (8432) نسمة، وعلى الرغم من أن الوظيفة الزراعية تعتبر الوظيفة الرئيسية للمحلات العمرانية داخل الإقليم إلا أن هناك بعض التجمعات يعمل جزء كبير من أبنائها في أنشطة غير زراعية حيث أظهرت نتائج الدراسة التفاوت في التوزيع النسبي للسكان على أقسام النشاط الاقتصادي حيث لوحظ أن بعض التجمعات سجلت ارتفاع نسبة العاملين في القطاع الزراعي على بقية القطاعات وهي: ميثلون، الجديدة، صانور، الجربا، عنزة وهي القرى المحيطة بمرج صانور الذي يمتاز بخصوبة تربته وكفاءتها الإنتاجية.

في حين فاقت نسبة العاملين داخل إسرائيل نسبة العاملين بالقطاع الزراعي في كل من العطاره، سيلة الظهر، العصاعصة، جبع والزاوية حيث من هنا نلاحظ ان قطاع العمل داخل إسرائيل يشكل منافس حقيقي

للعمل الزراعي. كما سجل قطاع الخدمات الاجتماعية المستوى الثالث في التوزيع في غالبية تجمعات إقليم الدراسة.

حيث من هنا نستنتج أن القوى العاملة في إقليم الدراسة تتركز في ثلاثة قطاعات: القطاع الزراعي، قطاع العمل داخل إسرائيل، قطاع الخدمات الاجتماعية.

9) اتسم إقليم الدراسة بحركة سكانية واسعة من داخل الإقليم إلى المدن داخل الضفة أو إلى داخل إسرائيل أو السفر إلى الخارج هذه الحركة السكانية التي يتم بها انتقال أسر بأكملها أو أفراد دون أسرهم تؤدي إلى تغيير في التركيب السكاني للمجتمع المحلي.

10) أن إقليم الدراسة يقع على أراضٍ قيمة تعدّ من الدرجة الأولى في فلسطين كما ويمتاز الإقليم أيضاً بخبرة مزارعيه بالتقنيات الزراعية وبتنوع منتجاته من خضار وبقول وأشجار.

11) أظهرت نتائج الدراسة أن هناك قصوراً واضحاً بالخدمات الزراعية داخل إقليم الدراسة كالتسويق والتخزين والتعليب وغياب مؤسسات الإقراض الزراعي حيث يفتقر المزارعون ليس فقط للمساعدات العينية بل أيضاً إلى العمليات الإرشادية مما يتسبب بوقوع بعض الخسائر، وبالرغم من كفاءة أراضٍ الإقليم الزراعية وخصوبتها إلا أن الإقليم يفتقر إلى المشاريع الزراعية الكبيرة ويساهم في ذلك عدم توفر مياه الري وصغر حجم ملكية الأراضي وشح الدعم من قبل المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية في هذا القطاع، وغياب التصنيع الزراعي الذي يحدّ من عرضة المنتجات الزراعية للخسارة خاصة عند منافسة السوق الإسرائيلي. هذه الأمور مجتمعة أدت إلى التراجع الحاد في مستوى الإنتاج الزراعي ومن ثم انخفاض دخل العاملين في هذا القطاع الأمر الذي حداً بالعديد من أبناء هذا القطاع إلى ترك العمل بالأرض والتوجه للعمل داخل إسرائيل.

12) وفي الجانب العمراني أظهرت نتائج الدراسة أن حجم التطور والنمو العمراني داخل إقليم الدراسة بعد منتصف القرن التاسع عشر لم يكن يتلاءم مع تطور حجم السكان ونموهم والتنوع في استعمالات المباني كالاستعمال التجاري والصناعي. حيث بقيت هذه التجمعات تعاني من سياسة الاحتلال الهادفة إلى الحدّ من

التوسع العمراني للتجمعات العمرانية الفلسطينية حتى قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية وتسلمها إدارة الحكم الذاتي الفلسطيني. و امتازت هذه الفترة (1990-2002م) في النمو العمراني السريع وتعددت المباني وانتشرت ليلبلغ عدد المباني التي شيدت خلال هذه الفترة داخل إقليم الدراسة (3152) مبنى وهي تفوق ما شيد من عام 1931-1987م مما يدل على درجة العجز الذي كانت تعاني منه هذه التجمعات في الجانب العمراني قبل قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية.

13) كما أظهرت النتائج أن التجمعات العمرانية داخل الإقليم قد شهدت في العقد الأخير من القرن التاسع عشر نمواً عمرانياً عشوائياً حيث انتشرت المباني خارج الحدود التنظيمية واتسعت أحجام القرى وبدأت ظاهرة زحف المباني العمرانية إلى الأراضي الزراعية ظاهرة داخل الإقليم وعلى وجه التحديد في منطقة مرج صانور حيث زحفت المناطق العمرانية في بلدة ميثلون إلى 362 دونم بالإضافة إلى القرى المجاورة.

14) إرتفاع نسبة حجم المساكن الصغيرة داخل إقليم الدراسة حيث تبين أن (41.8%) من جملة مساكن إقليم الدراسة يتراوح عدد الغرف فيها من (1-2) غرفة لكل مسكن و(46.7%) من جملة هذه المساكن عدد الغرف فيها من (3-4) و11.5% عدد الغرف فيها (+5) غرفة.

هذا يدل على أن هناك قسماً كبيراً من مساكن الإقليم تعتبر مساكن غير صحية ولا تفي حاجيات هذه الأسر التي يغلب عليها التزاحم في الغرف واستخدام الغرفة الواحدة لأكثر من غرض كالنوم والضيافة والطهي أحياناً. وهو انعكاس للظروف الاقتصادية الصعبة التي يعاني منها سكان هذه التجمعات حيث لا يتوفر لأرباب الأسر القدرة المادية لبناء الحجم المناسب من المباني.

15) وفيما يتعلق باستعمالات المباني أظهرت نتائج الدراسة أن هناك تداخلاً ما بين السكن والتجاري والحرفي. الخ.. حيث يخلق ذلك بيئة عمرانية وصحية ملوثة.

16) غالبية المباني في إقليم الدراسة من الباطون الخالص (75.3) ويعود ذلك إلى سببين أساسيين هما غياب التخطيط والتنظيم في هذه التجمعات حيث تفنقر هذه التجمعات إلى القوانين التنظيمية التي تضع شروطاً لمواد البناء. أما السبب الثاني فيعود إلى كلفة البناء بالحجر خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة

حيث انعكست هذه الظروف على الجانب العمراني وذلك باتجاه المواطنين إلى بناء الباطون للتخفيف من كلفة البناء.

17) أظهرت نتائج الدراسة أن (48.2%) من مساكن إقليم الدراسة ذات طابقين فما فوق وهذا يشير إلى أن التوسع العمراني لتجمعات إقليم الدراسة اخذ يتجه منذ فترة قريبة بالاتجاه العمودي وذلك لعدة أسباب كتفتت الملكية وارتفاع أسعار الأراضي كما أن للظروف الاقتصادية الصعبة دورها أيضاً في هذه الظاهرة.

18) الإهمال الشديد للوسط القديم داخل تجمعات إقليم الدراسة حيث المباني المهتمة والمهجورة وغياب عملية الترميم وإعادة التأهيل.

19) أظهرت نتائج الدراسة أن خدمات جمع النفايات الصلبة وأنظمة التخلص من النفايات غير كافية وضعيفة حيث يفتقر العديد من التجمعات لمثل هذه الخدمات كما يفتقر إقليم الدراسة لمكب نفايات صحي حيث أن بعض التجمعات تتخلص من نفاياتها في الأودية المجاورة لهذه التجمعات التي تبعد 2-3 كم مما يشكل أخطار بيئية قاتلة وقاسية من أمراض وأوبئة.

وكبقية التجمعات الريفية الفلسطينية يفتقر إقليم الدراسة إلى شبكة عامة للصرف الصحي حيث تعتمد هذه التجمعات في تصريف نفاياتها على الحفر الامتصاصية مما يشكل أخطاراً بيئية وتلوثاً بالمياه الجوفية والسطحية.

20) أظهرت نتائج الدراسة أن ما نسبته (30.2%) من تجمعات إقليم الدراسة تفتقر إلى خدمة شبكة المياه حيث تعتمد هذه التجمعات على التمديدات الخاصة عن طريق جمع مياه الأمطار في آبار خاصة ومن ثم يتم استغلالها عن طريق مضخات كهربائية.

21) كما يتبين من خلال الدراسة أن هناك قصوراً واضحاً في الخدمات الصحية داخل الإقليم حيث بلغ مجموع المراكز الصحية حتى عام 2002م تسعة مراكز على اختلاف أحجامها وغياب هذه المراكز عن

العديد من التجمعات، كما بلغ عدد الأطباء العاملين داخل إقليم الدراسة 8 أطباء وعدد الممرضين 11 ممرض.

وعلى اعتبار أن لكل 2000 مواطن طبيباً ولكل 1500 مواطن ممرضاً وحيث أن جملة سكان إقليم الدراسة قدر عام 2002م (37154) نسمة فإن العجز بات واضحاً في هذه الخدمات حيث أن العدد المطلوب من الأطباء لخدمة سكان الإقليم 19 طبيب وعدد الممرضين 25 ممرض أي أن حجم النقص في الأطباء 11 طبيب والتمريض 14 ممرض. أي أن نسبة العجز في الأطباء والممرضين داخل الإقليم (57%، 56%) على التوالي.

إلى جانب ذلك هناك عجز واضح في نوع الخدمة الصحية داخل الإقليم حيث يفتقر الإقليم لمركز أشعة ومختبرات وسيارة إسعاف...الخ.

22) تقتصر الصناعات داخل إقليم الدراسة على الصناعات التحويلية الخفيفة كمعاصر الزيتون والمطاحن وورش الحدادة والنجارة ومشاعل الخياطة حيث يفتقر الإقليم للمنشآت الصناعية الأكثر فاعلية والتي تتبع إمكانية التصدير.

23) بينت الدراسة أن هناك عجزاً مالياً في ميزانيات الهيئات والمجالس المحلية ونقصاً في التمويل حيث حد ذلك من قدرة هذه الهيئات على تنفيذ المشاريع التنموية وعلى وجه الخصوص الخدماتية منها مثل المدارس ورياض الأطفال والعيادات الصحية وخدمات البنية التحتية كالصرف الصحي وشبكات تصريف مياه الأمطار وشبكات الطرق... الخ.

24) كما يفتقر إقليم الدراسة إلى وجود خطة تنموية محلية أو إقليمية لهذه التجمعات الأمر الذي يمكن الهيئات المحلية من وضع الأولويات والاحتياجات التنموية بشكل مدروس ومنظم.

25) عند قياس نمط توزيع التجمعات العمرانية داخل الإقليم وذلك عن طريق تطبيق الجار الأقرب تبين للباحث أن التجمعات العمرانية في إقليم الدراسة تميل في توزيعها إلى قمة التناقص.

(26) أن لحجم السكان ومستوى الخدمات التي تقدم والموقع الذي يتمثل بإمكانية الوصول دوراً أساسياً وفعالاً في تحديد المراكز المحلية.

(27) وأخيراً إتفقت نتائج الدراسة الرياضية والوصفية مع ما جاء في مشروع وزارة التخطيط والتعاون الدولي تحت عنوان (المخطط الإقليمي للضفة الغربية) بوقوع الاختيار على بلدة ميثلون كمركز محلي يعمل على خدمة التجمعات المحيطة داخل الإقليم، وإن إقامة مثل هذا المركز لن يكون له أي تأثير سلبي على المراكز الأخرى المجاورة.

ب) نتائج تتعلق بالمركز المقترح:

1) تبين من الدراسة أن بلدة ميثلون تقع في منتصف المسافة بين جنين ونابلس حيث يحيط بها العديد من التجمعات العمراني التي ترتبط معها بالعديد من العلاقات الاقتصادية والاجتماعية، وقد اكسبها موقعها هذا بعض الأهمية حيث تعتبر منذ وقت مبكر مركزا لهذه القرى.

2) أن مساحة أراضي البلدة تقدر بـ 20 ألف دونماً وان ملكية الأراضي في البلدة هي ملكية خاصة بوجه عام موزعة بين العائلات المختلفة.

3) أبدت القرية اهتماما واضحا بالتعليم حيث بلغ عدد المدارس 5 مدارس تمنح شهادة الدراسة الثانوية بشقيها العلمي والأدبي للذكور والإناث، وقد بلغ عدد الطلاب وفق سجلات التربية والتعليم لعام 2003م 1993 طالب وطالبة حيث بلغت نسبة الملتحقين بالمدارس 39.4% ونسبة حملة البكالوريوس فأعلى 6.1%.

كما سجل داخل البلدة كثافة في الفصول التعليمية 35 طالب لكل فصل ويعكس ذلك النقص الحاد في الخدمات التعليمية في البلدة علما بان البلدة تقدم خدماتها التعليمية لبعض القرى المجاورة.

4) أن عدد النشيطين اقتصاديا في البلدة من سن (10+) وفق تعداد 1997م قد بلغ 1431 عاملاً وعاملة منهم 548 شخص يعملون في القطاع الزراعي داخل البلدة و(470) شخص يعملون في قطاع الخدمات الاجتماعية ويتوزع الباقيون على بقية الأنشطة الاقتصادية المختلفة، حيث تبين لنا أن البلدة يغلب عليها النشاط الزراعي وقطاع الخدمات وقد كان معامل التوطن للنشاط الزراعي وقطاع الخدمات اكثر من واحد صحيح (1.06)، (2.13) على التوالي مما يدل على توطن القطاعين الزراعي والخدمات في البلدة حيث من هنا يمكن تصنيف البلدة بأنها متعددة الوظائف.

5) لقد شهدت بلدة ميثلون منذ مطلع التسعينات طفرة عمرانية ملحوظة وازداد عدد المباني إلى الضعف ، حيث بلغ عدد الرخص الصادرة منذ عام 1996-1998م (350) رخصة وبعد عام 1999م شهدت البلدة

تراجعاً حاداً في عملية النمو حيث بلغ عدد الرخص الصادرة عام 1999م 93 رخصة وعام 2000م 79 رخصة ليصل عدد الرخص إلى 12 رخصة عام 2002م. ويعود السبب في ذلك إلى الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي شهدتها البلدة خلال هذه الفترة نتيجة الاغلاقات وعدم إمكانية تسويق منتجاتها الزراعية.

(6) أن بلدة ميتلون تنفرد داخل إقليم الدراسة بامتلاكها تصويراً جويّاً ومخططاً هيكلياً حديث النشأة حيث بلغت مساحته الإجمالية 3854.57 دونماً وقد تم إعداد المخطط لتنظيم عملية البناء بما يتلاءم مع قوانين التنظيم والبناء التي تنص على الحفاظ على الأراضي الزراعية ومنع الامتداد العمراني إليها.

(7) إمكانية إنشاء مشاريع إسكان داخل البلدة حيث هناك 184.48 دونماً ضمن المخطط الهيكلي مخصصة للسكان.

(8) أن شروط التنظيم قد تدخلت في مواد البناء المستخدمة داخل البلدة حيث معظم مباني الحبر قد تم انتشارها على موازاة الشوارع الرئيسية للحفاظ على شكل متناسق للمباني أما مباني الباطون فهي مباني سكنية منتشرة في جميع أنحاء القرية.

(9) تنفرد بلدة ميتلون بأن مساحة الأراضي الحالية المخصصة لأغراض السكن والبالغة 2126 دونماً تفوق المساحة التخطيطية اللازمة عام 2020م والبالغة 1567.56 دونماً أي بفائض يقدر بـ 558.44 دونماً، وكذلك الأمر بالنسبة للخدمات التجارية داخل البلدة حيث أن المساحة التجارية القائمة (15.947 دونماً) تفوق المساحة التخطيطية لعام 2020م والتي تقدر بـ 14.369 دونماً أي هناك زيادة 1.577 دونماً حيث بلغ عدد المحال التجارية القائمة 431 محل تجاري أي بمعدل 33 محل لكل ألف شخص وهو ما يفوق معدل المدن الصغيرة والمتوسطة حيث من هنا نستنتج بأن حجم الخدمات التجارية القائمة كافية لخدمة السكان المحليين والقادمين من التجمعات المحيطة.

(10) أن هناك عجزاً واضحاً في بلدة ميتلون في الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية والاجتماعية، ففي الخدمات التعليمية أظهرت النتائج أن هناك نقصاً حاداً ما بين المساحة التخطيطية المطلوبة للخدمات

التعليمية عام 2002م (29.9202) دونماً والمساحة القائمة (24.221) دونماً أي هناك عجز حالي (5.6992) دونماً. أما الخدمات الصحية المطلوبه عام 2002م (6.366) دونماً والمساحه القائمه 1.680 دونماً أي بعجز يقدر بـ (4.686) دونماً.

11) أظهرت نتائج الدراسة خلو التجمعات العمرانية داخل إقليم الدراسة من المكاتب الحكومية وتركزها في بلدة ميثلون حيث تعمل هذه المكاتب على تقديم خدماتها لسكان البلدة وسكان القرى المجاورة، حيث من هنا تبرز أهمية هذه المكاتب والدور الذي تلعبه في توفير الجهد والمال وعناء السفر والوقت ليس على أبناء البلدة فحسب بل على التجمعات المجاورة أيضاً وذلك لقربها من مراكز السكن حيث تتوسط ميثلون هذه التجمعات.

12) تبين أن بلدة ميثلون تمتاز بإمكانية وصول عالية داخل إقليم الدراسة وانخفاض درجة تشتت المحلات العمرانية عنها.

13) أن بلدة ميثلون شكلت منافسا حقيقيا للمدينة جنين وذلك فيما يتعلق بحجم تجارة المفرد مع التجمعات العمرانية داخل إقليم الدراسة.

توصيات الدراسة

من الدراسة التحليلية التي قام بها الباحث وفي ضوء النتائج السابقة التي توصل إليها خلص الباحث إلى العديد من التوصيات التي منها ما يتعلق بإقليم الدراسة ومنها ما يتعلق بالمركز المقترح.

أ) توصيات تتعلق بإقليم الدراسة.

1) العمل على إنشاء مجلس خدمات مشترك تُمثّل فيه كافة التجمعات يعمل إلى جانب المجالس البلدية والمحلية على إدارة الإقليم ويكون قوي وفعال ومستدام بحيث يكون قادرا على القيام بواجباته المختلفة بكفاءة بما ينسجم وإحتياجات المجتمعات المحلية والمؤسسات المختلفة داخل الإقليم.

2) أن يعمل المجلس المشترك بالتنسيق مع المجالس البلدية والمحلية داخل الإقليم على توفير برامج خدمية ملائمة لتطوير الإقليم تشمل القطاعات المختلفة من المجتمع بما في ذلك الأطفال والشباب والنساء وكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة.

3) أن يكون هناك إدارة للبنية التحتية وذلك عن طريق:

❖ إقامة هيئة مختصة لإدارة مياه الإقليم (مصلحة مياه إقليم جنوب محافظة جنين) تعمل هذه الهيئة على ضرورة إيصال كافة التجمعات داخل الإقليم بشبكة مياه عامة وتطوير الشبكات القائمة.

❖ إنشاء شركة لإدارة الكهرباء وتوزيعها في الإقليم ومن ثم الاستغناء عن الشركة القطرية الإسرائيلية.

❖ إدارة مشتركة للنفايات الصلبة وتطوير مكب نفايات واحد على المستوى الإقليمي يخدم المنطقة ويكون بعيدا عن المناطق العمرانية والأراضي الزراعية للحدّ من عملية التلوث البيئي.

❖ إقامة مشروع موحد لجمع المياه العادمة في الإقليم ومعالجتها عن طريق إيصال تجمعات الإقليم بشبكات الصرف الصحي ومن ثم معالجة هذه المياه واستغلالها في عملية الإنتاج الزراعي.

❖ إعادة تأهيل شبكة الطرق داخل الإقليم وتطويرها وضرورة شق طرق جديدة تعمل على ربط التجمعات فيما بينها ومن ثم تسهيل عملية الوصول بين هذه التجمعات.

4) أن يكون هناك خطة تنموية محلية وإقليمية للتجمعات العمرانية داخل إقليم الدراسة وذلك لتمكين الهيئات المحلية والمجلس المشترك من وضع الأولويات والاحتياجات التنموية بشكل مدروس ومنظم.

5) العمل على إقامة مراكز مجتمعية في القرى والبلدات داخل الإقليم:

❖ بناء مراكز الخدمات الاجتماعية.

❖ إقامة أندية شبابية وثقافية.

❖ إقامة مراكز استجمام.

❖ إقامة مكتبة عامة داخل المركز المقترح.

❖ إقامة مركز لتنمية المرأة والطفل.

❖ إقامة مركز تأهيل للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.

6) الاهتمام بتحسين مستويات الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم والتي من شأنها ليس فقط تطوير نوعية الحياة لمجتمع الإقليم بل الإسهام بصورة مباشرة وغير مباشرة في زيادة إنتاجية المواطن ورفع قدرته على الإسهام في النشاط الاقتصادي.

7) العمل على إنشاء مستشفى في المركز المقترح يتسع إلى 92 سرير وذلك بمعدل ثلاثة أسرة لكل ألف شخص حيث أن عدد سكان الإقليم عام 2002م (38763) نسمة.

8) ضرورة إقامة مركز للدفاع المدني وإطفاء الحرائق وذلك لبعد الإقليم عن مركز المحافظة خاصة وان إقليم الدراسة يمتاز بحجم سكاني وعمراني إلى جانب اتساع أراضيها الزراعية والتي غالباً ما تتعرض للحرائق في أشهر الصيف الحارة.

9) إلى جانب المراكز الأمنية التي تتوفر داخل المركز المقترح تبرز هناك ضرورة إقامة محكمة صلح لتسيير أمور سكان الإقليم وتوفير عليهم عناء السفر إلى مركز المحافظة.

10) العمل على إنشاء مركز تعليم عالي (فرع لجامعة القدس المفتوحة) وذلك لخدمة أبناء الإقليم والتجمعات المحيطة خاصة وان إقليم الدراسة يولي اهتماماً كبيراً للجانب التعليمي.

11) تنمية الثروة الحيوانية داخل الإقليم وتشجيعها من خلال:

❖ توفير الخدمات البيطرية من علاج وإرشاد وتوفير الطعوم.

❖ توجيه المزارعين إلى تربية الأنواع المحسنة من هذه الحيوانات.

❖ إنشاء مصنع للأعلاف يمكنه الاستفادة من الأراضي الزراعية الواسعة داخل الإقليم.

❖ إنشاء مصنع للالبان داخل الإقليم لتسويق هذه المنتجات.

12) دعم عملية المشاركة المحلية والجهوية في تحديد الأولويات واختيار مشاريع التنمية المحلية وتخطيطها وتصميمها وتنفيذها حيث يضمن ذلك إسهاماً جاداً من الفئات المستهدفة من ناحية ويهيئ قاعدة تنظيمية جماهيرية للتنمية المستقبلية من ناحية أخرى.

13) أصبحت العمالة في المجتمع الريفي الحديث تتطلب مهارات فقد أدت التطورات التقنية في مؤسسات الإنتاج والخدمات إلى تطور الآلات و الأجهزة المستخدمة مما يتطلب نوعاً من العمالة المدربة التي يتناسب تدريبها مع التقدم التكنولوجي الحديث. حيث من هنا تبرز الحاجة إلى إنشاء مركز للتدريب المهني داخل إقليم الدراسة للذكور والإناث.

14) تنمية القطاع الزراعي داخل الإقليم وتدعيمه وذلك من خلال:

❖ إيجاد صيغة يمكن بمقتضاها توفير خدمات الإقراض الزراعي مع محاولة توفير قنوات فرعية لهذه الخدمات في إطار متكامل مع الخدمات الأخرى.

❖ إنشاء جمعيات تعاونية في كل تجمع تعمل على توفير جميع الآلات والمواد الزراعية للمزارعين وبأسعار مناسبة.

❖ توفير الخدمات الإرشادية للمزارعين وذلك عن طريق تفعيل مكتب وزارة الزراعة في بلدة ميتلون وتطويره.

❖ إقامة مركز أبحاث زراعي.

❖ توجيه المزارعين لاستخدام الطرق الحديثة في الزراعة وتوفير مياه وشبكات الري للمزارعين.

❖ إقامة مركز للتعليب والتغليف (التصنيع الزراعي).

❖ إقامة مركز لتبريد المنتجات الزراعية وتخزينها.

❖ إقامة سوق مركزي للمنتجات الزراعية في المركز المقترح لتسويق منتجات الإقليم.

15) تطوير الحركة السياحية داخل الإقليم وتشجيعها وذلك من خلال:

❖ إقامة المنتزهات ومراكز الاستجمام العامة داخل التجمعات.

❖ إقامة منتزه مركزي داخل المركز المقترح للترفيه في الإقليم.

❖ تأهيل المواقع الأثرية والثقافية وتطويرها.

❖ تأهيل الوسط القديم للتجمعات العمرانية وترميمه للحفاظ على تراث هذه التجمعات وثقافتها.

ب) توصيات تتعلق بالمركز المقترح:

بعد وقوع الاختيار على بلدة ميتلون لتكون مركزاً محلياً لخدمة التجمعات العمرانية داخل الإقليم لتوسطها هذه التجمعات وسهولة الوصول إليها إلى جانب تركيز الخدمات في البلدة وتنوعها، وفي ضوء الرؤية المستقبلية للمركز المقترح يرى الباحث ضرورة الأخذ بالتوصيات التالية:

(1) أن تعمل السلطة المحلية والمتمثلة بالمجلس البلدي على توفير بنية تحتية حديثة ومستدامة وتطويرها تتلاءم والرؤية المستقبلية للمركز المقترح.

(2) العمل على رفع درجة إيصالية البلدة بتطوير شبكة طرق داخلية وخارجية فعالة من خلال:

- ❖ إعادة تأهيل الطرق الداخلية و مداخل البلدة التي تربط القرية بالتجمعات المحيطة.
- ❖ شق طرق جديدة وتعييدها تعمل على تقريب المسافات مع التجمعات المحيطة كتعبيد شارع ميتلون _ الجديدة، وتعبيد شارع ميتلون _ صير، وتعبيد شارع ميتلون _ صانور الشمالي.
- ❖ العمل على توسعة الشارع الشمالي في البلدة وتطويره لتخفيف الضغط على الشارع الرئيسي الجنوبي والذي عادئاً ما يسبب له وسط البلدة أزمة مرورية خانقة.

(3) العمل على تطوير مكاتب الخدمات العامة القائمة داخل البلدة وتفعيلها، وفتح مكاتب جديدة بحيث تكون قادرة على توفير خدماتها للسكان المحليين وسكان الإقليم.

(4) أن يعمل المجلس البلدي بالتعاون مع مجلس الإقليم المشترك على توفير الأراضي اللازمة لإنشاء المرافق العامة المقترحة لخدمة الإقليم كالمستشفى، ومركز الجامعة، والاطفائية، والمنتره المركزي... الخ.

(5) تطوير الجانب الثقافي والاجتماعي وذلك من خلال تأسيس مراكز خدمات اجتماعية وثقافية في البلدة حيث أظهرت الدراسة الحاجة لمثل هذه الخدمات.

- (6) إلى جانب المستشفى الذي سيعمل على خدمة سكان الإقليم ضرورة إنشاء مركز صحي أكثر تخصصاً وتوفير مختبر للأشعة يخدم هذا المركز إلى جانب السكان المحليين سكان المناطق المحيطة.
- (7) إلى جانب المنتزه المركزي للإقليم العمل على تأسيس حديقة عامة للاستجمام والترفيه.
- (8) إنشاء مجمع سفريات ومحطات انتظار للركاب داخل البلدة يعمل على تنظيم حركة النقل العام في البلدة.
- (9) العمل على فتح مراكز تجارية ومجمعات متخصصة.
- (10) إنشاء سوق مركزي لتسويق المنتجات الزراعية حيث يفنقر الإقليم لمثل هذا السوق رغم ضخامة الإنتاج الزراعي فيه وتنوعه.
- (11) العمل على تشجيع مشاريع الإسكان داخل البلدة وتفعيلها بحيث تكون البلدة قادرة على استيعاب جمهور الوافدين والمستثمرين.
- (12) العمل على تطوير شبكة الكهرباء القائمة بحيث يتم تحويل الشبكة الهوائية إلى كوابل أرضية.
- (13) العمل على نقل الورش والصناعات من داخل البلدة إلى المنطقة الصناعية المقترحة في المخطط الهيكلي لما تسببه هذه الورش والصناعات من إزعاجات وتلوث بيئي.
- (14) الحدّ من عشوائية انتشار المباني واتخاذ إجراءات صارمة بحق المخالفين في عمليات البناء للحفاظ على الأراضي الزراعية ومنع الامتداد العمراني إليها.

مراجع الدراسة

• المراجع العربية:

- أبو عيانة، فتحي محمد: **جغرافية العمران - دراسة تحليلية للقرية والمدينة**، ط1، دار المعرفة الجامعية - القاهرة، 1999م.
- إسماعيل، احمد علي: **جغرافية المدن**، القاهرة، 1978م.
- أنطوني كون: **التنظيم الهيكلي الإسرائيلي للمدن في الضفة الغربية (القانون والبلدوزر في خدمة الاستيطان اليهودي)**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1995م.
- باحثين فلسطينيين ونرويجيين: **المجتمع الفلسطيني في غزة والضفة الغربية والقدس العربية**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1994م.
- جامعة القدس المفتوحة: **المجتمع الريفي والحضري**، 2000م.
- الجنابي، صلاح حميد: **جغرافية الحضر**، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الموصل.
- الجوهي، يسر ي عبد الرازق: **جغرافية التنمية** ، شبان الجامعة ، 1969 م .
- حسين، عبد الرازق عباس: **جغرافية المدن**، بغداد، 1977م.
- حمدان، جمال: **جغرافية المدن**، القاهرة.
- خاطر، حمد مصطفى: **التخطيط الاجتماعي مدخل إلى القرن الواحد والعشرين**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998م.
- خميسي، راسم: **المخططات الهيكلية كوسيلة للتنمية المحلية، مجلة السياسة الفلسطينية**، ع1، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، 1994م.
- خميسي، راسم: **نحو تنمية التخطيط والحكم المحلي في فلسطين الدولة**، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع20، 1994م.
- خير، صفوح: **الجغرافية موضوعها ومناهجها وأهدافها**، دار الفكر المعاصر، بيروت، 2000م.
- الدباغ، مصطفى مراد: **بلادنا فلسطين**، دار الهدى، 1991م.
- الدوكة، محمد خميس: **التخطيط الإقليمي وأبعاده الجغرافية**، دار المعرفة الجامعية.

شحادة، رجا: **قانون المحتل - إسرائيل والضفة الغربية**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1990م.

شفيق، محمد: **التنمية الاجتماعية**، المكتب الجامعي الحديث - محطة الرمل - الإسكندرية.

الشواورة، علي حميدان: **العمران الريفي والحضري**، 2002م.

الصقار، فؤاد محمد: **التخطيط الإقليمي**، منشأة المعارف، الإسكندرية.

عبد الله عبد الله: **المشاريع والمخططات الهيكلية وأثرها على التنمية**، مجلة شؤون تنمية، مج 2 _ ع 3، 1992م.

عتريسي، نايف محمود: **قواعد تخطيط المدن**، دار الراتب الجامعية .

علام، احمد خالد: **تخطيط المدن**، مكتبة الانجلو المصرية، 1991م.

فواز، مصطفى: **مبادئ تنظيم المدينة**، معهد الإنماء العربي .

محمد، خلف الله حسن: **البيئة والتخطيط العمراني**، دار المعرفة الجامعية - الإسكندرية، 1999م.

المنيس، وليد عبدالله: **التخطيط الحضري والإقليمي**، مطبوعات الجامعة، الكويت، 1985م.

• الأبحاث والدراسات:

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **التخطيط الإقليمي للمناطق الريفية الفلسطينية**، مركز الهندسة والتخطيط، رام الله .

التنظيم الهيكلي لمدينة نابلس، بلدية نابلس - قسم الهندسة والتخطيط، 1995م .

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت تقرير السكاني والمساكن - محافظة جنين**، 1997م .

دراسة الباحث الميدانية.

الدراسة التي قام بها Elisha Efrat من جامعة تل ابيب.

دراسة قام بها م/ هاني محمود النجوم، **دراسة امكانية تنمية اقليم الاغوار الفلسطيني واقامة قطب نمو موازي لاريحا**، 2000م.

اللجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة لدعم صمود الشعب الفلسطيني في الوطن المحتل، ندوة التنمية الريفية واقتصاديات الاعتماد على الذات في الوطن المحتل، عمان، 1989م .

المركز الجغرافي الفلسطيني، الأراضي السهلية وواقع استعمالها في محافظات الضفة الغربية، 1997م .

المركز الجغرافي الفلسطيني، مسح التجمعات السكانية العربية في فلسطين، 1996م .

وزارة التخطيط والتعاون الدولي، المخطط الإقليمي لمحافظة الضفة الغربية، 1998م .

وزارة التخطيط والتعاون الدولي، المخطط الطارئ لحماية المصادر الطبيعية في فلسطين، 1998م .

• المراجع الأجنبية:

ARIJ: Environmatal profile for the W.B, Volume 5. Jenin District. Bethlehem. Governorates, December, 1998.

Benvenisti, Meron and Khayat, Shlmo: The west Bank and Gaza Atlas, the Jerusalem post, Jerusalem, 1988.

Elisha, Efrat: Geographic Re-evaluation of Town Distribution in Israel, Tel Aviv University.

MOPIC: Land Scape Assessment of the W.B Governorates, Emergency Natural Resurces Protection Plan. Second Edition. Ramallah. 1999.

MOPIC: National Policies for physical Development, the W.B and Gaza Governorates. Ramallah, 1998.

Peter E., Lloyd & Peter Dicke: **location in Spact**, A theoretical approach to economic Geography second edition, Harper & Row, publishers.

قائمة الملاحق

حق 1. توزيع السكان في منطقة الدراسة حسب التجمع السكاني والجنس وفئات العمر بالسنوات

		فئات العمر بالسنوات																										
locality	sex	المجموع	غير مبين	+65	+95	-90 94	-85 89	-80 84	-75 75	-70 74	-65 69	-15 64	-60 64	-55 59	-50 54	-45 49	-40 44	-35 39	-30 34	-25 29	24-20	-15 19	14-0	-10 14	9-5	4-0	الجنس	التجمع السكاني
Sir	M	312	0	13	0	0	1	0	1	9	2	179	5	4	7	8	11	18	23	34	26	43	120	32	43	45	ذ	صير
	F	262	1	21	0	1	1	2	4	6	7	133	6	5	8	5	16	8	21	21	14	29	107	28	36	43	أ	
	T	574	1	34	0	1	2	2	5	15	9	312	11	9	15	13	27	26	44	55	40	72	227	60	79	88	م	
AL Judeida	M	1855	45	73	0	0	6	8	9	18	32	924	30	28	36	41	51	111	121	144	184	178	813	219	272	322	ذ	الجديدة
	F	1784	44	78	2	4	1	5	12	27	27	890	48	43	48	43	57	71	116	134	162	168	772	184	287	301	أ	
	T	3639	89	151	2	4	7	13	21	45	59	1814	78	71	84	84	108	182	237	278	346	346	1585	403	559	623	م	
Siris	M	1956	1	77	2	8	2	3	18	19	30	939	36	19	32	45	58	86	129	144	196	194	939	258	329	352	ذ	سيريس
	F	1801	1	70	1	3	5	4	12	17	28	850	32	37	39	38	62	82	99	135	155	171	880	212	331	337	أ	
	T	3757	2	147	3	11	7	7	30	36	58	1789	68	56	71	83	120	168	228	279	351	365	1819	470	660	689	م	
Meithalun	M	2714	4	99	4	6	7	14	13	21	34	1413	39	47	65	72	96	133	191	227	273	270	1198	334	444	420	ذ	ميثلون
	F	2504	3	143	1	7	10	16	23	35	51	1262	69	67	60	73	90	114	160	182	223	224	1096	284	386	426	أ	
	T	5218	7	242	5	13	17	30	36	56	85	2675	108	114	125	145	186	247	351	409	496	494	2294	618	830	846	م	
Sanur	M	1648	1	66	3	0	3	7	9	22	22	848	30	16	24	47	51	88	113	139	162	178	733	194	237	302	ذ	صانور
	F	1533	0	75	2	1	5	7	11	21	28	808	39	39	37	35	54	74	124	106	151	149	650	168	248	234	أ	
	T	3181	1	141	5	1	8	14	20	43	50	1656	69	55	61	82	105	162	237	245	313	327	1383	362	485	536	م	
AL Jarba	M	27	0	0	0	0	0	0	0	0	0	10	0	0	1	1	1	2	1	2	0	2	17	5	6	6	ذ	الجربا
	F	27	0	0	0	0	0	0	0	0	0	15	0	2	0	1	1	1	1	2	2	5	12	5	3	4	أ	
	T	54	0	0	0	0	0	0	0	0	0	25	0	2	1	2	2	3	2	4	2	7	29	10	9	10	م	
Anza	M	746	0	48	1	2	1	5	9	14	16	414	9	14	14	31	26	37	59	71	82	71	284	81	86	117	ذ	عزرا
	F	750	0	78	2	1	6	7	14	22	26	403	24	28	24	28	27	36	41	50	80	65	269	85	85	99	أ	
	T	1496	0	126	3	3	7	12	23	36	42	817	33	42	38	59	53	73	100	121	162	136	553	166	171	216	م	
AL Zawiya	M	279	0	4	0	0	1	1	0	0	2	120	3	1	4	3	4	11	24	20	23	27	155	41	50	64	ذ	الزاوية
	F	245	0	8	0	0	0	1	3	2	2	105	4	4	2	7	6	9	12	18	21	22	132	22	43	67	أ	
	T	524	0	12	0	0	1	2	3	2	4	225	7	5	6	10	10	20	36	38	44	49	287	63	93	131	م	
Jaba	M	3239	4	131	2	8	6	12	23	39	41	1610	48	41	61	81	98	159	240	260	318	304	1494	366	511	617	ذ	جبع
	F	3254	5	174	3	3	11	19	30	42	60	1612	66	85	72	82	94	149	220	270	286	288	1463	310	519	634	أ	
	T	6493	9	305	5	11	17	31	53	81	101	3222	114	126	133	163	192	308	460	530	604	592	2957	676	1030	1251	م	
AL Asaasa	M	169	0	3	0	1	0	0	1	1	0	82	2	0	10	2	5	11	7	9	17	19	84	25	24	35	ذ	مصاعصة
	F	179	0	6	0	0	1	1	0	3	1	85	2	0	6	5	4	0	15	12	18	16	88	25	33	30	أ	
	T	348	0	9	0	1	1	1	1	4	1	167	4	0	16	7	9	11	22	21	35	35	172	50	57	65	م	
AL Fandaqumiya	M	1285	0	51	2	0	4	8	9	17	11	664	10	17	27	32	43	73	95	116	135	116	570	145	199	226	ذ	فندقومية
	F	1213	0	61	0	1	2	6	7	19	26	623	30	24	28	35	37	59	88	102	110	110	529	130	198	201	أ	
	T	2498	0	112	2	1	6	14	16	36	37	1287	40	41	55	67	80	132	183	218	245	226	1099	275	397	427	م	
Silat adhahr	M	2362	0	77	3	5	11	9	12	19	18	1139	26	21	37	63	84	125	156	178	230	219	1146	283	385	478	ذ	بلدة الظهر
	F	2277	0	125	5	4	5	12	23	38	38	1047	42	44	48	52	52	108	134	150	203	214	1105	273	394	438	أ	
	T	4639	0	202	8	9	16	21	35	57	56	2186	68	65	85	115	136	233	290	328	433	433	2251	556	779	916	م	
AL Atara	M	409	0	19	1	5	2	3	4	1	3	206	5	2	8	16	10	21	30	31	34	49	184	40	69	75	ذ	العطارة
	F	389	0	29	1	0	1	0	6	7	14	176	8	7	7	10	15	10	15	27	38	39	184	35	69	80	أ	
	T	798	0	48	2	5	3	3	10	8	17	382	13	9	15	26	25	31	45	58	72	88	368	75	138	155	م	

 جامعة النجاح الوطنية الحضري والإقليمي	مركز التخطيط استمارة مسح التجمعات السكانية
--	--

- 1- اسم التجمع السكاني : ----- عدد السكان : -----
- محافظة / لواء : ----- مصدر المعلومات : -----
- 2- صفة التجمع : -----
- مدينة () قرية () مخيم () خربة ()
- 3- الحكم المحلي : -----
- مجلس بلدي () مجلس قروي () مختار () لا يوجد ()
- الكادر والمهام : -----
- مهندس ----- مساح ----- سكرتير -----
- جابي ----- محاسب ----- مفتش صحة ----- عمال -----
- 4- مساحة الخارطة الهيكلية ----- مساحة منطقة النفوذ -----

المشاريع خلال الثلاث سنوات الأخيرة	الميزانية	التمويل

الخدمات

أ الكهرباء

المصدر	قطرية	محلية (بلدية، مجلس قروي)	مولدات كهربائية خاصة بالتجمع	مواد كهربائية خاصة بالبيوت
نسبة التغطية %				

ب مياه الشرب

- (1) شبكات توزيع المياه : يوجد شبكة ----- يوجد -----
- (2) مصدر مياه الشرب

المصدر قطرية	قطرية	محلية	ينابيع	بئر ارتوازي
نسبة التغطية %				

ج المجاري

حفر امتصاص	شبكة مجاري	
		نسبة التغطية %

د الهاتف

المصدر	يوجد	لا يوجد (اقرب هاتف)
	آلي	نصف آلي
عدد الهواتف		

هـ مدخل التجمع

حالة المدخل	معد	بيسكورس	ترابي
	بحالة جيدة	بحالة سيئة	
عدد المداخل			

و شوارع داخلية

نوع الطريق	معد	بيسكورس	ترابي
	بحالة جيدة	بحالة سيئة	
الطول (كم)			

ز خدمات النفايات

هل توجد خدمات تجميع نفايات -----

كل مرة أسبوعيا -----

طريقة التجميع -----

ح المواصلات العامة

النوع	باص	سيارة عمومي	سيارة خصوصي
العدد			
الانتظام			
التجاه (من - إلى)			

1- الأراضي

مساحة المراعي	المساحة المخصصة للخدمات	المساحة المخصصة للصناعة	الأراضي الزراعية	المساحة المسموح البناء عليها	المساحة الكاملة

2- الإسكان

عدد الأسر	عدد السكان	عدد المباني

3- مؤسسات اجتماعية وغير حكومية

النادي (رياضي، اجتماعي، ثقافي)	الجمعيات الخيرية	مؤسسات غير حكومية	جمعيات تعاونية
اسم النادي	الجهة المسؤولة		
المجموع			

4- الأيدي العاملة

خارج التجمع				داخل التجمع		
إسرائيل		مناطق محيطة بالتجمع		غير زراعة	زراعة	
غير زراعة	زراعة	غير زراعة	زراعة			
						المجموع
						المجموع الكلي

4- السكان

بيانات سكانية	ذكور	إناث	المجموع
1- عدد السكان			
2- عدد المواليد خلال العام الماضي			
3- عدد الوفيات (أقل من السنة) خلال العام الماضي			
عدد المغتربين			

11- الزراعة

أهم الأشجار المثمرة

النوع	المساحة بالدونم		النوع	المساحة بالدونم	
	مروي	بعلي		مروي	بعلي
حمضيات			اللوزيات		
تفاحيات			زيتون		
أنواع أخرى : اذكر أهم صنفين لم يرد ذكرهما أعلاه					
المجموع					
مجموع المساحات الكلي					

أهم المحاصيل والخضراوات

النوع	المساحة بالدونم		النوع	المساحة بالدونم	
	مروي	بعلي		مروي	بعلي
حبوب			خضار		
بقوليات			فتاتيات		
أنواع أخرى : اذكر أهم صنفين لم يرد ذكرهما أعلاه					
المجموع					
مجموع المساحات الكلي					

المصادر الرئيسية للمياه المستخدمة في الزراعة

المصدر	مياه الأمطار	آبار ارتوازية		ينابيع	مياه عادمة
النسبة %					
		عددها	الطاقة الإنتاجية	الملكية	

الثروة الحيوانية

النوع	الأبقار	العجول	مزارع الدواجن	الأغنام والماعز	المناحل
	بلدي	هولندي	بلدي	هولندي	بياض
			لاحم		
العدد					
الطاقة الاستيعابية					

الخدمات البيطرية

المصدر	دائرة زراعية	عيادة بيطرية
نسبة التغطية %		

خدمات الزراعة

النوع	إرشاد	تسويق	تعبئة وتنظيف	تصنيع	تخزين	تمويل
المصدر						

مساحات الأراضي الزراعية حسب نظام المزارعة

- 1- ري -----
- 2- بعل -----
- 3- بيوت بلاستيكية -----

نظام الزراعة (خصوصاً الزراعة الكثيفة)

- 1- مخصصة -----
- 2- ملك -----
- 3- أجرة -----

مساحة الأراضي الزراعية غير المستغلة (تكلفة استصلاح الدونم حسب زراعة محاصيل مختلفة)

نظام ملكية الأراضي وفقاً للمساحات (نماذج من أنظمة زراعية مختلفة)

الآليات الزراعية المستخدمة

النوع	تراكتور	بذارات	حصاده	آلات رش وتسميد
العدد				
عام، خاص، تعاوني				

الدورة الزراعية المتبعة :

الأساليب الزراعية المستخدمة

12- الصناعة

النوع	محاجر	كسارة	معاصر	مطاحن	افران	مصانع البان	معامل بلاط وطوب	مشاغل خياطة	مشاغل حدادة ونجارة	منشار حجر	تعبئة تغليف تعليب	صناعات أخرى (بين)
العدد												

13- التجارة والخدمات

النوع	خدمات عامة				مواد بناء	مواد تموينية	أدوات منزلية	نوفتيه	مطاعم	أدوات كهربائية	غير ذلك (بين)
العدد											

14- المؤسسات التعليمية

النوع	ذكور		إناث			مختلط	
1- دور حضانة							
2- رياض أطفال							
3- مدارس ابتدائية							
4- مدارس إعدادية							
5- مدارس ثانوية أكاديمية							
6- مدارس صناعية - زراعية							
7- معاهد عليا							

15- المؤسسات الصحية

النوع	عدد المؤسسات	عدد الأطباء	عدد الصيادلة	عدد الممرضين	الانتظام	التجمعات المشتركة بالخدمة
1- عيادات طب بشري 2- عيادات طب أسنان 3- عيادات حكومية 4- مستشفيات حكومية 5- مستشفيات خاصة 6- مستوصفات خيرية 7- صيدليات 8- أخرى (بين) (وكالة - مؤسسات جماهيرية)						
المجموع						

16- حدد أربعة أماكن تشتري منها خدماتك وحسب الأهمية

الخدمات الصحية	التعليم	الغذاء	الملابس	الكماليات

17- المشاكل التي تواجه الموقع

فيما يتعلق بقطاع الإنتاج

الزراعة

الصناعة

فيما يتعلق بقطاع الخدمات (البنية التحتية)

طرق

مياه

كهرباء

----- اتصالات
----- إسمكان
----- أخرى

فيما يتعلق بالخدمات العامة

----- الأسواق
----- التخزين
----- التبريد
----- أخرى

فيما يتعلق بالمؤسسات

----- إقراض
----- إرشاد
----- تسويق

----- أخرى

هـ فيما يتعلق بالصحة

و فيما يتعلق بالتعليم

ز أخرى (حدد)

An Najah National University
Faculty of Graduate Studies

**Physical Development of Settlements Located
South of Jenin Governorate and the Proposal of
Establishing a Joint-Services Center**

Prepared By
Nihad Mohammad Ahmad Rabaia

Supervised By
Dr. Ali Abdelhamid
Dr. Azziz Dweik

**Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of
Master in Urban and Regional Planning, Faculty of Graduate Studies
at An-Najah National University, Nablus, Palestine.**

2004

**Physical Development of Settlements Located
South of Jenin Governorate and the Proposal of
Establishing a Joint-Services Center**

Prepared By

Nihad Mohammad Ahmad Rabaia

Supervised By

Dr. Ali Abdelhamid

Dr. Azziz Dweik

Abstract

The territory of the study is one of the Palestinian areas which suffered and is still suffering from several problems due to the policy of the Israeli occupation which aims at impoverishing the Palestinian rural areas. One of those main problems is the ruined infrastructure of these areas, and the lack of many public services such as the health, education, social and administrative services.

The territory, also, suffers from random misconstruction under the absence of territorial and structural plans which designate the development trends and the usages of the land from the major part of the population inside the territory, where the phenomena of “buildings being constructed on agricultural land” is becoming more obvious. On the economic level, we can observe the high increase in the percentage of unemployment especially after al Aqsa Intifada since there is a large sector of laborers depending on work inside Israel. Beside, the territory lacks economic and developmental objects.

All these factors and problems together were the main stimulant to undertake this study, which attempts to find suitable solutions for these problems by putting a Comprehensive Developmental Plan for the territory that aims at preparing and upgrading the infrastructure of the settlements in the territory as well as establishing a joint-services center supporting the city of Jenin. This center is accessible to reach, which helps to save residents' efforts, money and time. In addition, such developmental plan will certainly lead to stability and improve the economic and physical development conditions in the settlements of the territory.

The thesis includes a detailed study of the current situation in the territory in terms of geographical, demographic, economic, and physical aspects. Also it includes a discussion of the various land uses in the territory. Furthermore, the available potentials, opportunities, and threats that may face the implementation of development plans inside the territory has been analyzed and determined.

As a result of these descriptive and analytical studies on the base of certain theories and models dealing with the spatial organization, development and distribution of settlements, it becomes clear that the town of "Maithaloun" is a suitable location for establishing the proposed joint-services center. In addition, the study has indicated the expected benefits of establishing such center through decreasing the distances and saving the money and efforts, which the people in the territory face.

